الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٠
المعقودة يوم الأربعاء
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد كبير (بنغلاديش)
(نائب الرئيس)

ثم: السيدة حسن (مصر)
(نائبة الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

المراقبة الدولية للمخدرات

الجلسات العامة الرفيعة المستوى لدراسة حالة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع: مشروع القرار (A/48/L.12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم الأول هو السيدة ويلما زافرا توروباي، نائبة وزير خارجية كولومبيا، وأعطيها الكلمة الآن.**

السيدة زافرا توروباي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **تعلق كولومبيا أهمية قصوى على هذه الجلسات العامة الرفيعة المستوى التي تعقد في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث موضوع المراقبة الدولية للمخدرات. ويسرنا أننا روجنا بنشاط لهذه المناسبة في الوقت الذي بدا فيه أن الاهتمام بهذا الموضوع يتناقص.**

ما من شك في أن هذه المنصة هي المنصة المناسبة لتوليد الاستجابات الفعالة والحاسمة من المجتمع الدولي على التحدي المستمر بلا هوادة والمتمثل في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

إن الاتجار بالمخدرات قد اكتسب أبعادا جديدة وآليات أكثر تعقيدا مما مضى، وهذا يتطلب استجابة واضحة وفعالة من جانب جميع الدول لكي نستأهل معا شأفة نتائجه الضارة على المجتمع العالمي.

وتنظر كولومبيا بعين القلق الى الدلائل على ازدياد الاستهلاك والانتاج والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتشعر كذلك بالذعر إزاء تزايد وقوع الجرائم المتصلة بالمخدرات، مثل الارهاب المتصل بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة والمتفجرات، وتحويل السلائف الكيميائية وغسل الأموال.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن بإمكاننا أن نقول - بهدوء وأن يكن بقلق - إن المخدرات ما زالت تمثل مشكلة لا تقل ضخامة عما كانت عليه في أي وقت بل هي تزداد سوءا بسبب تسيب البعض وعدم كفاية تطبيق الاستراتيجيات التي التزمنا بها جميعا على المستوى الدولي.

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.40
26 November 1993

ARABIC

93-86986(A)

وقد بذل بلدي جهودا خاصة لتقوية نظامه القضائي من خلال الاصلاحات المؤسسية، بما في ذلك اقامة آليات جديدة للتحقيق ولتوجيه الاتهام. واليوم لدينا مؤسساتنا أقوى تيسر تطبيق العدالة تطبيقا صارما في إطار عملية تحديث الدولة.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت كولومبيا بنشاط في تعزيز التعاون. وأتحنا للمجتمع الدولي ما استطعنا اتاحته من المجالات والوسائل، فضلا عن اتاحتنا له أفضل مواردنا البشرية والمالية والتقنية من أجل تحقيق تبادل أكبر للمعلومات والخبرات. وفي هذا السياق، يسعدني أن أؤكد للجمعية موافقة البرلمان الكولومبي في آب/أغسطس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في فيينا في عام ١٩٨٨.

ونطاق الظواهر المتصلة بالمخدرات شاسع الى حد أن الصكوك الدولية وحدها غير كافية للتغلب على هذه الآفة. فلا بد أن تقوم كل دولة باعتمادها وتطبيعها داخليا، فتبين بذلك التزاما حقيقيا. إن نتيجة هذا الكفاح ستبقى موضع شك ما دام هناك تساهل بشأن أمور مثل حرية التجارة بالسلائف الكيميائية وتحويلها؛ ووجود ملاذات ضريبية ومالية لغسل أموال الأرباح غير المشروعة؛ وتهريب الأسلحة والمتفجرات المرتبط بالمخدرات.

وبغية تفكيك الجهاز المالي للمنظمات الاجرامية المتورطة، يجب أن تتجه التدابير الدولية الى تمكين الشبكات المالية وأجهزة إنفاذ القانون من التبادل السريع للمعلومات الخاصة بالصفقات التجارية المشبوهة.

ومع أن الاقتصاد الكولومبي لا يدخله من رؤوس الأموال غير المشروعة هذه إلا النزر اليسير، فقد اتخذنا تدابير للكشف عن عمليات غسل الأموال. وبفضل المبادرة المشتركة بين القطاع الخاص وأجهزة الدولة للأمن والتحقيق، أصبح من الأسهل الكشف عن عمليات غسل الأموال، سواء في داخل البلاد أو خارجها بالتعاون مع الحكومات الأخرى.

وهناك علاقة واضحة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات والعنف المرتبط بالاتجار بالمخدرات. إن عدم وجود مراقبة فعالة على مبيعات الأسلحة وتصديرها في بعض البلدان المقترن بتوفر موارد هائلة لدى المنظمات الاجرامية، قد جعل من هذه التجارة تجارة مربحة الى أقصى حد.

وتدهور البيئة الذي تسببه الزراعة غير المشروعة، من خلال التدمير العشوائي للغابات، ما زال يلحق ضررا لا يمكن اصلاحه بالنظم البيئية لمنطقة الانديز والمنطقة الاستوائية. علاوة على ذلك، فإن التعرية التي تتسبب بها هذه الزراعة تؤثر تأثيرا بالغا على موارد المياه، وهذا يشكل موضوعا له أهميته الحيوية على جدول الأعمال الدولي.

ويجب علي كذلك أن أشير الى المشكلة الخطيرة المتمثلة باستخدام واستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية. ومما يقلق بلدي بصورة خاصة التزايد المستمر في الطلب في جميع أنحاء العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن ينهض بتقييم شامل للسياسات الخاصة بمكافحة الطلب ومنعه وذلك بغية تطوير استراتيجيات جديدة. إن التعاون النشط بين الدول، والمنظمات غير الحكومية وجماعات القطاع الخاص لا غنى عنه من أجل تحقيق أهداف منع إدمان المخدرات ومعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم.

ويجب علينا تعزيز الآليات القانونية والمالية وذلك بغية جعل التعاون الدولي أكثر كفاءة في مجالات عمله المختلفة. وهذه تشمل التعاون بين السلطات القضائية من أجل تبادل المعلومات والأدلة بغية التسريع بإدانة ومحاكمة المتاجرين بالمخدرات؛ ومواءمة التشريعات بحيث تقيم تدابير فعالة في مسائل المكافحة والوقاية والخفض الحقيقي للأنشطة الاجرامية؛ والتعاون التقني الذي يمكن من تعميم وتوحيد الاستراتيجيات والآليات الهادفة الى منع هذه الأنشطة وكبحها.

واقترح على الجمعية أن تعقد لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة اجتماعا على أرفع المستويات لإجراء التقييمات الضرورية؛ واعتماد التوصيات والتدابير المحددة؛ ووضع استراتيجيات جديدة لزيادة الفعالية في تحقيق الأهداف المقترحة وتشجع الدول على إبداء الارادة السياسية في أجلى صورها وأرسخها من أجل تنفيذ التدابير المقترحة.

وبغية النهوض بالبحوث في هذا الميدان، ووضع خبرتها المكتسبة في السنوات الأخيرة في خدمة البلدان المتأثرة بهذه اللعنة، يسر كولومبيا أن تعلن عن إنشاء مركز للدراسات والبحوث المتعلقة بالاتجار بالمخدرات نأمل، مع البلدان الأخرى المعنية، أن يتيح تعزيز المعرفة وتحسين الاستراتيجيات لمكافحة هذه الآفة الشريرة التي حاقت ببني الإنسان.

وأغتنم هذه الفرصة الهامة للإعراب عن تقدير الحكومة الكولومبية للعمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وهو الجهاز التنسيقي للتعاون الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة. بيد أننا نود أن نؤكد أيضا على أهمية منح هذا البرنامج الموارد اللازمة حتى يكون قادرا على العمل بشكل سريع وفعال. إن المستوى الحالي لميزانيته لا يسمح إلا بتنفيذ برامج نموذجية، في مناطق وبلدان معينة في حين أن المشكلة تتطلب اهتماما عالميا.

ومرة أخرى، في هذه المعركة التي نخوضها جميعا، نهيب بجميع الحكومات أن تعبر عن إرادتها السياسية بشكل واقعي وبالتزام ملموس. إن ما يتعرض للخطر هنا هو رفاه البشرية وبقاؤها. وينبغي أن نكرس أنفسنا بكل تصميم لبناء مجتمع أساسه الإنسان باعتباره كيانا عاقلا مبدعا وحساسا ينشد دخول الألف عام الجديدة في سلم ووئام.

إن آمالنا ومستقبل أطفالنا يعتمدان على تصرفنا بشكل مسؤول في الوقت الحاضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد مين (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن اغتباط وفد ميانمار لرؤيتكم، سيدي، تترأسون الجلسات العامة الرفيعة المستوى بشأن مراقبة إساءة استعمال المخدرات. إنكم في خطابكم الافتتاحي للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين قد أكدتم عن حق على حاجتنا إلى رؤيا جماعية لتحويل أحلام الإنسان إلى واقع. وما من مجال من مجالات جهود البشر تمس فيه الحاجة إلى هذه الرؤيا أكثر من مجال جهودنا لتخليص العالم من آفة المخدرات.

في العقدين الماضيين انتشر استعمال المخدرات بمعدل يبعث على الفزع، ملحقا الضرر بالأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات في كل أمم العالم. لقد أصبح انتاج المخدرات وتوزيعها واستهلاكها بشكل غير مشروع مشكلة بالغة الخطورة تشكل تحديا عالميا يتطلب استجابة عالمية. لذلك من المشجع أن نلاحظ أنه يوجد حاليا إدراك متزايد في المجتمع الدولي للحاجة إلى اتخاذ موقف حازم إزاء خطر مشكلة المخدرات على البشرية. وعقد هذه الجلسات العامة الرفيعة المستوى دليل على ذلك الوعي وعلى الدور القيادي الذي تلعبه الأمم المتحدة في مجال إساءة استعمال المخدرات. ويثق وفدي بأن هذه الجلسات ستمنحنا الفرصة لتقييم تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في عام ١٩٩٠ وكذلك لتعزيز التعاون الدولي.

وترى ميانمار أن الأمر يقتضي القيام بعمل متضافر على الصعيدين الدولي والوطني لمواجهة تحدي المخدرات. وفي هذا الصدد، حرصت ميانمار دائما على الوفاء بمسؤولياتها في الداخل والخارج. فجنبا إلى جنب مع حملات مكافحة المخدرات داخل البلد، اشتركنا اشتراكا فعالا في المحافل الدولية التي تناولت المخدرات ابتداء من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمخدرات إلى القمة الوزارية العالمية لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة تهديد الكوكايين. وكباكورة التزامنا، انضممنا في حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وبعد ذلك سنت حكومة ميانمار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الذي يوفق بين تشريعاتها والمعاهدات الدولية الرئيسية التي أصبحت طرفا فيها. كما يقضي على الثغرات التي كانت قائمة في التشريعات السابقة فيما يتصل بالفساد والحجز على الأصول والتواطؤ.

وتمشيا مع برنامج العمل العالمي لعام ١٩٩٠، ما فتئت ميانمار تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومع البلدان المجاورة لتوسيع الأنشطة الرامية إلى خفض المعروض من المخدرات، وفي نهاية المطاف القضاء على زراعة الأفيون في البلاد نهائيا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، اتخذت حكومة ميانمار زمام المبادرة بالتوقيع على اتفاقات مع جمهورية الصين الشعبية والبرنامج، وكذلك مع تايلند والبرنامج بغية التعاون في معالجة مشاكل الانتاج والاتجار وإساءة الاستعمال بشكل غير مشروع. كما اتفقت حكومتا ميانمار ولاوس على التعاون في هذا الصدد. وكما تدرك الوفود، وقعت حكومات ميانمار والصين ولاوس وتايلند بالأمس هنا في نيويورك مذكرة تفاهم مع البرنامج. كما وقعت ميانمار اتفاقا لمكافحة المخدرات مع الهند في نيسان/أبريل من هذا العام وهي تعمل على التوصل إلى اتفاق مماثل مع بنغلاديش.

ونحن واثقون بأن هذه الجهود التعاونية على الصعيد دون الإقليمي لن تؤدي إلى مجرد القضاء الفعال على زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات والمواد الكيميائية المستخدمة في تنقية الهيروين وانتاج

المخدرات الأخرى بل أيضا إلى خفض الطلب لأغراض الاستهلاك المحلي، وفي الوقت ذاته إلى التصدي لمشكلة الإصابة بالفيروس المسبب لمرض الإيدز نتيجة لإساءة استعمال المخدرات بطريق الحقن.

وما فتئت ميانمار تبدي عزما لا يلين في محاربتها لانتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بشكل غير مشروع منذ نالت استقلالها في عام ١٩٤٨. وفي السنوات الأخيرة تكثفت هذه الجهود وانكبت حكومتنا على تنفيذ برنامج لمكافحة المخدرات على صعيد البلد كله. ونحن ندرك أن مشكلة المخدرات معقدة وينبغي معالجتها على نحو شامل. لذلك فإن برنامجنا الوطني هو برنامج متعدد الأوجه ويشمل طائفة واسعة من أنشطة مراقبة المخدرات؛ من إنفاذ القوانين والتعليم إلى إدخال المحاصيل البديلة وتوفير العلاج الطبي.

وفي الماضي تركزت استراتيجيتنا أساسا على تدمير حقول الخشخاش، يدويا أحيانا وبالرش الجوي بالمبيدات أحيانا أخرى. وفي حين حققت هذه الجهود بعض النجاح في معالجة مشاكل الانتاج والاتجار، فإن ممارسة إبدال الزراعات وإنتاج المخدرات على طول وعبر مناطق الحدود، مقترنة بوعورة التضاريس والطبوغرافيا الجبلية، تجعل من المراقبة الفعالة أمرا عسيرا ومن ثم تجعل الأثر العام لتلك التدابير محدودا. ومما يزيد الحالة سوءا وجود جماعات المهربين المدججين بالسلاح في مناطق انتاج المخدرات على خط الحدود.

وعندما تقلد "مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام" سلطاته شرعنا في اتباع نهج جديد. فقد بدأت حكومتي في عام ١٩٨٩، إدراكا منها لكون مشكلة المخدرات مشكلة لا يمكن فصلها عن مشكلة الفقر، برنامجا جديدا لرفع مستويات معيشة الأعراق القومية المقيمة في مناطق الحدود بغية تضييق الهوة بين سكان المدن وأهالي الريف. ويرمي النهج الجديد إلى كسب قلوب وعقول السكان المحليين بزيادة وعيهم بالآثار السيئة لإساءة استعمال المخدرات والبؤس والمعاناة البشريين اللذين يجلبهما الأفيون وغيره من المخدرات غير المشروعة. وحجر الزاوية في النهج الجديد هو توفير مصادر دخل بديلة للمزارعين الذين يعتمدون في رزقهم اعتمادا كاملا على زراعة الخشخاش الذي يصنع منه الأفيون. لذا يجري حاليا التركيز على البرامج التي ترمي إلى توليد دخول بديلة، مثل إيجاد محاصيل بديلة، وتربية المواشي، وتشجيع التجارة، والتنقيب عن المعادن.

وإلى جانب برامجها لمكافحة المخدرات - تنفذ الحكومة منذ شهر آذار/مارس ١٩٨٩، على أساس من الأولوية، برنامجا لتنمية مناطق الحدود والأعراق القومية. وقد أنشئت وزارة منفصلة في عام ١٩٩٢ لضمان تنمية مناطق الحدود واستئصال زراعة الخشخاش.

إن النهج الجديد الذي تتبعه حكومة ميانمار يتمشى مع الاستراتيجية التي أوصى بها الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ الدول الأعضاء لبرنامج العمل العالمي. وهو يقضي، بين جملة أمور، بتعزيز التنمية الريفية في مناطق انتاج الأفيون باعتبار ذلك عنصرا هاما آخر من عناصر استراتيجية القضاء على الأفيون. وكما جاء في التقرير، فإن أحد الملامح المشتركة لمناطق الانتاج هو أنها بعيدة نسبيا وجبلية وليست مندمجة تماما في الاتجاه العام للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية. وهدف برامج التنمية الريفية هو تخفيف عزلة المجتمعات المحلية المقيمة في تلك المناطق بتحسين البنية الأساسية للنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية، وكذلك بإدخال محاصيل بديلة لكسب الرزق. وحكومة ميانمار تنفذ مثل هذا البرنامج، الهادف إلى تحسين البنية الأساسية للنقل والمواصلات في ولايات شان، وكاشين، وراخين، وتشن، وكاياه وفي قسم ساغينغ، وهي وحدات اتحاد ميانمار الواقعة على الحدود مع بلدان مجاورة.

إن برنامجي حكومة بلادي المتوازيين - أي برنامج المخدرات وبرنامج التنمية - هما برنامجان يكمل كل منهما الآخر. ولقد تحققت نتائج هامة. ونتيجة للتدابير البناءة التي تتخذها السلطات، عادت عشر مجموعات مسلحة الآن إلى حظيرة القانون معربة عن ثقتها التامة في سياسة المصالحة الوطنية التي يتبناها مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، وفي حسن نيته وإخلاصه. وهذه المجموعات تتعاون الآن مع الحكومة في تعزيز السلم والرفاه في مناطقها.

لقد منحت الفرصة لممثلين لبرناج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولزائرين آخرين لميانمار للتعرف بأنفسهم على مشكلة المخدرات في البلاد. إن تشارلز ب. رانغيل، عضو كونغرس الولايات المتحدة ورئيس لجنته المختارة المعنية بإساءة استعمال المخدرات ومراقبتها، وعددا من زملائه من مجلسي الشيوخ والنواب بالولايات المتحدة، قد زاروا ميانمار خلال العام الحالي ورأوا بأنفسهم منجزات حكومة ميانمار الأخيرة في مجال مراقبة المخدرات. وقد ذكرت بالفعل بعض تلك المنجزات، ولكن نظرا لأهميتها، اسمحوا لي بأن أكررها.

وقعت ميانمار اتفاقات لمراقبة المخدرات مع الصين وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأيضا مع تايلند والبرنامج المذكور في عام ١٩٩٢. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣، وقعت ميانمار اتفاقا لمراقبة المخدرات مع الهند وأعلنت بالفعل موافقتها على توقيع اتفاق مع لاوس. وبالأمس، هنا في نيويورك، وقعت مذكرة تفاهم بين حكومات ميانمار، والصين، ولاوس، وتايلند، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأهداف الاتفاق الرئيسية هي القضاء على زراعة خشخاش الأفيون عن طريق برامج إنمائية اقتصادية واجتماعية، والقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد الكيميائية المستخدمة في تنقية الهيروين، وخفض الطلب على المخدرات واستهلاكها المحلي.

وبالتعاون مع شركاء دوليين، ألقت حكومة ميانمار القبض على ١٢ متهما بالتهريب في أوائل هذا العام بتهمة التآمر بمقتضى قانونها الجديد. فقد سنت الحكومة قانونا جديدا للمخدرات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لتوائم تشريعاتها مع المعاهدات الدولية الرئيسية التي هي طرف فيها. وزادت وحدات مكافحة المخدرات في البلاد من خمس وحدات في ١٩٨٨ إلى ١٦ وحدة في ١٩٩٢. وستشكل وحدات إضافية حسب الحاجة. وتشير الاحصاءات الخاصة بعام ١٩٩٢ إلى أن ضبط الهيروين بواسطة السلطات ارتفع بنسبة حوالي ٥٠ في المائة بينما ارتفعت نسبة ضبط الأفيون بأكثر من ٣٥ في المائة عن الأرقام الإجمالية للعام السابق. وحالات ضبط الهيروين تضاهي حالات ضبطه في تايلند تقريبا، هذا بصرف النظر عن كون الولايات المتحدة وضعت ميانمار على قائمة البلدان التي انتهى اعتبارها بلدانا غير متعاونة في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

لقد أجرت حكومة ميانمار وإدارة إنفاذ قانون المخدرات التابعة للولايات المتحدة دراسة لإنتاج الأفيون تقوم على عينات مأخوذة من مناطق ممثلة للأحوال في البلاد. وهذه هي أول دراسة من نوعها في البلاد. وفيما يتعلق بالتعاون بين السلطات الميانمارية وإدارة إنفاذ قانون المخدرات التابعة للولايات المتحدة، أود هنا أن أقتبس الفقرة التالية من تقرير رئيس المكتب القطري لتلك الإدارة في مقاطعة يانغون:

"طوال فترة وجود إدارة إنفاذ قانون المخدرات في ميانمار، لم تظهر حالة واحدة حدث فيها مساس بتحريات تمت بالتعاون بين الإدارة وحكومة ميانمار. وهذا سجل لا تستطيع ادعاءه سوى بلدان قليلة جدا من بين البلدان التي أوفد إليها مندوبون من الإدارة".

لقد استجابت سلطات ميانمار بالكامل لطلبات الإدارة بتقديم المساعدة في إجراء التحريات. وفي هذا الشأن، يذكر المسؤول نفسه ما يلي:

"في بعض الحالات، قدمت حكومة ميانمار معلومات أكثر مما طلب بالفعل منها أول الأمر".

إن الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار لتنمية مناطق الحدود تحرز تقدما كبيرا. وأحد الشواهد على هذا التقدم هو عودة منظمة استقلال كاشين هذا الشهر إلى حظيرة القانون، وهي من أكبر المجموعات المسلحة في البلاد. ومما يتسم بالأهمية، أن ممثلي أهالي كاشين ذكروا في مؤتمر صحفي عقد في مقر الأمم المتحدة يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أنهم قد عقدوا العزم على إنهاء زراعة الأفيون في ولايتهم بحلول عام ١٩٩٥.

مما ذكرت، ينبغي أن يكون واضحا تماما أن حكومة ميانمار لا تزال تتخذ تدابير جادة لمواجهة مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. لقد حظيت خطوة كبيرة إلى الأمام. ومع هذا، فإننا ندرك أنه لن يمكن للعالم التغلب على التحدي الذي تفرضه المخدرات إلا عن طريق الجهود الدولية المتضافرة. إن المعاناة والبؤس اللذين يجل عنهما الوصف واللذين ينزلهما إدمان المخدرات بالمجتمعات والدول يتطلبان أن نعمل معا لوضع حد لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يمثل جهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء المتضافرة لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع.

لن يتسنى تقدير كامل نطاق وفائدة الاستراتيجية العالمية للعمل الدولي، التي أعطيت شكلا محددا في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، إلا بمرور الوقت، وإلى المدى الذي ترسي به جميع الدول في تشريعاتها وسياساتها الداخلية المبادئ

التوجيهية العامة الواردة في الصكوك المعتمدة في السنوات الأخيرة. وأشير بشكل خاص إلى المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات لعام ١٩٨٧ وبرنامج العمل العالمي لعام ١٩٩٠ ومما لا شك فيه، أن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الذي بدأته حكومة بلادي، هو عنصر مركزي في هذا العمل.

إن فنزويلا توافق على العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبخاصة ما يقوم به السيد جورجيو جياكوملي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مكافحة المخدرات.

والحقيقة أن الآثار الضارة التي يولدها وينشرها استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها والأنشطة ذات الصلة، قد زادت من تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وصعّدت من العنف داخل العديد من بلداننا.

إن وعينا بأن هذه الحالة قد أصبحت أبعد ما تكون عن التحسن، بل بكونها تزداد سوءا، يتطلب منا مواصلة البحث في أسبابها والآثار الناجمة عنها على النظام الاجتماعي الاقتصادي لشعوبنا حتى يمكننا اتخاذ أنسب التدابير لإصلاحها.

إن الوضع الجغرافي لفنزويلا، أن موقعها الحسن على البحر ومناطقها الحدودية الشاسعة. وتوفر وسائل الاتصال بها، وضع يعرضها باستمرار لخطر استخدامها بلدان مرور العابر من جانب العصابات المتجرة بالمخدرات.

ولا تقتصر عمليات العبور على استخدام أراضينا كنقطة التقاء على طريق الاتجار الدولي بالمخدرات. ونظرا لقدرة المتجرين بالمخدرات على ارتكاب الجرائم فإن عمليات العبور هذه تقوض أيضا أمن الحدود، وتعرض للخطر سلامة التجارة الأجنبية واستقرار النظام المالي ونزاهة مسؤولينا ومواطنينا، من الوجهتين المدنية والأخلاقية، وصحتنا العامة، كما تنتقص من سيادتنا الوطنية بأكمل معانيها.

إن البلدان التي تسمى ببلدان المرور العابر لا تُستخدم فقط لنقل المخدرات غير المشروعة؛ وإنما تُستخدم أيضا في نقل المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع المخدرات سرا، وفي نقل الأموال المتولدة عن هذه الأنشطة، التي ما أن تُضفي عليها صبغة المشروعية حتى تعاد إلى الدولة التي تتمركز بها المنظمة الإجرامية.

وعلى الرغم من الآثار الضارة المترتبة على هذه العمليات، فإن المجتمع الدولي نادرا ما ينظر في حالة بلدان المرور العابر الخاصة والتي تشكل جانبا من جوانب المشكلة العامة أي مشكلة الاتجار في المخدرات. ولكي نضمن مكافحة أكثر فعالية للاتجار في المخدرات على نطاق العالم أجمع، يتعين علينا أن نحلل وندرس بعمق حالة تلك البلدان وما تعانيه من اضطراب نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها مشكلة المخدرات على هياكلها الاجتماعية والاقتصادية.

ولهذه الأسباب تعتقد فنزويلا أن مشكلة بلدان المرور العابر ينبغي أن ينظر إليها في سياق أوسع نطاقا. ويسعدنا أن مشروع القرار الذي سنعتمده في نهاية المناقشة يأخذ هذه المشاغل في الحسبان.

وإن وعي فنزويلا بوضعها كان حافزا لنا كي نمد جهودنا في سبيل الوقاية والمكافحة والمراقبة والتحقيق والتعاون الدولي الكامل إلى الأطوار المتعددة للاتجار الدولي بالمخدرات أثناء المرور العابر، وكي نربط بين هذه المشكلة وبين الأمن والدفاع الوطني.

ولا يمكن النظر إلى العمليات الداخلية للاتجار بالمخدرات بمعزل عن الحالة الناجمة عن عبور تجارة المخدرات بالبلاد. وما زالت أكبر الكميات المضبوطة تأتي من عمليات جارية على طرق المخدرات الدولية. وهذا لا يساعدنا على استخلاص أي نتائج عن الوضع الداخلي، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا أن العمليات المختلفة التي تجري في نطاق المرور العابر لا تتناسب دائما مع المستويات الحالية لتنظيم الجريمة في بلدنا. وهذه العمليات قد تكون من إملاء محاولات لتفادي الأنشطة القمعية في منطقة معينة.

ونتيجة لتكثيف المراقبة على طول حدودنا وللتحريات التي أجرتها الشرطة بشأن أنشطة تجارية معينة في دول مجاورة وبشأن عبور أشخاص، إلى جانب بعض الإجراءات الأخرى، أمكن ضبط حلقات وصل دولية تحاول استخدام أراضينا في نقل أموال غير مشروعة خارج البلاد.

وهذه التحريات الجارية الآن والتي لا تزال محفوفة بالسرية تشكل سابقة هامة في إثبات جريمة تعرفها النظريات القانونية ويعرفها القانون الفنزويلي الجديد بأنها محاولة إكساب أموال صفة المشروعية،

وكذلك في التحديد الأدق لمسار عمليات المرور العابر للاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ونحن نؤمن على أساس من تجربتنا الماضية، بأن من الأهمية بمكان في أنشطة الوقاية والتعبئة المجتمعية تخصيص مكان لإعادة تعليم متعاطي المخدرات الجاري تأهيلهم، وذلك بهدف زيادة مهاراتهم الوظيفية باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة.

ويكمن الإغراء بالاتجار بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية في إمكانية الحصول على أرباح طائلة في فترة زمنية قصيرة. وترتكز هذه التجارة على دعامتين هما العرض والطلب، وهما وثيقا الترابط بحيث يتعذر تقريبا النظر في المشكلة وعواقبها دون مراعاة أهميتهما معا.

وفي السنوات الأخيرة، انصبت الإجراءات المتخذة على المستويين الوطني والدولي أساسا على مكافحة العرض. وقد أدى ذلك، إلى حد ما، إلى تحويل الانتباه عن انتهاج سياسات فعالة للقضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات. وقد لوحظ في العديد من الاجتماعات والمحافل الدولية النمو الحاصل في هذا العنصر الهام من عناصر المشكلة، كما لوحظ أيضا أن المتجرين يفضلون في عمليات استيراد وتوزيع المخدرات الأماكن التي ترتفع فيها قيمتها السوقية إلى أقصى حد.

وتذكرنا هذه الصورة المفزعة بالحاجة إلى وضع استراتيجيات واسعة النطاق لمنع حركة المخدرات السرية في الدول التي يشتد فيها الطلب على المخدرات غير المشروعة. وسيكون انكماش السوق أمرا مفيدا، إذ أنه بدون وجود الأماكن التي تحقق الربح في بيع هذه السلعة لن يتوفر الحافز لانتاجها وزراعتها. وفي نفس الوقت، يؤدي ذلك إلى تخفيف من الحالة التي تتعرض لها بلدان المرور العابر.

ويتطلب هذا الجانب الرئيسي للمشكلة أن نأخذ في اعتبارنا الفقرة ٤ من المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) وأن نعطي الأولوية لتلك البرامج التي تستهدف القضاء على الطلب غير المشروع للمخدرات أو التقليل منه.

وبغية منع تحول المواد الكيميائية والسلائف التي تستخدم على نحو مشروع في الصناعة إلى الاستعمالات غير المشروعة، تنفذ فنزويلا منذ عام ١٩٨٥ نظاما إداريا للإشراف والرقابة على العمليات التجارية لاستيراد وتصدير هذه المنتجات.

وقد أقرت الهيئة التشريعية الفنزويلية مؤخرا تعديلات لقانون المخدرات الخاص لعام ١٩٨٤ بهدف تحسين وتوسيع نطاق النظام السابق، وملاءمته مع أحكام اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ والمبادئ التوجيهية الواردة في القانون النموذجي الذي وضعته اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية والمعنية بمراقبة إساءة استعمال المخدرات واعتمدته منظمة الدول الأمريكية. وبموجب هذا التعديل التشريعي، يتعين تسجيل عمليات الاستيراد والتصدير ويتعين الحصول على تصريح خاص للقيام بها. وتخضع الاجراءات التي يمنح بمقتضاها هذا التصريح للمبادئ التوجيهية المحددة في اتفاقية فيينا.

ولضمان فعالية الرقابة على الاستيراد التي قررها البلد، يتعين على المصدرين بدورهم ممارسة قدر أكبر من اليقظة والإشراف على صادراتهم وعليهم أيضا التعجيل بتطبيق نظام تبادل المعلومات عن العمليات التجارية التي تتضمن هذه المنتجات.

وعموما فإننا نعتبر أن توسيع نطاق النظام الطوعي لتقدير الكميات المطلوبة للاستعمالات الصناعية - على غرار نظام المنشأ للمخدرات والمؤثرات العقلية - سيكون خطوة هائلة إلى الأمام في مجال مراقبة إساءة استعمال المخدرات.

ولا ينبغي النظر في مشكلة المخدرات بمعزل عن وجهات نظر البلدان المنتجة، وبلدان المرور العابر، والبلدان المستهلكة أو البلدان التي تقوم بغسل الأموال، أو قصر بحثها على المستوى العالمي الشامل. فالتوجه الإقليمي مطلوب أيضا، فهو يتيح الاستفادة من امكانيات التعاون بين بلدان منطقة معينة تؤثر عليها هذه الآفة ومن امكانيات التنسيق من أجل التوصل إلى سياسات وإجراءات مشتركة.

وعلى سبيل المثال، قد تكون إحدى الخطوات في هذا الاتجاه أن يتم الاتفاق بين بلدان القارة الأمريكية ومنطقة الكاريبي على هدف تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من المخدرات بحلول العقد الأول من القرن القادم. ونحن ندرك أن هذا الهدف هو هدف طموح، ولكن لو استطاعت كل تلك البلدان المعنية، المنتجة والمستهلكة وبلدان المرور العابر وبلدان غسل الأموال، أن تتوصل إلى خطة مشتركة لتمكنا على الأقل، حتى إذا لم نبلغ الهدف بحلول التاريخ المعين، من إحراز تقدم كبير نتيجة لإيجادنا برنامجا منسقا متضافرا

لمكافحة مشكلة المخدرات بجميع أبعادها. والمبادرات المماثلة في مناطق العالم الأخرى ستكون مفيدة بدورها.

وبلادي مقتنعة اقتناعا راسخا بالدور الحيوي للتعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات. وفنزويلا تساند بقوة جميع المبادرات والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي في المناقشة، أود أن أبلغ الجمعية العامة أنه نظرا للعدد الكبير من الدول الأعضاء التي لا تزال أسماؤها مدرجة بقائمة المتكلمين فإن الجلسة العامة بعد ظهر اليوم سوف تتجاوز الساعة ١٨/٠٠ الى الساعة ١٩/٣٠ على الأقل كتدبير استثنائي وذلك بفضل خدمات المؤتمرات الإضافية التي أتيحت لهذه الجلسات رفيعة المستوى. ومرة أخرى أناشد الوفود أن تحاول التقيد بالزمن المحدد.

وستواصل الجمعية العامة المناقشة بشأن هذا البند وتختتمها بعد ظهر الغد.

أعطي الكلمة الآن للسيد زين الدين عبدالله بحاري، مدير فرقة العمل المعنية بمكافحة المخدرات في ماليزيا.

السيد بحاري (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يمثل اجتماعنا هنا تصميما مشتركا للمجتمع الدولي على أن يتناول بشكل جماعي آفة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ولهذه السلسلة من الاجتماعات أهميتها، وهي تأتي في وقت مناسب إذ أن الحرب ضد هذه الآفة أبعد ما تكون عن الانتهاء. فوفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، لا تزال الحالة قاتمة، ونحن نخوض معارك خاسرة في بعض المناطق. وعلى ذلك فإن جلساتنا هذه تتيح الفرصة لكي نقيم هذه التطورات ونكرس أنفسنا للمهام الشاقة التي تنتظرنا جميعا. ولتحقيق نتائج حاسمة فإن جهود مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تحتاج الى نهج شامل ومستمر ومتوازن ومتعدد التخصصات.

ويشاطر وفد بلدي الاعتقاد بأن حالة التعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تحتاج الى إعادة تقييم. فكثرة القضايا المتشابكة والمتعددة المستويات وكثرة المشاركين تجعل مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها مهمة بالغة التعقيد والصعوبة. ونحن بحاجة الى تحقيق تنسيق أفضل لعملنا حتى لا تغيب عن نظرنا أهدافنا وأولوياتنا واستراتيجياتنا على أن نحافظ على تماسكنا في مكافحة هذا الخطر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نستعرض ونستكمل تباعا خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وبرنامج العمل العالمي.

ومن الحتمي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ريادي في ترشيد العمل وتجنب الازدواجية وأن تكفل التنسيق والتكامل. إن تقرير الأمين العام بشأن "تنفيذ خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات" (A/48/329) لا يذكر إلا وكالات قليلة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومن الواضح أن هناك وكالات أخرى ينبغي أن تقوم بدور فعال في هذه المكافحة.

لقد أنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل الوفاء بالحاجة الى معالجة خطر المخدرات على نحو جماعي تضطلع فيه الأمم المتحدة بالدور المركزي للتنسيق. ولدى اضطلاع الأمم المتحدة بهذا الدور ينبغي لها أن تجعل أنشطتها متسقة مع جهود والتزامات الحكومات الوطنية ومكملة لها. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يسعى الى التعاون مع الدول لمساعدتها في الارتقاء بأنشطتها وأعمالها الى الحد الأمثل بدلا من قيامه بذلك العمل بالنيابة عنها. وعلى البرنامج أن يتلقى التوجيه من لجنة المخدرات باعتبارها الهيئة الرئيسية لصنع السياسة. وعلى اللجنة ذاتها، التي تم توسيع نطاقها، أن تصبح الآن أكثر نشاطا وفاعلية.

وتعتبر عملية وضع خطط عامة وطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي نقطة انطلاق طيبة للتعاون الدولي في هذا المجال. ولكي يكون هذا البرنامج فعالا، فلا بد من أن ينفذ على نحو مترادف مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وتثني ماليزيا على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمبادراته على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل مساعدة الدول في تنفيذ البرنامج، وخصوصا في وضع خطط وطنية رئيسية. لقد وضعت ماليزيا خطة قطاعية رئيسية للتدابير الخاصة بمكافحة المخدرات في وقت يعود الى عام ١٩٨٥. ونحن نكرر استعدادنا لتقديم المساعدة اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في مجال تصميم الاستراتيجيات الخاصة بوضع الخطط الرئيسية.

والى جانب الاستراتيجيات الدولية والوطنية، ينبغي أن تكون المجتمعات على علم تام وتوعية وافية لتمكينها من التجاوب على نحو إيجابي مع هذه المبادرات. وتؤيد ماليزيا فحوى النهج الذي يتوخاه برنامج العمل العالمي لوضع استراتيجية دولية تشمل تقليل العرض غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وتقليل الطلب من خلال الوقاية من إدمان المخدرات ومن خلال العلاج؛ وإعادة تأهيل المدمنين وإعادة ادماجهم في المجتمع؛ وقمع العمليات غير المشروعة لصنع المخدرات والاتجار بها؛ وتنظيم السوق الدولية للمخدرات التي تستخدم في الأغراض الطبية والعلمية.

وتعتبر الوقاية عنصرا أساسيا في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويذكر تقرير الأمين العام مبدأين هامين فيما يتصل بتقليل الطلب. المبدأ الأول يشمل مسألة وضع برنامج لتقليل الطلب، وهو يقتضي إشراك جميع قطاعات المجتمع والمجتمع الدولي ككل. والمبدأ الثاني يركز على مجموعات محددة ضعيفة ومستهدفة. ولا بد من سن تشريعات مناسبة كافية، ولا بد أيضا من تخصيص موارد كافية باعتبار هذين الأمرين شرطين لا غناء عنهما لأي تنفيذ مستدام لبرامج تقليل الطلب.

وتؤكد تجربة ماليزا الخاصة أن تدابير تقليل الطلب على المخدرات لها دور هام في الحرب ضد آفة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ونحن مقتنعون أيضا بأنه لكي تكون هذه التدابير فعالة، فإن التزام الحكومات الوطنية بها مطلوب. إن صدور تشريع يقضي بفحص الأشخاص المشتبه في إدمانهم للمخدرات، يمكننا من تقدير حجم مشكلة إساءة استعمال المخدرات. وبهذا يتوفر أساس متين لوضع الاستراتيجيات المتعلقة بتقليل الطلب. ومن المهم بالمثل إخضاع الأشخاص الذين يثبت أنهم من مدمني المخدرات للعلاج الإجباري وإعادة التأهيل. فالعلاج الإجباري الفعال قد يشكل إسهاما كبيرا في تقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة.

وتحتاج هذه التدابير الى مخصصات مالية كبيرة، قد تتجاوز المقدرة المالية لبلدان كثيرة. لذلك يجب أن ينظر استعراضنا لهذه المسألة في إيجاد تمويل بديل لهذه الأنشطة، وخصوصا في مسألة إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ومن المهم كذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الجهود التعاونية في مجال تقليل الطلب على الصعيد الإقليمي. وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أن إنشاء آلية لمعالجة قضايا تقليل الطلب أمر حان أوانه منذ أمد طويل. ومما يوصى به في هذا الصدد أن يتولى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إنشاء هياكل لعقد اجتماعات إقليمية على غرار اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات.

إن اجتماع سيؤل الأخير للأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات قد جاء بملاحظة مثيرة للقلق. فهناك على ما يبدو انخفاض في مدى تركيز الحكومات الوطنية للاهتمام على قضايا المخدرات. ومن سخريات القدر أن يكون الأمر على هذا النحو خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار ما نراه من استفحال المشاكل المتصلة بالمخدرات مثل انتقال فيروس العوز المناعي البشري ومرض الإيدز وغسل الأموال. وعلى المجتمع الدولي أن يبدي إلتزاما أكبر، وتصميما أقوى على إنفاذ تدابير مكافحة مشكلة المخدرات والوقاية منها.

إن القضاء على الانتاج غير المشروع للمخدرات مجال آخر يتطلب عملا دوليا مبكرا، في ضوء القبول العام لوجود صلة بين الفقر وانتاج المخدرات. إن القضية ليست بسيطة كتلك المتعلقة باستبدال المحاصيل، لأنها تتضمن مسألة التنمية الاجتماعية، والخاصية الثقافية، وأمن الفلاحين الفقراء الذين يضطرون الى زراعة الكوكا أو الأفيون. إن جميع التدابير المعدة إعدادا جيدا ستكون غير فعالة ما لم ندرك النطاق الضخم لهذه المشكلة وما تتضمنه من آثار.

إن حجر الزاوية في جهود الأمم المتحدة للقضاء على انتاج المخدرات، ينبغي أن يقوم على توفير وسائل رزق عملية بديلة لزارعي المخدرات. ويدعو أحد المقترحات الهامة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى مقايضة الدين بحيث يخصص جزء من مدفوعات الديون الرسمية للبلدان المدينة بكثرة، لأنشطة إنمائية بديلة. وإذ نرحب بهذا الاقتراح، نود أن نؤكد الحاجة الى مبادئ توجيهية واضحة لضمان تنفيذ هذه الأهداف.

إن قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات جانب آخر يتصل بمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ومن دواعي الأسف أن هذا الجانب بالذات استأثر عبر السنين بمغالاة في التأكيد عليه وبتخصيص غير منصف للموارد. فقد ركزت معظم البلدان أساسا من جهودها الأولية على إنفاذ القانون وعلى المنع. وما فتئت الأمم المتحدة ذاتها متأثرة بهذا الخط من التفكير، وظهر هذا في إفراطها في التأكيد على تدابير إنفاذ القانون في مجال المخدرات. وربما كان هذا أمرا حتميا بسبب المفهوم الأولي السائد بأنه إذا أمكن وقف

تدفق المخدرات، أمكن استئصال مشكلة المخدرات. بيد أن الحقيقة هي أن قمع الاتجار بالمخدرات وتوزيعها ليسا الدواء العام الناجع لمشكلة المخدرات، ولا يمكن لبلد ما أن يدعي اليوم أنه نجح في تخفيض تدفق المخدرات. فلم يحدث أي تخفيض في انتاج المخدرات أو في تصنيعها أو استهلاكها أو الاتجار بها بشكل غير مشروع. بل الواقع، على العكس من ذلك، هناك زيادة في انتاج المخدرات. ومن ثم، من الضروري أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في برامجه وأنشطته نهجا متوازنا ومنصفا لا يسيطر عليه اتجاه صوب إنفاذ القانون.

إننا نوافق على الملاحظات الواردة في تقارير لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بأنه من الضروري أن تبدي البلدان الأعضاء التزامها بمكافحة إساءة استعمال المخدرات بالانضمام الى الصكوك الدولية الرئيسية الثلاثة في هذا الصدد والتصديق عليها. وهذه الصكوك هي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. إن المشاركة في هذه الصكوك ستسهل جهود المراقبة الوطنية، وستمكن البلدان من المشاركة في الأنشطة الدولية. وهذا أمر حيوي في حالة البلدان حديثة العهد بالاستقلال، لأن عدم مشاركتها في تلك الصكوك سيجعلها أهدافا للمتاجرين في المخدرات. وقد صدقت ماليزيا في بداية هذا العام على اتفاقية عام ١٩٨٨.

وينبغي أيضا تحديث القوانين الوطنية وفقا للمعاهدات الدولية للمخدرات. وغني عن البيان أن البلدان ينبغي أن يكون لديها إطار قانوني كاف لتناول مشكلة المخدرات. لأن عدم وجود قوانين أساسية للمخدرات سيعوق التعاون الدولي. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول المستقلة حديثا، في أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي سابقا.

من الضروري أيضا أن تشارك الوكالات المتخصصة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة وإقامة العدالة الجنائية، والمنظمات الدولية لإنفاذ القانون، في الجهود التي تبذل للتصدي لمنظمات الجريمة المنظمة وتورطها في أعمال الإرهاب وتهريب الأسلحة والذخيرة التي تمول من مصادر الدخل التي تتحقق من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ويجب عليها أيضا أن تتفاعل مع هذه الجهود وأن تتعاون فيها. وما فتئت ماليزا تنادي بضرورة توحيد المعاملة فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات. فلا ينبغي أن تطلق حرية أي مجرم في طلب الملجأ أو الملاذ الآمن في بلدان تفرض أدنى العقوبات على الجرائم المتصلة بالمخدرات، سواء كانت للاتجار غير المشروع بها أو غسل الأموال الناتجة عن هذا الاتجار. ويجب أن تكون هناك عمومية في العقوبات التي توضع لهذه الجرائم، وأن تسمح بالردع الكافي لمرتكبيها. إن ماليزيا لديها أقسى العقوبات، ويعتبر هذا انعكاسا لالتزامنا القوي بتحقيق مجتمع خال من المخدرات، وفي نفس الوقت إعرابا عن مقتنا القوي بنفس القدر للجرائم المتصلة بالمخدرات.

اسمحوا لي، قبل أن أختتم بياني، بأن أكرر التأكيد على موقف ماليزيا المتمثل في ضرورة إجراء استعراض دائم لجهودنا المشتركة في مكافحة هذا الخطر. إن التهديد الذي تفرضه إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يتغير على نحو مستمر في شكله وفي كثافته. ويجب أن نسبق المجرمين في عملنا الدائم لهزيمتهم. ويجب أن نستمر في التمسك بمعتقداتنا ومبادئنا، وأن نقاوم إغراء الانخراط في عمل انفرادي لتغيير شكل المشكلة بالبحث في إجازة المخدرات أو تصنيفها كمخدرات شديدة أو مخدرات خفيفة. وأخيرا، يجب أن نعزز تصميمنا وجهودنا الدولية الجماعية حتى ننجح في مكافحة هذه الويلات المحدقة بالبشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد كارلوس لاريتيغي النائب العام في إكوادور.

السيد لاريتيغي (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب لممثل بنما عن أسف وفدي لوفاة وزير خارجيته السيد خوليو لينارس.

حضرت إكوادور الى هذا الاجتماع الهام الذي يشرفنا المشاركة فيه، وهي مقتنعة بأن أمامنا فرصة فريدة لكي نواجه معا التحدي الذي يفرضه الاتجار بالمخدرات والذي يشكل، الى جانب الإرهاب والعنف والفساد، تهديدا للسلم الاجتماعي والديمقراطية، ويعرض للخطر الشديد مستقبل شعوبنا.

في هذه المرحلة من أعمالنا، من الممكن أن يكون كل شيء، كل شيء تقريبا، قد قيل بشأن هذا الموضوع. وربما يكون الشيء الجديد في كلماتي هو الطريقة التي أتكلم بها. ومن ثم، وبغية الالتزام

بتوصيتكم، سيدي، بمراعاة الايجاز، سأقصر حديثي بشكل عام على ما تقوم به بلادي بشأن الموضوع الذي اجتمعنا من أجله وما تعتزم القيام به في هذا الصدد، وما تتوقعه من المجتمع الدولي.

من المؤسف أن الموقع الجغرافي لبلدي جعله حلقة وصل في سلسلة النقل غير المشروع للمخدرات بين أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وفي منطقتنا، تعتبر إكوادور جسرا بين منتجي الكوكا ومراكز التجهيز والتوزيع. وفي نفس الوقت فإن المركبات الكيميائية الأولية التي تستعمل في مراكز التكرير تمر عبر إكوادور وتسلك نفس الطريق في عودتها بالمخدرات المجهزة الى أسواق المستهلكين. وبالإضافة الى ذلك تعد بلادي موقعا هاما لغسل الأموال غير المشروعة.

وعلى الرغم من وضع بلادي المعقد، فقد ردت الحكومة الوطنية بقوة وترو على الأنشطة الإجرامية التي لا تهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع فحسب ولكن تهدد أيضا سلامة مؤسساتها القانونية والاجتماعية والعاملة في مجال النظام العام. وكان رد سلطاتنا المختصة على هذه التحديات سريعا وقاسيا. فعلى مستوى عمل الشرطة، أودعنا المرتكبون الرئيسيون لهذه الجرائم في السجون، واستولينا على ممتلكاتهم الكثيرة. وفي العام الماضي صادرنا حوالي ٧٠٧٩ كيلوغراما من الكوكايين و ٣٠٦ كيلوغرامات من عجينة الكوكا، و ٢١٦ كيلوغراما من الماريوانا. وعلى المستوى الإداري، أنشأنا لجنة وطنية لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية، أتشرف بتولي رئاستها. وهذه الهيئة المستقلة الحرة مسؤولة عن منع تصنيع السلائف الكيميائية ومراقبتها والتفتيش عليها، ومسؤولة أيضا عن إعادة تأهيل مستعملي المخدرات، وذلك من خلال وزارة الصحة.

وبالإضافة الى ذلك اعتمدت حكومة إكوادور، تحت رئاسة السيد سيكستو دوران بالين، سياسة ثابتة وحازمة في كفاحها الذي لا يلين ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد تكرر التأكيد على هذا الموقف في اجتماع القمة الأخير لقادة مجموعة ريو الذي انعقد في سانتياغو بشيلي. ولتحقيق هذا الهدف فإننا نعبئ كل الموارد البشرية والتقنية والمادية المتاحة للأمة. وفي هذا العام اعتمدنا خطة وطنية خمسية لمنع ومراقبة استعمال المخدرات. وترمي هذه الخطة الى تحقيق الأهداف التالية. تخفيض العرض والطلب؛ وجعل الوقاية الكاملة ممارسة يومية، حتى نحقق لسكاننا السلامة الاجتماعية والنفسية والبدنية؛ وإدراج التربية الوقائية في المناهج التربوية الإصلاحية والعادية، مع دعمها بخطة واسعة النطاق لتدريب المعلمين؛ وتوفير الحماية لكل مواطن إكوادوري بوصفه أعظم وأفضل مصدر للثروة الفكرية والتاريخية والمادية والثقافية؛ وإلزام أنفسنا باشراك القطاع الطوعي، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، في برامج ومشاريع مكافحة إساءة استعمال المخدرات؛ وتنسيق العمل مع الهيئات المتخصصة لدعم الوكالات التي تنفذ الخطة الوطنية على الصعيدين التقني والإداري، واعتماد برامج للترويج للمحاصيل البديلة، ولتصنيع وتسويق المنتجات المفيدة التي يمكن أن تحل محل انتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها؛ وإنفاذ القيم الأدبية والأخلاقية للفرد والأسرة والمجتمع.

وفي المجال القانوني، وقعت إكوادور وصدقت على العديد من الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بالمخدرات، وأود هنا أن أوضح أن إكوادور كانت من بين أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، التي أدمجت في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الذي صدر في إكوادور في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠. وعلى المستوى الثنائي، وقعت إكوادور على عدد من الاتفاقيات مع بلدان منطقة الأنديز، ومع الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك، وكذلك مع ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ووفدي يرحب بمبادرة المنظمة بعقد هذه الجلسات الرفيعة المستوى لتهدئة مخاوف العديد من البلدان من أن يصبح موضوع التعاون الدولي في مكافحة المخدرات موضوعا ثانويا. وفي هذا الصدد، نتفق مع السيد جيورجيو جياكوميللي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي ذكرنا بالأمس بأن المخدرات تمثل تهديدا عالميا لا يقل خطورة، على أقل تقدير، عن العديد من العلل الأخرى التي يعاني منها الجنس البشري في عصر الأزمات هذا.

وفي هذا الصدد، لدى إكوادور اقتناع بأن هذه الحملة الصعبة تتطلب تضامن الدول من خلال تكاتفها. وبلدي من جانبه، سيواصل بمثابرة اعتماد التدابير الداخلية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بمظاهره المتعددة والمعاكسة والمشيعة للفساد.

وفي هذا السياق، نؤمن أيضا بضرورة وجود قدر متساو من الالتزام من جانب البلدان المستهلكة التي يجب أن تنظر الى هذه الحملة الصليبية العظيمة بوصفها حملة عظيمة يسلم فيها دون لبس بمبدأ المسؤولية المتساوية. ومن ثم، فمما يكتسي أهمية ملحة متزايدة أن يخصص ما يكفي من الموارد والمساعدة

الدولية لمساعدتنا على الوفاء بالتزامنا بالتغلب على هذه الكارثة المشينة، وهو التزام يفرضه علينا واجبنا المقدس تجاه مستقبل شعوبنا.

وكما أكد العديد من المتكلمين، فإن مكافحة المخدرات تتطلب من كل شعوب العالم عملا حازما ومتسقا لا مجال فيه للسلبية. وسيواصل بلدي بهمة النضال الذي بدأه، وسيسعى الى التعاون مع الدول الأخرى، بقدر استطاعته، حتى يتسنى لنا أن نحقق بالفعل الأهداف التي عقدنا العزم على بلوغها.

هذه لحظة تتطلب القليل من الكلمات الطنانة والكثير من الأعمال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد اللواء لطفي غيث، مساعد وزير داخلية مصر.

السيد غيث (مصر): يشرفني ويسعدني أن أشارك في هذا الاجتماع رفيع المستوى، نائبا عن السيد اللواء حسن الألفي، وزير الداخلية بجمهورية مصر العربية، الذي حملني خالص تحياته وأطيب تمنياته لاجتماعكم الموقر الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبيرا عن إصرار المجتمع الدولي على مواصلة نضاله الشامل ضد آفة المخدرات، وتأكيدا للرغبة المخلصة لدى شعوبنا وحكوماتنا جميعا، في التوصل الى آفاق أرحب ووسائل أنجع، للحد من هذه المشكلة التي ما زالت تحتل مكانا بارزا، وأولوية كبرى، بين أهم القضايا الوطنية والدولية في عالمنا المعاصر، واثقا من قدرة هذا الاجتماع على التوصل الى توصيات فعالة وقابلة للتنفيذ، تسهم في إقرار الأمن والسلام في مختلف ربوع العالم.

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي تنبهت الى خطورة مشكلة المخدرات، وكان لها شرف السبق على مستوى العالم في إصدار أول تشريع يجرم زراعة واستيراد الحشيش عام ١٨٧٩، وإنشاء أول جهاز متخصص في أعمال المكافحة عام ١٩٢٩، وهو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات التي أتشرف برئاستها الآن.

وشاركت مصر في وضع اللبنات الأولى لرقابة المجتمع الدولي على المخدرات، من خلال انضمامها الى مختلف الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وما زالت مصر عضوا نشيطا في لجنة المخدرات منذ إنشائها عام ١٩٤٦، وفي لجنتها الفرعية المعنية بالشرقين الأدنى والأوسط.

على المستوى الإقليمي، تلعب مصر دورا حيويا في محيطها العربي والأفريقي، وتهتم بالتعاون والتنسيق مع مختلف الدول المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع، بمنطقتنا وعبرها الى مناطق العالم الأخرى. ونظمت مصر العديد من مؤتمرات رؤساء أجهزة المكافحة العربية والأفريقية وشاركت فيها، وأسفرت جهودنا المشتركة عن ضبط العديد من القضايا الدولية الهامة في مصر وفي دول أخرى.

وفي مجال التدريب، تسهم مصر بنصيب وافر في إعداد وتدريب مسؤولي المكافحة العرب والأفارقة، وتشارك في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للتدريب في المنطقة. وقد اكتسبت جهودنا في هذا المجال دفعة قوية، بعد اختيار القاهرة، عام ١٩٩٠، مقرا لأول مركز تدريبي إقليمي تقيمه الأمم المتحدة في أفريقيا.

وعلى صعيد آخر، فإننا نتعاون مع بعض الدول الصديقة، خاصة ألمانيا الاتحادية، في عقد دورات مشتركة للضباط الأفارقة.

في إطار الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع، وهو تقييم جهودنا وإنجازاتنا في مجال التعاون الدولي، أرجو أن تسمحوا لي بعرض رؤية مصر وجهودها، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨، وبرنامج العمل العالمي، في المجالات الآتية:

في مجال التحريم والعقاب، أصدرت مصر عام ١٩٨٩ قانونا جديدا لمكافحة المخدرات، كانت اتفاقية عام ١٩٨٨ هي المصدر الرئيسي للعديد من أحكامه.

وبالنسبة لمصادرة أموال المخدرات، يتيح التشريع المصري إمكانية مصادرة الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، ومصادرة الأراضي ووسائل النقل المستخدمة في ارتكابها. وتولي مصر اهتماما خاصا للتعاون مع كافة الدول المعنية في هذا المجال، في إطار الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. ونأمل في الاستفادة قريبا من الخدمات التدريبية والاستشارية والمساعدات التقنية الممتازة التي يعتزم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات توفيرها للدول الأعضاء، في إطار جهوده المشكورة لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

وفي مجال تسليم المجرمين، تتعاون مصر مع مختلف الدول في مجال تسليم المجرمين وتبادل السجناء، وفقا لأحكام القانون الدولي، مع التحفظ بالنسبة لتسليم السجناء الأجانب في قضايا المخدرات، ضمانا لاستيفاء العقوبات الموقعة عليهم بالكامل في مصر.

وفي مجال التسليم المراقب، تسمح مصر بمرور شحنات المخدرات الى داخل أراضيها أو عبرها، تحت رقابة أجهزة المكافحة، مما ساعد على ضبط العديد من القضايا الدولية والهامة، بالتعاون مع أجهزة الشرطة والجمارك، في بعض الدول العربية والآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالرقابة على السلائف والكيمائيات والمذيبات المستخدمة في تصنيع المخدرات والمؤثرات العقلية بشكل غير مشروع، أخضعنا العديد من هذه المواد للرقابة الجمركية والأمنية، وذلك في سبيل تطبيق الرقابة على جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية عام ١٩٨٨.

وبالنسبة للاتجار العابر بالمخدرات، تتعاون مصر مع الدول الصديقة من خلال برامج مشتركة، تضمن مكافحة عمليات الاتجار العابر بالمخدرات، بناء على قاعدة بيانات وفيرة ودقيقة.

ويناشد وفد مصر الأمم المتحدة والدول القادرة أن تتخذ خطوة فعالة وعاجلة لدعم جهود المكافحة في افريقيا، ومضاعفة نصيبها الذي لم يتجاوز ٦ في المائة من نفقات برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في عام ١٩٩٢. وهو نصيب شديد التواضع في ضوء المؤشرات الخطيرة التي تشير إلى تزايد استخدام قارة افريقيا في عمليات التهريب العابر للمخدرات. كما أشير إلى أهمية المساعدة في تخفيف بعض المشكلات التي تسهم في تردي حالة المخدرات في افريقيا مثل البطالة والديون والجفاف والتصحر، وذلك من خلال خلق فرص أفضل للتنمية على أراضيها، وفتح أسواق الدول الغنية أمام منتجاتها.

وبالنسبة لكشف وإبادة الزراعات غير المشروعة، تبذل أجهزة المكافحة المصرية جهودا كبيرة ومتواصلة لكشف وإبادة زراعات المواد المخدرة. ونحن عازمون على مواصلة جهودنا في هذا المجال، بمعاونة الدعم الذي نتلقاه من الأمم المتحدة في إطار برنامج طويل المدى يمتد حتى عام ١٩٩٥، وقعنا آخر اتفاقياته بالقاهرة في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وانتهز هذه المناسبة لأعرب، باسم حكومتي، عن وافر الشكر والتقدير لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومديره التنفيذي السيد جيورجيو جياكوميللي، على مساندتهما الفعالة التي أدت إلى دعم جهودنا في تقليص الزراعات غير المشروعة، والحد من تدفق المخدرات إلى مصر وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فإننا نأمل أن يقوم البرنامج، بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول المتقدمة النمو، بتبني برنامج دولي يعتمد على استخدام التكنولوجيا المتطورة في الكشف الدقيق والدوري عن الزراعات غير المشروعة في مختلف أنحاء العالم وإبادتها، على أن يقوم هذا البرنامج، بالتشاور مع الدول المنتجة للمخدرات، بوضع الضوابط التي تكفل الحفاظ على أمنها وسيادتها، ومراعاة سلامة البيئة والسكان في آن واحد.

إن أملنا المنشود في عالم خال من المخدرات لن يتحقق بمجرد النوايا الطيبة مهما كان نقاؤها، ولا بالجهود المنفردة مهما كانت فعاليتها. ولكن تحقيق هذا الأمل الغالي يستلزم منا عملا جماعيا مخلصا، من خلال الآليات التي وفرتها لنا المواثيق الدولية، وبروح جديدة تتجاوز الشكليات والمصالح الضيقة، وتنحاز بشكل حاسم لمتطلبات الكفاح الدولي ضد هذا الوباء المخيف.

وأنتهز هذه الفرصة لأناشد الأمم المتحدة أن تصدر، من خلال جمعيتها العامة، نداء إلى قادة العالم، بتكثيف التعاون فيما بينهم لمواجهة كافة الأخطار والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، وفي مقدمتها المخدرات والإرهاب. وسيكون عملنا الخلاق في هذا الإطار هو، بالقطع، أفضل ما نقدمه إلى أبنائنا وأحفادنا، وإلى البشرية جمعاء، وهي تتطلع إلى آفاق القرن الحادي والعشرين، آملين جميعا في عالم أفضل، أكثر بهجة وإشراقا، وأكثر أمنا ورخاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد جورج يوان دانيسكو، وزير داخلية رومانيا.

السيد دانيسكو (رومانيا) (تكلم بالرومانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود، بالنيابة عن حكومة رومانيا، أن أتقدم بأطيب التمنيات إلى جميع المشتركين في هذه الجلسات الهامة للجمعية العامة المكرسة لمشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار

بها. إننا نعجب إجابا كبيرا بجهـــود المجتمـع الدولي، وبالالتزام الصارم من جانب رؤساء الدول أو الحكومات بالتوسع في هذه الجهود بحيث تصبح أنشطة متناسقة، وبوضع أولويات في الكفاح الدولي ضد انتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها على نحو غير مشروع.

نتيجـــة للتغيرات السياسيـــة والاقتصادية والاجتماعيـــة التي تمت خلال فترة الانتقال في رومانيا أنشئت مؤسسات حكم القانون، وبالتالي أصبحت حقوق الإنسان والحريات الأساسية تراعى وتحترم تماما دون تمييز، وفقا للمعايير الدولية.

إن الاتجاه الجديـــد الذي جرى تشجيعه مؤخرا في مجتمعنا في ميادين القانـــون والاقتصاد والسياسة ينظر إليه بطرق مختلفة. فبالنسبة لأغلبية السكان كان ذلك الاتجاه بداية مسيرة حرية حقيقية، ولكنه بالنسبة لبعض الناس مثل إمكانيات جديدة لارتكاب الجرائم، التي تحتل فيها الجرائم المتعلقة بالمخدرات مكانا بارزا.

فقد أدى فتح حدودنا إلى زيـــادة ضخمـــة في عدد الأفراد الذين يدخلون إلى رومانيا ويخرجـــون منها، وفي عدد المركبات وكميات البضائـــع التي تصل إلى رومانيا وتتركها. هذا الوضع المؤاتي استغلته شبكات الاتجار بالمخدرات التي تستعمل رومانيـــا جسرا هاما يربط الشرق بالغرب.

وفضلا عن موقع رومانيـــا الجغرافـــي الخاص، يجب أيضا أن نضع في الاعتبار الحالة الراهنـــة في يوغوسلافيا السابقة. فنظرا للصراع المستمر في ذلك البلد، انتقل لب الاتجار بالمخدرات إلى القطاع الثاني لما سمـــي "طريق البلقان" الذي يشمل رومانيا. وهذه هي الطريقة التي تتفادى بها المنظمات الإجرامية خسارة كميات كبيرة من المخدرات التي تدر عليها أموالا طائلة.

وفي هذا السياق، لا بد من أن أذكر أن الأموال الطائلة التي يدرها الاتجار بالمخدرات تجذب مواطني رومانيا أيضا. فالمنظمات الإجرامية الأجنبية تبعث ممثليها بغـــرض إيجـــاد صلات بالمجرمين الرومانيين، مما يشجع على تنظيم الاتجار بالمخدرات وتدويله.

هناك فئة أخرى من الرومانيين تشترك في هذا النوع من الجريمة، تتكون من أفراد تركوا البلد قبل سنوات عديدة واستقروا في الخارج. وقد وظفت الشبكات الدولية بعضا منهم، واستخدمتهم كمهربين أو وسطاء لها. وعلى مـــدى الأعـــوام جمعوا أموالا طائلة استثمروها في رومانيا التي عادوا إليها ليعيشوا فيها بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. والمنظمات المشابهة للمافيا التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد تحاول الوصول إلى بلدنا بمجساتها. وتؤكد الدلائل على أنه يجري في رومانيا غسل بعض الأموال القذرة الناتجة عن الاتجار بالمخدرات.

وبالرغم من كل ذلك، يمكن أن نقول بثقـــة أنه لم تنشأ أية سوق للمخدرات في رومانيـــا، وأن رومانيا لا تزال خاليـــة مـــن مدمنـــي المخـدرات. إن الأشخاص الوحيدين الذين يعرفون بأنهم مدمنـــو مخدرات هم من الأجانب المقيمين، أو الموجودين في رومانيا لسبب أو لآخـــر.

وعلى ضـــوء هذه الاعتبارات، بوسعنا أن نؤكد أن رومانيا مجرد بلد عبور بالنسبة للمخدرات المتجهة إلى أوروبا الغربية، بينما تستخدم في الوقت نفسه نقطة تحويل للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية.

وإلى جانب ما ذكرتـــه حتى الآن، أود أن أضيف أن القانون الروماني الخاص بالمخدرات الذي ينظـــم نشاط السلطات المختصة، صدر في عام ١٩٦٩، الأمـــر الذي يعوق أنشطتها إلى حد ما. ولقد وضـــع مشروع قانون جديد بشأن المخـــدرات وقدم إلى البرلمان لمناقشته وإقراره. ويمكننا القول أيضـــا بأننا اتخذنا خطوة هامة إلى الأمام بالتصديق على اتفاقيـــة الأمم المتحدة لمكافحـــة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

وإذ ندرك تمـــام الإدراك أن النتائج الجيدة في مكافحة إساءة استعمـــال المخدرات والاتجـــار غير المشروع بهـــا لا يمكن تحقيقهـــا إلا على أساس من التعاون الوثيـــق مـــع سلطات مماثلة في بلدان أخرى، لا نزال نبذل جهودا لضمان ذلك التعاون مع منظمات من أوروبا وأمريكا وآسيا.

إن تبادل المعلومات والدعم المادي الذي تقدمه الأمم المتحدة ومنظمات أخرى من القارات المذكورة آنفا كانا أكبر عون لنا في مكافحـــة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بلادنا.

وفيما يتعلق بالكميات المضبوطة في رومانيا، فإنها تتراوح بين عدة غرامات وعدة أطنان. فبينما تم ضبـــط ٣٥,٨٢١ كيلوغراما من المخدرات في عام ١٩٩١ كانت الكميـــة المضبوطة في سنة ١٩٩٢ ٣٠,٥٢١ من الكيلوغرامات، ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بلغت كمية المخدرات المضبوطة ٣٩٦,١٦٥ ١١ مـــن الكيلوغرامات. ومن بيـــن أكثر المخـــدرات المضبوطة في عام ١٩٩٣

ينبغي أن نذكر الحشيش الذي بلغ ما ضبط منه ١٨٣,١٦٠ ١١ من الكيلوغرامات.

إننا نشهد أيضا تكثيفا للأنشطة التي تقوم بها منظمات إجرامية من أمريكا الجنوبية، تنوع أساليبها وتدخل إلى رومانيا الكوكايين الموجه إلى أوروبا الغربية، بمشاركة مجرمين من كندا والولايات المتحدة الامريكية ورومانيا.

وفيما يتعلق بالإنتاج والاتجار المشروعين في المواد والمنتجات المخدرة والمركبات الأولية والمواد الأساسية، تطبق ضوابط صارمة، سواء في المؤسسات التي تنتج الأدوية المحتوية على مواد مخدرة أو في تلك المنتجة لخشخاش الأفيون للاستخدام الطبي. وهذه الخطوات كلها التي تتخذها بطريقة مشتركة جهات ومنظمات معنية من رومانيا، تبين السبب في عدم وجود قضايا خاصة بتحويل مخدرات أو مركبات أولية من مصادر إنتاج مشروعة إلى أنشطة إجرامية. ولهذا السبب نفسه، تتخذ الوزارات المعنية تدابير للتصريح باستيراد وتصدير المواد الكيميائية الأساسية والمركبات الأولية التي يمكن أن تستخدم في الانتاج غير المشروع للمخدرات.

وفي ضوء هذه المجموعة من الأنظمة يمكننا أن نؤكد بشدة أنه لا توجد في رومانيا مختبرات سرية، وأنه لم تكتشف حتى الآن مخدرات مصنعة.

ومع أنه ليس لدينا مدمنو مخدرات بين المواطنين الرومانيين وبالتالي ليست لدينا وفيات بسبب تعاطي جرعات زائدة - أو على الأقل لم تسجل حالات من هذا القبيل حتى وقت قريب - فإن السلطات الرومانية تواجهها ظاهرة جديدة نسبيا تنتشر بسرعة. وهي استنشاق بعض الأطفال الصغار والشباب لمواد طيارة، ليست مخدرات بمفهومها الدقيق، ولكنها في رأينا يمكن أن تؤدي إلى تعاطي مخدرات حقيقية. وفيما يخص هؤلاء الأشخاص، اتخذت خطوات تثقيفية بالاشتراك مع هيئات تعليمية، ومدرسين، ومنظمات خيرية، ومدارس ومؤسسات طبية.

إن الأبعاد المذهلة لمشكلة المخدرات، تتطلب وضع استراتيجيات جديدة، وأهداف جديدة وآليات تعاونية دولية ينبغي لها - بينما تحترم وتراعى سيادة الدول - أن تعمل بشكل أكثر فعالية لمكافحة عمليات الاتجار الدولي التي يقوم بها الأشخاص الذين يجنون ثروات عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والذين يعرضون استقرار العديد من المجتمعات في العالم للخطر.

ورومانيا، وهي موقعة على جميع برامج وقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى تطوير تعاون دولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، تنوي تنفيذ نتائج وتوصيات هذه الدورة للجمعية العامة حتى تحد من آثار هذا الوبال قدر الإمكان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد جورج رامون فالديس، النائب العام لبنما.

السيد فالديس (بنما) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): السيد الرئيس، يود وفد جمهورية بنما أن يعرب عن احترامه لكم، ويأمل أن تكلل رئاستكم بالنجاح.

إن استهلاك المخدرات، باعتباره ظاهرة اجتماعية - اقتصادية أخذ يعكس اتجاهات متنامية تثير بالغ القلق. فقد أصبح ابناؤنا وشبابنا وكياننا الوطني متأثرين تأثرا عميقا بهذا الوبال المروع، بالرغم من الجهود التي تبذل لمكافحته.

إن حكومة جمهورية بنما، على جميع المستويات، أخذت على عاتقها أن تنفذ - وبشكل حازم - سياسة ترمي إلى إعمال تدابير لمنع ومكافحة وكبح إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها واستخدام نظمنا المالية والتجارية لغسل الأموال، بينما تبذل في الوقت نفسه جهودا لمنع إضفاء الطابع الشرعي على الأنشطة الناشئة من الاتجار بالمخدرات.

ونحن على اقتناع بأننا سنتمكن - عن طريق التثقيف الوقائي - من مكافحة هذا الوبال المروع والقضاء على الجريمة بسرعة، وأننا سنحقق، بتثقيف الشباب والكبار، تحسينا أعمق للبشر ونعزز احترام الذات، وبالتالي نخلق وعيا اجتماعيا حقيقيا ضد المخدرات بتشييد حواجز ثقافية تحمي جماهيرنا من النتائج الضارة المترتبة على الاتجار في المخدرات.

ووضعنا أيضا استراتيجيات وطنية جديدة يراعى فيها أساسا تطوير سياسات وقائية متكاملة بتعبئة مجتمعاتنا عن طريق التثقيف الجماعي للتلاميذ في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية. ووضعنا أيضا برامج لتدريب متخصص للموظفين المدنيين وأعضاء النوادي الأهلية، وموظفي القطاع الخاص بجميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المرتبطة بها، نشير

إلى أن وزارة الشؤون العامة - في جهد لتعزيز أنشطة الأمانة المتخصصة المعنية بالجرائم ذات الصلة بالمخدرات في مكتب النائب العام، والمكاتب المسؤولة عن المحاكمات العاجلة والشرطة القضائية الفنية، التي تقع الآن، بحكم القانون، تحت إشراف الوزارة - أنشأت في جميع الأقسام القضائية في جميع أنحاء البلاد أمانات فرعية متخصصة للجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وهذه الكيانات مسؤولة عن أي نشاط يتعلق بالمحاكمات العاجلة، بما في ذلك إصدار أوامر التفتيش بالنسبة للجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وقد أسفر عملها بالفعل عن نتائج في جميع أنحاء البلاد، وبخاصة في المقاطعات التي تعد، بسبب خصائصها الجغرافية وتطور أنشطتها الاقتصادية، مواقع مختارة لتصنيع المخدرات.

ولما كانت السلطات الوطنية تعرف جيدا أن المكافحة الفعالة لهذا البلاء تستلزم التعاون الدولي فقد نفذت عددا ضخما من العمليات بالاشتراك مع وكالات مكافحة المخدرات التابعة للولايات المتحدة والشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) والشرطة الألمانية، ضمن جملة وكالات، ونجحت في مصادرة كميات ضخمة من المخدرات والأصناف الأخرى المتصلة بهذا الاتجار.

وفيما يتعلق بالتشريع الدولي، لابد أن نذكر بوجه خاص أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (اتفاقية فيينا)، قد قدمت مؤخرا إلى جمعيتنا التشريعية للتصديق عليها، وتجرى مناقشتها في الوقت الحالي. وهكذا، تواصل بنما إعادة تأكيد سياستها القائمة على التعاون الدولي بهدف القضاء على الاتجار بالمخدرات واستهلاك المواد غير المشروعة.

ونود أن نشير إلى أن المعاهدة المبرمة بين جمهورية بنما والولايات المتحدة الامريكية بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية، قد صدقت عليها بنما بمقتضى قانون صادر في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١، ونأمل أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ عندما يصدق عليها كونغرس الولايات المتحدة وتعطي طابعا رسميا بناء على تبادل للمذكرات وذلك تحقيقا للفائدة المتبادلة لبلدينا. وعندما نظرنا في أمر تنقيح القانون الخاص للمخدرات، خلصنا إلى ضرورة تعديل بعض مواده وإدراج أنواع جديدة من الجرائم وبذلك نضع قواعد بصدد أفعال غير مشروعة لم يكن منصوصا عليها في التشريع الحالي.

ومن ثم قدمت وزارة الشؤون العمومية، إلى برلماننا، استنادا إلى حق المدعي العام في بلدنا في المبادرة باقتراح التشريعات، مشروع قانون يستهدف إصلاح التشريع الحالي بشأن المخدرات. ويقضي المشروع بتنقيح هيكل العقوبات في ميدان الاتجار الدولي بالمخدرات بإدراج أحكام بصدد الظروف المشددة فيما يتعلق بشراء المخدرات وبيعها وإعادة شحنها؛ كما نص على تنظيم إجراء تسليم المخدرات قيد الرقابة، والعمليات التي يقوم بها عملاء الدولة المتخفين لضبط المهربين متلبسين. وتتجه النية إلى استعمال البضائع المصادرة لصلتها بالجرائم المتصلة بالمخدرات في حملات مكافحة الجريمة، والتأهيل، وقمع الاتجار بالمخدرات. وبالاضافة إلى ذلك أنشأنا مكتبين للمدعي العام مخصصين للجرائم المتصلة بالمخدرات، وقد منحا الاختصاص والولاية في جميع أنحاء البلد.

وكل هذه التغييرات هدفها إرساء قانون خاص للمخدرات، غرضه الأساسي مواصلة مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال ما عساه يكون لقانون العقوبات من أثر وقائي.

وفيما يتعلق بغسل الأموال المتصلة بالمخدرات، يمكننا أن نقول أننا نواجه كل يوم بأساليب جديدة يستخدمها تجار المخدرات لعزل إيراداتهم الآتية من معاملات غير مشروعة عن مصدرها الأساسي وذلك بخلق معاملات مالية معقدة تعطي مظهر الشرعية لأموالهم. ولكي تواجه حكومة جمهورية بنما هذه الحالة، فقد أدرجت في نظامها القضائي عددا من التدابير بهدف فرض ضوابط تمنع غسل الأموال الآتية من الاتجار بالمخدرات. وينص القانون الخاص للمخدرات على جزاءات تفرض على كل من يشترك، بطريقة أو بأخرى، في جريمة غسل الأموال.

وثمة تدبير آخر اتخذته الحكومة للحد من هذا النشاط، يتمثل في إصدار المرسوم الوزاري رقم ٤١، لسنة ١٩٩٠، الذي يلزم المصارف بالحصول على بيانات الهوية الصحيحة من عملائها ويجعلها تبلغ المعلومات عن مصادر الودائع، والغرض من سحب المبالغ النقدية، إذا كانت تربو على ٠٠٠ ١٠ دولار.

وأصدرت محكمتنا العليا قواعد وأوامر قضائية شتى فرضت فيها على المشتركين في هذه العمليات أن يقدموا جميع المعلومات المطلوبة عن حساب مصرفي معين إلى السلطات الجنائية بينما أوضحت في الوقت نفسه أن بلدنا يحترم سرية حسابات مصرفية معينة. إلا أن هذا لا علاقة له البتة بمفهوم الحسابات السرية.

ولهذا الغرض، وسعيا إلى الحفاظ على مركز مالي صحي، أصدر أعضاء الأسرة المصرفية الوطنية عددا من الاتفاقات بشأن تحديد هوية المعاملات المالية التي تنطوي على صرف أموال نقدية وشيكات عادية وسياحية وأذون دفع صادرة لحاملها أيا كان. وقد وضعت رابطة مصارف بنما، التي تضم جميع مصارف البلد تقريبا، قواعد تمنع أعضاءها من استعمال خدماتها على وجه مخالف للأصول.

إن جمهورية بنما، التي قامت على مبادئ حماية الحياة والالتزام بالشرعية التزاما دقيقا واحترام النظم القانونية، الأساسية منها والتشغيلية، الوطنية منها والدولية، قد عقدت العزم على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لوضع حد لهذا البلاء المخيف، المسمى الاتجار بالمخدرات.

وفي مواجهة هذه الظاهرة، التي تتغير باستمرار، يمكنا أن نقول أن أهداف جمهورية بنما هي ما يلي: أولا، تتمثل مسؤوليتنا الأساسية في حماية الصحة الجسدية والعقلية والعاطفية للناس المتأثرين بالمواد الكيميائية؛ ثانيا، لابد لنا أن نحمي الهياكل الوطنية، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والمالية من الجريمة المنظمة، التي يحاول المشتركون فيها استغلال وضعنا الجغرافي ونظامنا المالي والتجاري لخدمة أغراضهم الذاتية؛ ثالثا، لابد لنا أن نعزز صلات التعاون والتضامن الدولي عن طريق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف سعيا إلى قمع الاتجار بالمخدرات بجميع مظاهره.

ونود أن نوجز موقف بنما في هذا الكفاح العظيم الذي يخوضه العالم المتحضر ضد الخطر المتعاظم المتمثل في الاتجار بالمخدرات في هذا العالم، ذلك أن بنما تخوض هذه الحرب! وهي تخوضها على الرغم من أن بارونات المخدرات يحاولون استغلال البلد، بسبب موقفه ليكون نقطة انطلاق لشحناتهم المميتة. ولكننا لن نحيد عن هدفنا بسبب الامكانيات الاقتصادية المحدودة أو التحولات السياسية العابرة. إذ أن بنما تنظم شؤونها الآن، ونحن نصدر التشريعات ونعزز شرطتنا ونحسن انشطتنا في مجال التحقيقات. ولدينا تشريعات صارمة ضد غسل الأموال. وكل جهودنا موجهة ضد المخدرات. ونحن نمتثل بالحرف الواحد لكل أحكام الاتفاقيات والمعاهدات، وقد بدأنا نرى بوادر إيجابية ولعل الأمم الأخرى التي يتعين عليها مواجهة مشكلات مماثلة تجد في ذلك نموذجا يحتذى. ومن دواعي الفخر أن نعلن أن بنما تخوض هذه الحرب وتحقق أهدافها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد روهان بيريرا، أمين اللجنة القانونية للمكتب الوطني لمراقبة العقاقير الخطرة في سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد سري لانكا بعقد هذه الجلسات العامةالرفيعة المستوى المعنية بمكافحة المخدرات لأجل دراسة حالة التعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. إن منح أهمية خاصة لهذا الموضوع ومراجعة المجتمع الدولي لهذه الحالة هما أمران آن أوانهما. والواقع أن مسألة المراقبة الدولية للمخدرات تتطلب أولوية عليا، على ضوء الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة والتهديد الخطير الذي توجهه إلى صحة مواطنينا وحياتهم، لا سيما شباب بلادنا.

وعلاوة على ذلك، نشأت في فترة ما بعد الحرب الباردة أبعاد جديدة مزعجة للاتجار بالمخدرات. إن تشعبات الصلة القائمة بين تجار المخدرات والإرهابيين وتجارة السلاح غير المشروعة، تتجاوز الآن المجال الاجتماعي - الاقتصادي وتوجه تهديدا دائب التزايد للسلم والأمن داخل الدول في كثير من أنحاء العالم وللسلم والأمن فيما بين الدول. وقد أسفرت مخلفات تراكم الأسلحة المفرط في فترة الحرب الباردة عن ظهور أسواق لبيع السلاح لكل من يطلبه. والجماعات المسلحة بجميع أنواعها، بما فيها المصالح التجارية القوية المحركة لتجارة المخدرات غير المشروعة، قادرة على الوصول إلى هذا العتاد الحربي المتقدم. ويبدو أن تجار المخدرات والإرهابيين ومهربي الأسلحة قد وحدوا صفوفهم لإقامة شبكات دولية محكمة توفر التمويل والدعم اللوجيستي لهذا الاتجار المميت بالمخدرات والسلاح.

إن نتائج دورة العنف والتفكك الاجتماعي هذه، التي تغذي نفسها بنفسها، قد باتت واضحة كل الوضوح في ازدياد عدد ما نراه حول العالم من صراعات متصلة بالارهابيين والمخدرات. ولن يكتب النجاح الكامل للدبلوماسية الوقائية الدولية والجهود الدولية المبذولة في مجال المصالحة السياسية الوطنية ما دامت تدفقات الأسلحة غير المشروعة وتدفقات المخدرات غير المشروعة يدعم بعضها البعض. فهذه التدفقات تمثل

قوة جبارة مضادة للجهود السياسية، المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، لتلافي الصراعات أو فضها. وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات منسقة متكاملة ضد هذا الشر المزدوج، شر الإرهاب والمخدرات، وضد تجارة الأسلحة غير المشروعة، فإن الارهابيين لن يجدوا ما يحفزهم إلى صرف مموليهم وخوض عملية التعبير السياسي الديمقراطية، ولن يجد تجار المخدرات حافزا يدعوهم إلى التخلي عن "عملائهم الأعزاء".

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبير (بنغلاديش).

وعلى ذلك فإن التعقد المتعاظم والأبعاد المتعددة الأوجه لمشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها يقتضيان وضع سياسة منسقة بعناية وخطط للعمل على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

وقد اعتمدت حكومة سري لانكا مؤخرا خطة وطنية تتعلق بإساءة استعمال المخدرات ومراقبة المخدرات، تأخذ في الحسبان الجوانب الوطنية والاقليمية والدولية لهذه المسألة. وعلى الصعيد الوطني يعتبر المجلس الوطني لمراقبة العقاقير المخدرة الخطرة الوكالة الرئيسية في سري لانكا التي تتعامل مع مسألة مكافحة المخدرات. وتتصل مهام هذا المجلس بكل جوانب الوقاية، وتقليل إساءة استعمال المخدرات، ومكافحة المعروض منها، وعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. ويتولى مكتب الشرطة للمخدرات، وهو وحدة متخصصة داخل إدارة الشرطة، مسألة قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وبالنسبة للجانب المتعلق ببرامج تقليل الطلب، اتخذ المجلس الوطني لمراقبة العقاقير المخدرة الخطرة سلسلة من التدابير التي تركز على مجموعات خاصة مستهدفة كالمؤسسات التعليمية. ونحن ندرك الحاجة الى تنفيذ برامج لتقليل الطلب، في بيئة داعمة وبدعم فعال من الآباء والقادة المجتمعيين. وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت سري لانكا خلال الاسبوع الأول من هذا الشهر حلقة دراسية إقليمية نظمت برعاية رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، لوضع طرائق للوقاية والإقلال من إساءة استعمال المخدرات في بلدان جنوب آسيا.

وفيما يتعلق بعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، ينفذ مجلس مراقبة العقاقير المخدرة الخطرة برنامجا للعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان مكافحة المخدرات. كما انتهت اللجنة التشريعية التابعة للمجلس من وضع الصيغة الأخيرة لمشروع قانون لتوفير إطار قانوني شامل لعلاج مرتكبي جرائم المخدرات وإعادة تأهيلهم. ويتوخى ذلك القانون علاج مرتكبي جرائم المخدرات وإعادة تأهيلهم من خلال مؤسسات يديرها المجلس وكذلك من خلال مؤسسات خاصة تخضع لإشراف المجلس. كما ينص مشروع القانون على إمكان إصدار المحاكم أوامر بعلاج مرتكبي جرائم المخدرات وإعادة تأهيلهم بدلا من توقيع العقوبات عليهم وذلك في الحالات المناسبة. كما يسمح بالتقدم للحصول على العلاج وإعادة التأهيل.

وفي ميدان المراقبة الدولية للمخدرات، فإن سري لانكا دولة طرف في الصكوك القانونية الدولية الرئيسية وقد صدقت مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وكذلك على اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن سري لانكا طرف في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، التي اعتمدت في عام ١٩٩١ ثم دخلت حيز النفاذ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إن هذه الاتفاقية تؤكد مجددا، وتكمل على الصعيد الإقليمي الصكوك القانونية الدولية الرئيسية في ميدان مراقبة المخدرات.

إن وضع برنامج منسق للتعاون الدولي أمر أساسي لمعالجة مشكلة المخدرات في ضوء الأبعاد عبر الوطنية لهذه المشكلة. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ نظاما قانونيا شاملا لمكافحة المشكلة بجعل جرائم المخدرات جرائم جنائية خطيرة. والأخذ بمبدأ "إما تسليم المتهمين أو ملاحقتهم قضائيا" وكذلك بمفهوم الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بجرائم المخدرات، وبتدابير لتعزيز التعاون القضائي الدولي لمعالجة مثل هذه الأفعال الاجرامية. ونلاحظ أيضا أن مشروع النظام الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية الذي وضعته مؤخرا لجنة القانون الدولي يشمل الجرائم التي تندرج في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨، ولو أن بعض عناصر المسألة المتصلة بالولاية القضائية للمحكمة لا تزال بحاجة الى المزيد من الايضاح.

وتعقد حاليا في كولومبو حلقة عمل قانونية لبلدان جنوب آسيا بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ونحن ممتنون لهذا البرنامج لرعايته لحلقة العمل تلك في سري لانكا. ولا ريب في أنها

ستفيد البلدان الآسيوية. ومما لا شك فيه أن وضع برنامج جيد التنسيق للتعاون على الصعيد الاقليمي سيكمل ويعزز تدابير المكافحة الدولية للمخدرات.

إن وضع آليات لتبادل المعلومات والاستخبارات المتصلة بجرائم المخدرات يشكل جزءا هاما في الاستراتيجية الدولية لمكافحة هذه المشكلة. وقد اتخذت سري لانكا زمام المبادرة في إطار محفل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لإنشاء آلية لتعزيز فعالية إجراءات إنفاذ القانون في المنطقة، والحفاظ على قنوات للإتصال لكفالة التبادل السريع والآمن للمعلومات بين الوكالات المعنية في الدول الأعضاء. وتم الآن إنشاء مكتب إقليمي لرصد جرائم المخدرات؛ وهو يقع في مقر مكتب شرطة سري لانكا للمخدرات. كما استكمل وضع دليل بأسماء جهات التنسيق القطرية التابعة للوكالات المعنية في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. إن هذه التدابير للمساعدة المتبادلة التي تم الأخذ بها بالفعل في المنطقة التي تضم بلدان رابطة جنوب آسيا، يمكن أن تشكل أساسا لتعاون أوسع نطاقا على النحو المتوخى في اتفاقية الأمم المتحدة.

وسري لانكا، من جانبها، تقف على أهبة الاستعداد للدخول في ترتيبات تعاونية مع بلدان المناطق الأخرى بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات. فوجود شبكة شاملة للترتيبات على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية هو وحده الذي يمكن أن يواجه التهديد الذي يشكله الاتجار الدولي بالمخدرات، ذلك الاتجار الذي سيؤدي الى تمزيق النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول، إن هو لم يواجه بفعالية عن طريق خطة عمل عالمية جيدة التنسيق.

لذلك يسر سري لانكا أن تؤيد مشروع القرار الخاص بالمراقبة الدولية للمخدرات، الذي يوفر إطارا لتعزيز التعاون الدولي في مراقبة المخدرات وفي مكافحة إساءة استعمالها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد مارتيني هيريرا (**غواتيمالا**) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل تناولي للموضوع المطروح أمامنا، أود أن أعرب بالنيابة عن مجموعة امريكا الوسطى عن تعاطفنا العميق مع بنما - شعبا وحكومة وخصوصا مع بعثة بنما وأسرة الفقيد الراحل سعادة وزير الخارجية فحسب جمهورية بنما السيد خوليو ليناريس، الذي وافته المنية في ساعة مبكرة من صباح اليوم في هذه المدينة التي حضر إليها ليشارك في هذه الجلسات التي تعقدها الجمعية العامة.

لقد قررت بلدان امريكا الوسطى - كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما أن تشارك معا في تناول واحد من أهم جوانب العلاقات الدولية، وهو جانب له آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع دول العالم سواء كانت متقدمة صناعية أو نامية.

إن وطأة جريمة المخدرات ونطاقها وغزوها لمجتمعاتنا، أمور تؤدي الى فساد وتأكل هياكلنا الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية، وبالتالي تعرض للخطر الاستقرار السياسي للدول، وتسبب زيادة جامحة في العنف والفساد وانعدام الأمن.

لقد كرست الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة للمكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وتوجت أعمالها باعتماد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي بشأن التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وعرضها، وطلبها، والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع. وفي العام الماضي قررت الجمعية العامة تخصيص أربع جلسات عامة هذا العام لتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد.

وتؤمن بلدان امريكا الوسطى بفعالية أنشطة المجتمع الدولي في الكفاح من أجل القضاء على هذه المشكلة، وإن ظلت محدودة النطاق. فمن ناحية أتاحت نظم الرصد والاتصالات المتطورة الفرصة لضبطات كبيرة لهذه المواد في مختلف أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى فإن الأسباب الكامنة وراء إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها لم تعالج العلاج الواجب.

إن تفشي الفقر والعوز واليأس في قطاعات كبيرة من المواطنين، وبصفة خاصة في المناطق الريفية يوجد حقلا خصبا يمكن فيه للعصابات الاحتكارية والجماعات الأخرى المنظمة أن توجه أرباحها الكبيرة لانتاج محاصيل غير مشروعة. ويؤثر هذا تأثيرا سلبيا على البيئة بسبب ما يصاحبه من إزالة للغابات واستعمال لمبيدات الاعشاب والمواد الكيميائية الأخرى التي تجد طريقها الى الأنهار والبحيرات أو التي تلبد في التربة.

لقد تأثرت بلدان كثيرة تأثرا سيئا بالصراعات السياسية والتحولات الجغرافية - السياسية والأوبئة

وحالات الانكماش وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وقد أدى ذلك كله الى الإخلال بالوئام القائم في المجتمع. وأصبح ينظر الى المخدرات على أنها مهرب مؤقت من الأوضاع السيئة. والأدهى من ذلك إن إنتاج المواد غير المشروعة والاتجار بها هما المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المسلحة التي تسعى الى كسب السلطة السياسية بإثارة الحروب بين الاشقاء.

إن الحالة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية تلعب دورا هاما في زيادة إنتاج المخدرات. كذلك فإن نظرية العرض والطلب واتجاهات السوق الحرة السائدة في التجارة الدولية أدت الى انخفاض شديد في أسعار منتجات التصدير المشروعة. وفي امريكا الوسطى على سبيل المال أدى الانخفاض الكبير في أسعار الصادرات من السلع الأساسية الى انكماش اقتصادي كبير. وبدأت البلدان الصناعية تطبق تدابير تجارية تقيد استيراد الموز في أسواقها. وأصبحت بعض بلادنا مهددة بتطبيق قوانين العمل الاجنبية على نحو يضر إنتاجنا المشروع. والبلدان المعنية هي أيضا دون منازع السوق لمخدراتنا لأن المستهلك في البلدان الصناعية، وفقا لقانون العرض والطلب كذلك، مستعد لدفع مبالغ طائلة للحصول على المخدرات ولا يريد في نفس الوقت أن يدفع ثمنا عادلا للمنتجات المشروعة. ويتمثل الرد الطويل الأجل على مشكلة الاتجار بالمخدرات في زيادة انتاجية ومدخول الزراعات التقليدية. يجب علينا أن نعزز التنمية الزراعية الدينامية على أساس اتفاقات دولية قابلة للبقاء تضمن أسعارا مجزية وعادلة ومستقرة لمنتجي السلع المشروعة. وينبغي للأمم التحدة أن تتناول هذا الموضوع بجدية.

لقد تناولت بلدان امريكا الوسطى مشكلة المخدرات بالطريقة الفعالة التي تتطلبها. ونوه رؤساء امريكا الوسطى بضرورة تعزيز التعاون الدولي، بالإضافة الى التعاون دون الاقليمي، في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. إنهم يدركون تماما الوضع الجغرافي الخاص لأمريكا الوسطى الذي جعل عصابات الاحتكار الدولية تغتنم الفرصة وتستعمل المنطقة كجسر جوي وبحري تعبره المخدرات في طريقها الى الأسواق في الشمال. وهم يدركون محدودية المواد التكنولوجية والمالية في المنطقة وعدم كفايتها للقيام بعمليات مراقبة أدق للاتجار بالمخدرات، وقد حان الوقت ليفهم الناس ما تمثله هذه المشكلة من خطورة شديدة.

ومع ذلك زادت منطقة امريكا الوسطى الموارد المالية التي تكرسها للجهود الدولية ووضعت خططا وبرامج للمنع والتحري وجمع البيانات والمعلومات. كما أننا نقيم نظما لرصد ومراقبة وتسجيل حركة النقل بالجو والبر والبحر وفي البحيرات والأنهار. وتبذل الجهود لتحديد مواقع الهبوط السرية، ونقاط إعادة تزويد الطائرات بالوقود، والمخازن، والمواد الأولية. وتبذل الجهود للتعرف على مواقع محاصيل الخشخاش والماريوانا والمحاصيل الأخرى المماثلة التي توفر امريكا الوسطى أرضا خصبة لزراعتها، ولاعدام تلك المحاصيل.

وتتعاون بلدان امريكا الوسطى مع الوكالات والأجهزة الدولية وتعقد حلقات دراسية بشأن المساعدة التقنية التي يمكن أن يوفرها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد شاركت مع بلدان أخرى معنية وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية في الجهود الرامية الى مكافحة الاتجار بالمخدرات مع المراعاة التامة لمبادئ القانون الدولي المتعلقة باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الاقليمية، كما وقعت اتفاقات تتعلق بتسليم المجرمين تتيح القبض على أباطرة المخدرات ومحاكمتهم. بيد أن امريكا الوسطى ترفض أن تطبق على أفعال في أراضيها قوانين بلدان أخرى، كما ترفض أي محاولة لاتباع مثل هذه السياسات داخل أو خارج المنطقة.

وترى امريكا الوسطى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد الأولوية التي يوليها برنامج العمل العالمي للوقاية والإقلال من الاستعمال غير المشروع للمواد المخدرة، ووجوب تخصيص الموارد الكافية لتحقيق هذا الهدف. وفي نفس الوقت نرى أن المنطقة تحتاج الى المزيد من المعلومات والتمويل الإضافي لمساعدتها في شن حرب لا هوادة فيها ضد الانتاج والاتجار غير المشروعين للمخدرات.

إن تطور حيل عصابات الاحتكار الدولية، والحالة الاقتصادية الدولية العامة، قد تسببا في الحد من إنجازات برنامج العمل العالمي والبرامج الوطنية ودون الإقليمية الاخرى، كما أن برامج استبدال المحاصيل لم تكن فعالة على النحو الكافي ويبدو أن الحكومات في الشمال تحاول التركيز على إقناع الحكومات في الجنوب بوقف زراعة وتجهيز المحاصيل المتصلة بالمخدرات ومنع بيعها خارج البلاد. إلا أن هذا النهج يتجاهل حقيقة أن القوة الدافعة لتجارة المخدرات هي الربحية الهائلة التي تحققها نظرا للطلب المتزايد عليها في الشمال. وهذه المشكلة لم يجر تناولها بفاعلية حتى الآن.

إن بلدان امريكا الوسطى أطراف في الصكوك الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وقد تلقت حكومات تلك البلدان، للنظر، خطة لإنشاء لجنة دائمة لأمريكا الوسطى

معنية بالقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها واستعمالها، وهي خطة وضعت في اجتماع القمة التاسع لرؤساء امريكا الوسطى الذي عقد في بونتاريناس بكوستاريكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

ونأمل أن تبدأ لجنة امريكا الوسطى المقترحة عملها في تاريخ مبكر لأننا مقتنعون بأن أنشطتها ستعزز على نحو هائل التعاون بين بلدان المنطقة في هذا الكفاح. وستوقع الاتفاقية التي تنشئ هذه اللجنة في اجتماع القمة الرابع عشر لرؤساء امريكا الوسطى الذي سينعقد في غواتيمالا في نهاية هذا الشهر.

وفي شباط/فبراير الماضي عقد في مدينة بليز مؤتمر لمكافحة المخدرات حضره رؤساء حكومات امريكا الوسطى وذلك لبحث تنسيق الجهود الاقليمية الرامية الى مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بشكل غير مشروع. واستنكر المؤتمر في اعلانه الختامي انتشار آفة المخدرات وأكد الالتزام ببذل كل جهد ممكن لمنع استخدام المنطقة في هذه الأغراض. كما أعرب المؤتمر عن اقتناعه بأنه لا يمكن إلا عن طريق الجهود الاقليمية إيجاد حل للمشكلة الناشئة عن استخدام المنطقة للانتاج والاتجار والاستهلاك غير المشروع.

وفي هذه المناسبة، أكدت من جديد حكومات امريكا الوسطى على أهمية التنسيق بين جهودها وجهود اللجنة المشتركة بين البلدان الامريكية والمعنية بمكافحة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات، ومعهد الأمم المتحدة لبلدان امريكا اللاتينية المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في كوستاريكا.

وقد جاء في إعلان رؤساء امريكا الوسطى المجتمعين في بنما ما يلي:

"إننا نكرر الإعلان عن إدانتنا الشديدة لانتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة. ونؤكد من جديد التزامنا ببذل كل جهد ممكن لنحول دول تحول بلداننا الى قاعدة للاتجار بالمخدرات الذي يؤدي الى إرتكاب أعمال ضد المجتمع والى انتهاك حقوق الانسان الأساسية للأفراد. وفي نفس الوقت، وافق على تكثيف التعاون الإقليمي والدولي لاستئصال هذه الآفة".

والتشريعات المحلية قد تم تحسينها في كل بلد من البلدان حيثما كان ذلك لازما، وتم إصدار تشريعات جديدة في بعض الحالات. وفي كوستاريكا، أنشئ المجلس الوطني للمخدرات واعتمدت وزارة العدل برنامجا للمخدرات. وأصدر المجلس التشريعي في السلفادور قانونا يحكم الأنشطة ذات الصلة بالمخدرات، ومدخلا بذلك بعض التعديلات على التشريع القديم. وفي أيلول/سبتمبر، أقيمت شعبة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة المدنية الوطنية. وأقامت الشعبة علاقات للتعاون وتبادل المعلومات مع بعض البلدان في المنطقة وهي كولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة.

وفي غواتيمالا أنشئت لجنة لمكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها غير المشروع. وتم إصدار قانون بشأن الأنشطة ذات الصلة بالمخدرات يخصص المزيد من الموارد لمواجهة هذه المشكلة، واعتمدت بعض المعايير والأساليب والإجراءات التي تكفل السرعة والكفاءة في إقامة العدل. وفي نيكاراغوا، أنشئت اللجنة الوطنية للمخدرات. وهناك، مشروع قانون بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية معروض حاليا على الجمعية الوطنية للنظر فيه ولا يسمح والتشريع الجنائي بشأن هذا الموضوع بالإفراج بكفالة عن أي مجرم متورط في الاتجار بالمخدرات.

ومنطقة امريكا الوسطى تدرك تمام الإدراك الحاجة الى اعتماد البرامج والتدابير على المستوى الاقليمي لعلاج المتضررين، وبخاصة الشباب، وإعادة تأهيليهم ودمجهم في المجتمع، وتدرك أيضا الحاجة الى برامج تربوية وافية.

وبلدان امريكا الوسطى على قناعة بأنه ما لم تتحسن الظروف الاقتصادية في المنطقة، فإن جهود مكافحة المخدرات لن تحقق سوى أثر محدود للغاية. ومن ثم، نؤكد من جديد على ضرورة تعميق التعاون الدولي وضرورة إقامة برامج دائمة في بلداننا، بما في ذلك برامج بشأن إنتاج المنتجات الزراعية البديلة وتسويقها. ونحن في حاجة الى تحسين معدلات التبادل التجاري ونحتاج الى استثمارات تدعم اقتصاداتنا والى خفض الدين، ونحتاج الى تقديم الدعم لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية مع إيلاء المراعاة الواجبة للبيئة وثقافة شعوبنا.

والمجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، يجب أن يكون محفلا مركزيا لتوطيد التعاون وتحسين مستويات المعيشة بصفة عامة. ومكافحة المخدرات يجب أن تمنح الأولوية العليا. ويجب أن تسير قدما وبذلك يتسنى لنا أن نتشاطر كوكبنا على نحو سلمي وصحي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أعطي الكلمة الآن للواء الشرطة شافاليت يودماني ممثل تايلند.**

السيد يودماني (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يسعدني أيما سعادة ويشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة اليوم.**

هذه الجلسات الخاصة للجمعية العامة تؤكد من جديد الأولوية التي تمنحها الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات. ومهمتنا، بوصفنا ممثلين رفيعي المستوى لمختلف الحكومات، هي أن نستعرض التقدم المحرز حتى هذا التاريخ وأن تدعم هذه العملية بالإرادة السياسية التي هي شيء أساسي لتحركنا صوب القضاء على هذه المشكلة.

وكما نعلم جميعا، فإن مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها قد اتسعت نطاقا وازدادت تعقيدا. ورغم تدابير مكافحة المخدرات، ما زال الطلب على المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها في تزايد. ومما يؤلمنا أن نلاحظ بوضوح ظهور مشاكل خطيرة متصلة باستعمال المخدرات، ومن بينها الإصابة بمرض الإيدز وبفيروس العوز المناعي البشري نتيجة لحقن الأوردة بالمخدرات، وجرائم العنف الناجمة عن إدمان المخدرات وتجارة المخدرات، وتنوع مشكلة المخدرات يتجلى أيضا في تحويل المواد الكيميائية لاستخدامها في الانتاج غير المشروع للمخدرات، وتعقدها يعزي الى المكاسب الهائلة التي يمكن تحقيقها من تجارة المخدرات غير المشروعة.

وتايلند ملتزمة إلتزاما كاملا بمكافحة تهديد المخدرات هذا. وما فعلناه غني عن البيان، فتايلند طرف في اتفاقية عام ١٩٦١ المعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢، وهي طرف أيضا في اتفاقية ١٩٧١، ورغم أننا لم ننضم بعد الى اتفاقية ١٩٨٨، فإننا ننفذ بالفعل الكثير من التدابير التي نصت عليها الاتفاقية. ومما يدعو الى الفخر أن الكثير مما فعلناه يتماشى مع الاستراتيجيات المرسومة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات وفي برنامج العمل العالمي. وقد حددنا أولوياتنا داخل إطار استراتيجية وطنية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق. وهي تقيم التوازن السليم بين قضية الطلب على المخدرات والحد من المعروض من المخدرات.

وتود تايلند أن تثني على الأمم المتحدة لاعتمادها برنامج العمل العالمي الذي يحدد الاستراتيجيات المتكاملة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ومع ذلك، فإن تنفيذ برنامج العمل العالمي لن يتحقق إلا من خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها كل دولة من الدول لترجمة نصوص البرنامج الى عمل ملموس. وفي رأينا، أن المساعدة على تنفيذ برنامج العمل العالمي، تقتضي من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقدم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، المساعدة التقنية والدعم المالي للبلدان التي تحتاج اليهما، وبخاصة البلدان النامية، حتى يتسنى لكل منها إعداد خطته الرئيسية لمراقبة المخدرات. فبفضل الدعم اللازم والموارد الكافية سيتسنى لهذه البلدان أن تنفذ برامجها على نحو فعال.

والمفهوم دون الإقليمي الذي استحدثه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يعد مثالا حميدا آخر على التعاون الدولي في مكافحة آفة المخدرات. وتؤيد تايلند تمام التأييد هنا لمبادرة من جانب البرنامج لأننا نؤمن بأنه لا يمكن لبلد واحد أن يحسم هذه المشكلة على نحو فعال. والبلدان التي تنتمي لمنطقة جغرافية واحدة ينبغي لها أن تتكاتف وأن تعمل معا للقضاء على هذا البلاء المستشرى.

ووفقا لهذا الاعتقاد، تتعاون تايلند تعاونا وثيقا مع جميع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا (آسيان) وتبذل جهودا متاضفرة معها لمكافحة المخدرات. وقد بادرت تايلند أيضا الى عقد المؤتمر الوزاري الأول المعني بالتعاون في مكافحة إساءة استعمال المخدرات بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند في آذار/مارس ١٩٩٢، الذي أسفر عن اصدار إعلان مشترك بين البلدان الثلاثة تلتزم فيه التزاما قاطعا بالعمل على تخفيف حدة مشكلة المخدرات. وسعيا الى توطيد التعاون بين البلدان الثلاثة وترجمة الإعلان الى عمل ملموس، قامت حكومة تايلند الملكية بوضع خطة للمساعدة على مراقبة المخدرات مدتها ثلاث سنوات، وهي توفر التدريب في مجالي تخفيض العرض وتخفيض الطلب للمسؤولين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. ويبدأ تنفيذ هذه الخطة في العام القادم.

فضلا عن ذلك، تشارك تايلند بنشاط في المشروع دون الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لميانمار وتايلند. وقد وقعنا أمس مذكرة تفاهم بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وجمهورية الصين الشعبية وتايلند وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وتعتبر هذه المذكرة إطارا تعاونيا لمراقبة المخدرات في هذه

المنطقة دون الاقليمية. وبهذا يفتح فصل جديد من الجهود المتضافرة بين جميع الأطراف المعنية.

لن ننتصر على الاطلاق في كفاحنا ضد المخدرات إن لم نبذل الجهود اللازمة لتخفيض الطلب. فستظهر أنواع جديدة من المخدرات بصفة مستمرة لتحل محل الأنواع القديمة. وأحيانا تستعمل مواد ليست بالمخدرات، مثل الصمغ وغيره من المواد الطيارة. وبالتالي تكمن المشكلة أساسا في الفرد. وتخفيض الطلب ينبغي أن يقوم على مساعدة الفرد على مقاومة هذه العادات الهدامة وتشجيعه على أن يحيا حياة صحية ومفيدة للمجتمع. وأهم ما في الأمر أنه يجب على الشعب أن يؤيد هذا المجهود، فالشعب هو الذي يلمس هذه المشكلة ويواجهها. وقد حاولت حكومة تايلند الملكية تشجيع الشعب على المشاركة بشكل أكبر في البرامج التي ننفذها لمكافحة المخدرات، والنتائج مشجعة للغاية.

قبل أن أختتم، أود أن أقول أننا قطعنا شوطا كبيرا، ولا تزال أمامنا طرق عديدة علينا أن نقطعها، وروابي كثيرة علينا أن نتسلقها، لكن إدراكنا أننا لسنا وحدنا أمر ييسر علينا الرحلة تيسيرا كبيرا. لهذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم شكري الحار لكل البلدان التي تعاونت معنا وساعدتنا في جهودنا لمراقبة المخدرات. وأود أيضا أن أؤكد من جديد سياسة تايلند الثابتة المعادية للمخدرات. إننا نتعهد بأن نبذل قصارى جهدنا، وأن نكون على استعداد للعمل مع جميع البلدان للابقاء على قوة الدفع الحالية، لأنه إذا كان لنا أن نهزم هذا الخطر العالمي، فلابد لنا أن نتحد في سبيل الهدف وأن نعمل معا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أيمون دورتي، المنسق الرفيع المستوى للمخدرات في ايرلندا.

السيد دورتي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بأن أقول أنني أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء بلجيكا بالنيابة عن المجموعة الأوروبية.

وأود أيضا أن أقول أنه من دواعي الشرف بالنسبة لي أن أحضر هنا في هذه الجلسات العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة لدراسة المخدرات. وأعتقد اعتقادا راسخا أننا باعتمادنا للإعلان السياسي ولبرنامج العمل العالمي في شباط/فبراير ١٩٩٠، أعطينا زخما هاما للمجتمع الدولي لاتخاذ عمل ايجابي في مكافحة آفة رئيسية تهدد في الصميم نسيج مجتمعاتنا كلها، فهي مرض يهدد مستقبل صغارنا وبالتالي مستقبل البشرية.

أثناء رئاسة ايرلندا للمجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٠، كان لي شرف رئاسة الاجتماعات الأولى للمنسقين رفيعي المستوى للمجموعة الأوروبية في مكافحة المخدرات. وقد تألفت هذه المجموعة من الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وجاء إنشاؤها مؤكدا للجدية التي تنظر بها هذه الشخصيات السياسية المسؤولة الى مشكلة المخدرات. وأثناء النصف الأول من عام ١٩٩٠ وضعنا مشروع خطة أوروبية لمكافحة المخدرات وعرضناه على مجلس أوروبا في دبلن. وقد وضعت هذه الخطة في صورتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في ظل رئاسة ايطاليا، وهي تشكل حجر الزاوية في السياسة الأوروبية لمكافحة المخدرات.

وتحت الرئاسة الايرلندية شكلنا أيضا فريقا هاما جدا في مكافحة المخدرات، فريق يسعدني أن أقول أنه يسمى بفريق دبلن. وهذا الفريق - الذي يجمع بين الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان والنرويج والسويد والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يوفر محفلا لمشاورات غير رسمية تؤدي دورا هاما في توجيه سياسات وأعمال البلدان المعنية. ولكي نستجيب على نحو إيجابي للحالات القائمة في أنحاء مختلفة من العالم، أنشئت في العواصم الرئيسية أفرقة إقليمية، وفي داخلها أفرقة مصغرة على غرار فريق دبلن، بغية تحليل مشكلة المخدرات والاستجابة لها على نحو فعال في مختلف المناطق وتعزيز الفهم العام لهذه المشكلة.

ومع ذلك، أعتقد أنه على الرغم من الدور الهام الذي يمكن أن نضطلع به في المجموعة الأوروبية ومن خلال التجمعات الأخرى، مثل فريق دبلن لمكافحة المخدرات، فإننا نظل في حاجة الى تنسيق أنشطتنا على مستوى العالم كله عن طريق الأمم المتحدة، إذا كنا نريد لجهودنا أن تكون فعالة في استئصال مشكلة لا يزال علينا جميعا أن نواجهها مواجهة مشتركة، وإن أتخذت أشكالا متباينة في بلدان العالم ومناطقه المختلفة. فمشكلة المخدرات مثال كلاسيكي للتحدي العالمي. وبالرغم من الجهود التي نبذلها جميعا على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، وبالرغم من حالات النجاح العديدة التي أحرزناها، لا أعتقد أن

بوسعنا أن نقول أننا شهدنا تحسنا كبيرا في مشكلة إساءة استعمال المخدرات.

ومع أن من محاسن الصدف بالنسبة لنا أن مشكلة المخدرات في أيرلندا صغيرة بالمعايير الدولية - والسبب الرئيسي في ذلك هو الهيكل الأسري المتماسك في مجتمعنا - فإن هذه المسألة ظلت تحظى دائما بأولوية قصوى من جانب الحكومات الأيرلندية المتعاقبة. ويجري على نحو مستمر استعراض تدابير الانفاذ وإعادة التأهيل، وقد شهدنا زيادة في عمليات ضبط المخدرات وفي عدد الأشخاص الذين اتهموا بجرائم المخدرات، ولا سيما استيراد المخدرات والاتجار بها. وفي عام ١٩٩٢ سجلت زيادة بنسبة ١٣ في المائة في عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام بموجب قوانين إساءة استعمال المخدرات. وفي الوقت ذاته سجلت زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في عدد عمليات ضبط المخدرات. ولكننا نظل على وعي تام في جميع الأوقات بأن عمليات القبض على المتهمين وضبط المخدرات لن توفر - في حد ذاتها - اجابة للمشكلة. ولهذا نعطي اهتماما فائقا لمسألتين هامتين هما الرعاية الصحية وإعادة التأهيل.

وعلى الرغم من كل هذه التدابير، نرى في ايرلندا تدهورا تدريجيا في مستوى إساءة الاستعمال، وبخاصة بالنسبة لصمغ القنب. ووفقا لأولوياتنا، فإننا ندرس بدقة الآن السياسة الوطنية بالنسبة لجميع جوانب المشكلة، بما في ذلك كفاية الموارد المتاحة لمختلف وكالات الانفاذ والتعليم وغيرها من الوكالات المعنية.

ولئن كنا نواصل تعزيز برنامجنا الوطني، فلن نستطيع أن نأمل في إحداث تأثير على حجم المشكلة التي نواجهها إلا عن طريق بذل الجهود الدولية المتضافرة. إنها مشكلة منتشرة انتشارا كبيرا لدرجة أننا نتبين باستمرار أن مخالبها قد امتدت الى مناطق أخرى جديدة. يجب ألا ننظر الى مشكلة الانتاج وحدها، بل الى أسباب الانتاج. ويجب ألا ننظر الى مشكلة الاستهلاك وحدها، بل الى أسباب ذلك الاستهلاك.

ويجب أن نضع في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بدور هام في العديد من البلدان المنتجة. وعندما نتكلم عن تنمية بديلة أو استبدال محاصيل، يجب أن نضمن أن ما نقدمه بديل حقيقي ومحصول بديل له سوق حقيقية. يجب أيضا أن ننظر في كيفية التعامل مع التجار، الذين لديهم ثروة هائلة وسطوة ولهم مصلحة مكتسبة في ضمان انتاج هذه المحاصيل غير المشروعة التي اكسبتهم كل هذه القوة.

ويجب علينا، عندما نقرر ما سنفعله، أن نضع في الاعتبار كون الاتجار في المخدرات، يشكل فيما يبدو، حسب الأنماط التي نراها، عقدة محكمة، وشبكات بالغة التنظيم تمتد عبر البلدان والمناطق في مختلف أنحاء العالم. إن حالات الضبط التي تحدث لا تمثل فيما يبدو سوى نسبة صغيرة فقط من مقدار هذه التجارة، كما أن الشواهد تدل على أنها لا تكاد تؤثر على أسعار السوق. وهذا مؤشر واضح على فداحة المشكلة التي تواجهنا.

عندما ننتقل الى مشكلة الاستهلاك، يجب أن نوجه انتباهنا الى العوامل الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة وراءها. في عالمنا الغربي نشهد وجود مشاكل إدمان المخدرات سواء بين الفقراء والمحرومين اجتماعيا من جماهيرنا أو بين من هم أحسن حالا نسبيا. ويجب علينا أن نحاول تفهم ما يحويه عصرنا من أوجه الحرمان الأوسع نطاقا التي تثير مشكلة إساءة استعمال المخدرات في مختلف طبقات المجتمع. ويجب أن نؤكد بشكل خاص أهمية الدور المركزي الذي تقوم به التوعية. وهذه التوعية لازمة في البيت وفي المدرسة أيضا، وأعتقد، أنها يجب أن تبدأ في عمر مبكر جدا إذا ما كان لنا أن نمكن الأطفال من مقاومة ضغوط الصحاب والأقران، ومن أن يكونوا متيقظين للأخطار التي تواجههم. ويجب أن نولي اهتماما لمشاكل المخدرات والجريمة والعلاقة بينها. ويجب أن ننظر دائما الى أهمية وفعالية برامج إعادة تأهيل مدمني المخدرات.

على أننا إذ نتناول المشاكل التي يسببها استهلاك المخدرات في مجتمعاتنا، يجب أن نتناول أيضا الأسباب الجذرية للمشاكل. ولكي نقوم بهذا، يجب أن نتناول مشاكل الاتجار بالمخدرات والحث على استهلاكها. ولا يمكننا أن ننجح في هذا المجال إلا عن طريق ضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين وكالاتنا المعنية بإنفاذ القانون وبين نظمنا القضائية الجنائية. وفي هذا المسعى، للأمم المتحدة دور هام يتعين أن تقوم به في المساعدة على تهيئة أفضل الظروف الممكنة لاقامة هذا التعاون على نطاق دولي واسع. وفي إطار أوروبا، نسعى الى تحسين هذا التنسيق والتعاون عن طريق إنشاء المنظمة الأوروبية للشرطة الجنائية (يوروبول). ويجب ألا يغيب عن بالنا أننا نخوض معركة ضد منظمات تعمل على أساس متعدد الجنسيات وتتوفر لديها موارد مالية هائلة. وأن من اللازم أن

نعالج بصورة شاملة موضـــوع بنيـــة هذه المنظمات، وبخاصة قدرتها على غسل الأموال في الأسـواق المالية الكبرى.

وكما قلت في بداية بياني، نحن نواجه مشكلة عالميـــة تهـــدد نسيج مجتمعنا ذاته. وفي هذا المسعى، ما لم نعبئ معلوماتنا، وتكنولوجياتنا، وبحوثنا، وتفهمنا، ومواردنا لتناولها بشكل فعال، قد نحمل ذنب ترك تراث فتاك للأجيال التي لم تولد بعد. ورغم العقبات التي قد نواجهها فليس بمقدورنا أن نتخلى عن هذه المعركة. لقد ألقي عبء كبير على كاهلنا ويجب علينا، على كل منا، أن نجد الشجاعة والقوة لنتحداه ونتغلب عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للعميد بني أراد، المدير التنفيذي لهيئة مكافحة المخدرات في اسرائيل.

السيد أراد (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد بلادي، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن موضوع يوحد بيننا جميعا هو المكافحة العالمية لإساءة استعمال المخدرات.

خلال العقد الأخير، أصبح استهلاك المخدرات واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه مجتمعنا وتعرض للخطر أثمن مواردنا الوطنية: أعضاء مجتمعاتنا وشبابنا.

إن سياسة اسرائيل مكافحة المخدرات، شأنها شأن سياسات بلدان عديدة، تعمل على اقامة توازن بين متطلبات المكافحة الكبيرة والموارد المحدودة للميزانية الوطنية. وبالرغم من الموارد المحدودة، فإن الجهود تبذل لمعالجة المسائل الاجتماعية التي تواجه المجتمع الاسرائيلي، ومن بينها مشكلة المخدرات.

إن هيئة مكافحة المخدرات، باعتبارها المكتب الوطني لتخطيط الأنشطة والتنسيق بينها والنهوض بها، تتناول موضوعا ذا طابع متعدد التخصصات، وإن ظل تركيزها الرئيسي منصبا على خفض العرض من المخدرات والطلب عليها. ومهمة الهيئة تتضمن وضع سياسات شاملة على مستوى الدولة في جميع مجالات مكافحة إساءة استعمال المخدرات، وتعزيز وتوسيع نطاق شبكة الخدمات اللازمة لخوض مختلف مجالات هذه المعركة. ويتم الوصل بينها بتنسيق جميع الجهود التي تبذلها الوكالات الحكومية وغير الحكومية والعامة في حملة مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

لقد وضعت هيئة مكافحة المخدرات خلال فترة وجودها، استراتيجية وطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات تقوم على تنسيق وتعاون دوليين واسعي النطاق.

واسرائيل، عن طريق هيئة مكافحة المخدرات، قد بذلت جهودا كبيرة لتحسين الوسائل المنعية على طول الحدود وممراتها. وهيئة مكافحة المخدرات تروج لفرض عقوبات أشد على مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات، وبخاصة تجار المخدرات. هناك أيضا زيادة في عدد الملاحقات القضائية عن هذه الجرائم. كما تنفذ بالفعل برامج وقائية في عدد متزايد من المدارس، والمستهدف هو امتدادها الى جميع المدارس وجميع الصفوف في المستقبل. وهناك العديد من الأنشطة التي بدئتويجري تنفيذها في ميدان التعليم العام. ويجري تحسين البنية الأساسية للعلاج وإعادة التأهيل، والتشجيع على إجراء البحوث بشأن مشاكل إساءة استعمال المخدرات. كما تنفذ برامج أكاديمية عديدة لإعداد عاملين مهرة لمكافحة جميع جوانب إساءة استعمال المخدرات.

وبالرغم من موارد اسرائيل المحدودة تواصل هيئة مكافحة المخدرات، بناء على توجيهات واضحة من رئيس الوزراء، شن حرب لا تهدأ ضد المخدرات، وبهذه الروح زادت حكومة اسرائيل كل عام ابتداء من عام ١٩٨٩ مخصصات ميزانيتها لأنشطة هيئة مكافحة المخدرات.

إن الحاجة الى مكافحة بلاء المخدرات ملحة بالنسبة لاسرائيل وبالنسبة لبلدان أخرى عديدة أيضا. إن الوقاية والعلاج وإنفاذ القانون أمـــور تتطلب كلها لا بذل جهود كبيرة فحسب وإنما أيضا موارد ضخمـــة. إن مستعملـــي المخـــدرات وشديدي الإدمان يحتاجون الى التصنيفة الصحيحة من المنشآت ووسائل العلاج وإعادة التأهيـــل والموارد الأخرى التي يقع علينا واجب توفيرها.

إن اسرائيل تقع في منطقة توصف بأنها مركز للاتجار العالمي بالمخدرات. والواقع أنه لا يوجد في اسرائيل نفسها أي إنتاج للمخدرات غير المشروعة من أي نـــوع. ومـــع هذا، ففي الجزء الذي نعيش فيه من العالم، تثير أنشطـــة المخدرات الكثيفة على طول حدودنا، جنبا الى جنب مـــع المخـــدرات المستوردة الى اسرائيـــل مـــن بلـــدان أخرى، تهديدا هائلا لنسيج مجتمعنا.

وبينما تكمن المسؤولية الأساسية عن مكافحة المخدرات غير المشروعة في كل دولة، فإنها أيضا نقطة الانطلاق في التعاون الثنائي والاقليمي والمتعدد الأطراف. والتوازن الفريد بين القوة والضعف، الذي يوجد في حرب المخدرات التي يخوضها كل بلد، يرتبط بمدى كفاية سياساته وبرامجه الوطنية في النظم التنفيذية للعلاج، والمنع، وإنفاذ القانون والتحريم. إن هذه العناصر التي تضع نفسها موضع المساهم أو المستفيد على الصعيد الدولي، تترابط مع القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة، ومن ثم تحفز العمل المتصل بالتطوير والتقدم فيما يتعلق بالتعاون الدولي وإيجاد توازن في تخصيص الموارد.

إن اسرائيل مستعدة للتعاون مع كل أمة في منطقتها وخارج منطقتها في مكافحة المخدرات وغيرها من العقاقير المخدرة. ونعتبر هذا التعاون حيويا بصفة خاصة بالنظر الى أن اسرائيل والبلدان المجاورة لها تقع بالقرب من مراكز إنتاج المخدرات وطرق تهريبها. ولا تستخدم اسرائيل وجيرانها فحسب كبلدان مرور عابر للمخدرات، ولكنها تستخدم أيضا كأهداف لتجارة المخدرات واستهلاكها المحلي.

وفي الوقت الذي تنمو فيه آفاق السلم في الشرق الأوسط، يتعين علينا أن نتذكر أن السلم لا يصنع بين الحكومات فحسب، ولكن أيضا بين الشعوب. وقد آن الأوان لإقامة تعاون دائم واتصالات لتبادل المعلومات بين البلدان المجاورة في كل جانب من جوانب حرب المخدرات، جنبا الى جنب مع التبادل المستمر للمعلومات التشغيلية التي تفضي الى التحريم الناجح للمخدرات، عن طريق كيانات الإنفاذ في كل منها.

إننا ندعو جيراننا والمجتمع الدولي للإنضمام إلينا في حملة مكافحة المخدرات كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز السلم في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. ونحث جيراننا على تشكيل لجنة إقليمية، مفتوحة لجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط لتجميع الموارد والجهود والخبرات، وتوفير جبهة موحدة ضد إساءة استعمال المخدرات وآثارها.

إن اسرائيل تواقة للمشاركة في تنفيذ البرامج التي ستخفض الطلب على المخدرات وتحد من عرضها. ولا يمكننا أن نهيئ الظروف اللازمة لاستئصال هذه الآفة العالمية إلا عن طريق تنسيق وتوحيد جهودنا. إننا نتحمل مسؤولية التخفيف من شدة هذا الوباء، الذي تتجاوز آثاره جميع الحدود الوطنية، والمعاناة التي تفوق الوصف الناجمة عنها.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن إنفاذ قوانين المخدرات وحده لا يمكن أن يوفر الحل النهائي لمشكلة المخدرات. ومع ذلك، فإن إنفاذ قوانين المخدرات، جنبا الى جنب مع التدابير الطويلة الأجل لخفض الطلب، ومن خلال التحريم الفعال، يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في حرب المخدرات الفورية، والقصيرة والمتوسطة الأجل، ما دام اعتراض طرق نقل المخدرات سيظل الوسيلة الأساسية لخفض عرضها.

إن اسرائيل طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وفي تعديلها. وهي أيضا طرف في اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وقد اتخذنا كل الخطوات اللازمة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين. ونشرع حاليا في تعديل تشريعنا المحلي للتصديق على اتفاقية ١٩٨٨ في أقرب وقت ممكن.

لقد بذلت دولة اسرائيل جهودا مخلصة من أجل إقامة تعاون دولي على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف. ومنذ عام ١٩٩١، وقعنا مذكرة تفاهم واتفاقات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وشيلي. كما نحاول تنشيط الاتفاق القائم مع ايطاليا. وبالمثل، نأمل في إبرام مثل هذه الاتفاقات مع البلدان الأخرى من أجل تنشيط التعاون الثنائي وتبادل المعلومات بشأن وسائل مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وتدعو اسرائيل المجتمع الدولي الى مشاركتها في المعرفة المتراكمة لديها في جميع جوانب مكافحة المخدرات.

ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعتمد نهجا أشد صرامة بالنسبة لاستخدام الهيروين الذي يعتبر التهديد الرئيسي للمخدرات في معظم البلدان. كما نشجع إنشاء نظام بيانات مركزي في كل بلد لتتبع أساليب التدخل ووضع قائمة بالأفراد المعروفين بتعاطيهم المخدرات أو بأنهم من مجرمي المخدرات. وبالاضافة الى ذلك، نوصي بإنشاء مركز معلومات دولي من أجل تبادل المعلومات بشأن أساليب التدخل التي تطبق في مختلف جوانب مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

منذ إنشاء سلطة مكافحة المخدرات، ما برحنا نتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة بمكافحة المخدرات، وفتحت كل الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف مكافحة المخدرات التي حددتها الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٠، زار اسرائيل ممثلون لبرامج الأمم المتحدة - بدءا بالمدير السابق لصندوق الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ورئيس وممثلي الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات - وحصلوا على معلومات مباشرة عن التز امنا بمنع ومكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها.

وقد أتيحت الفرصة للممثلين ليروا على الطبيعة مسرح مكافحة المخدرات في اسرائيل، وليتعرفوا على وسائلنا وبرامجنا الخاصة. وقد أعجبوا ببرامج اسرائيل للتدخل، والنوعية الرفيعة التي يتسم بها الفنيون عندنا. ونحن نتطلع الى إقامة علاقات عمل متبادلة مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والى تقديم المساعدة الفنية للأمم الأخرى.

تود حكومة اسرائيل أن تؤكد التزامها التام والراسخ بمكافحة آفة المخدرات، ومشاركتها بالكامل في جميع الجهود الدولية مع كل دولة مهما كانت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كاتالين زومور مولنار، الأمينة التنفيذية للجنة الوزارية للمخدرات في هنغاريا.

السيدة زومور مولنار (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أشارك، بالنيابة عن حكومة جمهورية هنغاريا، في الجلسات العامة الرفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة والتي تتناول المشاكل العالمية لإساءة استعمال المخدرات، والسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تلاحم الأنشطة على نطاق المنظومة في هذا الميدان.

ونحن مقتنعون بأن تنفيذ استراتيجية المخطط الشامل المتعدد التخصصات في كل مستوى في المجتمع، هو السبيل الوحيد لضمان النجاح في مكافحة إساءة استعمال المخدرات على مستوى العالم. وكذلك، وكما قيل في محافل الأمم المتحدة - وأولا في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها المعقود عام ١٩٨٧ في فيينا - وكما ورد في المخطط الشامل المتعدد التخصصات، وفي مختلف قرارات لجنة المخدرات والجمعية العامة، والأهم من ذلك، في برنامج العمل العالمي، ينبغي تطبيق نهج حسن التوازن إزاء خفض عرض المخدرات وطلبها، على الأصعدة العالمي والاقليمي والوطني والمحلي.

وبسبب الطبيعة الدولية والبالغة التعقد للأنشطة الاجرامية المتصلة بالمخدرات، وكذلك بسبب الطبيعة العالمية لوباء إساءة استعمال المخدرات في عصرنا، يتوجب اتخاذ إجراءات دولية جيدة التنسيق للمراقبة والوقاية، تقوم على السياسة التي تعدها وتوافق عليها أجهزة الأمم المتحدة المختصة لتوجيه الحكومات في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالمخدرات، وفي تنفيذ سياسة المخدرات في إطار المبادئ التوجيهية لبرنامج العمل العالمي.

إن هنغاريا طرف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ وعام ١٩٧١، وفي نهاية هذه السنة، وفي أعقاب اعتماد الاجراءات التشريعية اللازمة، سنصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

لقد أنشأت الحكومة الهنغارية لجنة مخدرات وزارية في عام ١٩٩١، يتخذ فيها ممثلو ١٨ وزارة ووكالة وطنية قرارات بشأن استراتيجيتنا للمخدرات وتنسيق تنفيذها. وتدعم اللجنة بأفرقة عاملة تضطلع بمهام وضع مشاريع القوانين والخطوط التوجيهية الفنية، والتخطيط الاستراتيجي، وتقييم الأنشطة، وما الى ذلك، في مجالات المركبات الكيميائية الأولية، وغسل الأموال، والعلاج كبديل للسجن، والعلاج في السجن، وخطط التدريب الوطنية، والسياسات الوقائية الوطنية وعلم الأوبئة، ومعامل اختبار المخدرات.

ونتيجة للحرب في يوغوسلافيا السابقة، فإن خط العبور الرئيسي لطريق الاتجار بالمخدرات في منطقة البلقان يجتاز الآن هنغاريا، ويجب على بلدي أن يعالج المشاكل المتزايدة الناجمة هناك عن العبور غير المشروع، والتسويق المتزايد غير المشروع، والاتجاهات المثيرة للجزع لتزايد اساءة استعمال المخدرات وتداخلها مع مشاكل التهميش الاجتماعي لمجموعات أكبر من السكان، بالاضافة إلى التحول في عادات استعمال المخدرات من المخدرات الخفيفة إلى المخدرات الشديدة، مما في ذلك اساءة استعمال الخشخاش.

وبوصفنا بلدا يتميز بالصناعات الصيدلانية والكيميائية المتطورة جدا، فإننا نكافح من أجل منع تحويل المؤثرات العقلية والمركبات الأولية إلى قنوات غير مشروعة وقوانيننا المعنية بالمركبات الأولية، التي يسري انفاذها منذ عام ١٩٩٠، تغطي الآن جميع المواد الـ ٢٢.

إننا ندرك أهمية منع غسل الأموال بالوسائل القانونية، وكذلك عن طريق إنشاء نظام للابلاغ الطوعي داخل المؤسسات المالية. والتشريعات ذات الصلة ستعرض على البرلمان في نهاية هذه السنة.

وثمة مشكلة جديدة أخذت تظهر في منطقتنا، هي تأييد ما يسمى بمزايا إجازة المخدرات الخفيفة

والشديدة. والمجموعات المتطرفة تحاول نيل تأييد وسائط الإعلام من أجل تحقيق هذا الهدف وهذه المشكلة تتطلب تدخلا متزايدا من جانب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بغية التصدي لهذه الميول السلبية.

وقد استجابت حكومة هنغاريا لهذه التحديات بوضع الترتيبات المؤسسية اللازمة. وقد أنشأت الشرطة الوطنية شبكة لمنع الجريمة والمخدرات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعة، ولدى مرفق الرعاية الصحية موظفون طبيون، على مستوى القطر والمقاطعة والمدينة، يعالجون مختلف جوانب مشكلة المخدرات. ولدينا ١٣٠ مؤسسة للتثقيف الصحي، تنشر المعلومات عن مخاطر إساءة استعمال المخدرات.

واتخذت هنغاريا بالفعل خطوات مبتكرة لإنشاء نظام فعال متعدد القطاعات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعة، مكلف بتنظيم الأنشطة الوقائية.

هذه الخطوات تدل على أننا فعلنا الكثير على الصعيد الوطني لمنع حدوث أي تفاقم في حالة اساءة استعمال المخدرات. وفي الوقت نفسه، نود أن نعتمد على التوجيه والدعم المستمرين من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومن منظمات دولية أخرى متعددة القطاعات، كمجموعة بومبيدو - على سبيل المثال.

إننا نشجع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على مواصلة جهوده للتنسيق بين مختلف الصعد في التعاون الدولي لمكافحة اساءة استعمال المخدرات، بغية اتاحة أقصى استفادة ممكنة من الموارد، وإزالة التداخل والإزدواجية في الجهود.

إننا نؤيد تماما قرار خفض الطلب الصادر عن لجنة المخدرات في دورتها السادسة والثلاثين، الذي يدعو المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى وضع استراتيجيات في ميدان خفض الطلب على المخدرات، من خلال تعريف المجموعات المستهدفة، وتطوير برامج خاصة للوقاية تتكيف مع البيئات المحلية، الاجتماعية والثقافية، وتطوير الخبرات من خلال التدريب، وأيضا وضع برامج لتخفيض الضرر وبرامج لمنع انتشار أمراض فيروس نقص المناعة البشري.

وفي ضوء الأهمية العالمية لخفض الطلب، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يزيد من تطوير أنشطته البحثية، بغرض إمداد الحكومات ببرامج الوقاية الأولية التي خضعت للتقييم العلمي في البرنامج، مما يقلل بالتالي من الآثار الضارة إلى الحد الأدنى.

إن هنغاريا، بعد ٢٥ سنة من عضويتها في لجنة المخدرات، تدرك تماما أهمية وجود سياسات حسنة التوازن لخفض العرض والطلب، والحاجة إلى نهج مبتكرة وتمويل كاف في مجال الوقاية الأولية، وتؤيد بالكامل الدور الطليعي والمنسق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في العمل على مكافحة اساءة استعمال المخدرات على نطاق عالمي. ونحن على استعداد للاسهام بنصيبنا في مساعينا المشتركة في هذا المجال الهام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ديفي براساد أوجها، عضو برلمان نيبال.

السيد أوجها (**نيبال**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن خطر الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها برز بمثابة تحد رئيسي يواجه البشرية. فاستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها بشكل غير مشروع أصبحا بلاء اجتماعيا ينزل على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وفكرة أن الانسانية يمكن أن تنزلق إلى هذا العمق في تجارة الخزي والموت هي حقا فكرة تفيقنا وتعيدنا إلى وعينا.

وبما أن المنظمات الاجرامية التي تدير هذه التجارة لا تحترم الحدود الدولية، فما من دولة بمفردها في وضع يسمح لها بمواجهة المشكلة. إن الأعمال المتضافرة والتعاون على الصعيد الدولي هما السلاح الوحيد لمكافحة هذه الآفة.

ومن المتفق عليه الآن بصورة عامة أن القانون الوحيد الذي لا يخالفه تجار المخدرات هو قانون العرض والطلب. فما دام هناك طلب على المخدرات وهناك المال لتسديد ثمنها، سيجد المتاجرون السبيل لتلبية هذا الطلب، وسيتوقف كسب الحرب ضد المخدرات أو خسارتها على قدرة المجتمع الدولي على تقييد عرض المخدرات وفي الوقف نفسه خفض الطلب عليها.

إن الخطر العالمي الذي تمثله المخدرات يستدعي استجابة عالمية، والأمم المتحدة توفر أفضل محفل لهذا النوع من العمل المنسق والاستجابة الدولية الفعالة ستعتمد إلى حد بعيد على التنسيق الوثيق

والتمويل المعول عليه لبرنامج العمل المتعدد التخصصات. والمطلوب هو قيام تعاون أكثر توسعا بين الوكالات الوطنية لانفاذ القانون في مجال المنع واستخبارات المخدرات.

وتوجد أيضا حاجة ملحة لزيادة تعزيز الحوافز من أجل زراعة محاصيل بديلة في إطار برنامج شامل للتنمية الريفية. والضمانات بوجود سوق ثابتة للمنتجات البديلة، خطوة ضرورية نحو خفض إنتاج المواد الخام بشكل غير مشروع. والبرنامج العالمي لا يمكنه أيضا تجاهل الجوانب الاجتماعية والانسانية للمشكلة.

إن اعتماد الجمعية العامة للاعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة عام ١٩٩٠، يظهر تصميم المجتمع الدولي على تنسيق الجهود التي يبذلها من أجل مكافحة المخدرات. واعلان التسعينات عقد الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات بين الحاجة الملحة إلى العمل ضمن إطار زمني. وقد أدى ذلك إلى تكثيف الأعمال على الصعيد الوطني وفيما بين الدول.

وعلى الرغم من أن مشكلة المخدرات لم تصل إلى أبعاد الوباء في نيبال، فقد شرعنا في سلسلة من التدابير تمشيا مع برنامج العمل العالمي، وفي مقدمتها إنشاء لجنة التنسيق برئاسة وزير الداخلية. ووضعت خطة رئيسية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

وفي إطار مواردنا المحدودة نولي أهمية متزايدة لعلاج مجرمي المخدرات والذين يسيئون استعمالها، واعادة تأهيلهم واعادة إدماجهم. ويولى اهتمام متزايد للتعليم وحملات الإعلام العام، بغية توليد الوعي بين الجماهير. ونعمل على إنشاء شبكة على نطاق الدولة ترمي إلى تعبئة القوى الأساسية على مستوى المجتمع المحلي والقطاع الخاص في مكافحة المخدرات. وتوجد حملة نشطة لمنع الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والتصدي لانتاجها. ولبلوغ هذه الغاية، يجري تعزيز إدارة إنفاذ القانون الحكومية بصورة مطردة.

وعلى المستوى الاقليمي، نعد شركاء ناشطين مع الأعضاء الآخرين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في الاضطلاع بأنشطة مراقبة المخدرات. وقد اضطلعت الرابطة بالفعل بعدة برامج رئيسية تضم صانعي السياسة ووكالات إنفاذ القانون والمهنيين في مجال خفض الطلب على المخدرات. ولدينا الآن في منطقتنا اتفاقية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، ستساعدنا على تنسيق جهودنا في هذا المجال على الصعيد الاقليمي.

عبر العقود الأربعة الماضية، اتخذت الأمم المتحدة خطوات هامة في مكافحة المخدرات على المستوى الدولي. إن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، وبروتوكولها لعام ١٩٧٢، واتفاقية المؤتمرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، تشكل نظاما شاملا للمراقبة الدولية للمخدرات، وإطارا للتعاون ضد الاتجار بها.

إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات هو البرنامج الوحيد لمراقبة المخدرات الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠. ولا ينبغي السماح للافتقار إلى الموارد المالية والبشرية الكافية والعقبات الادارية أن تعطل ولاية هذا البرنامج الهام. ويتعين على الجمعية العامة أن تكفل أن تتناسب الموارد المخصصة للبرنامج مع الطلبات الكثيرة عليه. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المساعدة القيمة التي وفرها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لجهودنا الوطنية لمراقبة المخدرات. ونشيد أيضا بنوعية حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء المعقودة تحت إشراف البرنامج في إطار عقد مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويحث وفدي وكالات منظومة الأمم المتحدة على بذل قدر أكبر من الجهود لإدماج وتنسيق الأنشطة المتصلة بالمخدرات في برامجها، بما يتماشى وخطة العمل على نطاق المنظومة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات.

إن الحرب ضد المخدرات حرب لا يمكن للبشرية أن تخسرها. ويأمل وفدي أن يؤدي استعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي في هذه الدورة للجمعية العامة إلى تكثيف التعاون الدولي لإنهاء هذا الكابوس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألونكيو كيتيخون، الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن عقد الجلسات العامة الرفيعة المستوى لدراسة حالة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، هو

تجسيد واضح لمدى الجدية الذي يتناول بها المجتمع الدولي هذه المسألة الهامة. ويرحب وفدي بهذه الجلسات العامة، ويأمل أن تعطي قوة دافعة جديدة للتعاون الدولي في هذا المجال.

بالرغم من الجهود النشطة التي تبذلها البلدان على المستويات المحلية والاقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف، وبالرغم من بعض التطورات المشجعة، لا تزال الحالة العالمية الشاملة تتردى فيما يتعلق باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ولسوء الحظ، ليس هناك أي علامة على أن هذه الحالة المقلقة ستتحسن في المستقبل القريب. وتمشيا مع الاعلان وخطة العمل على نطاق المنظومة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات، اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، ومع الاعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دروتها الاستثنائية السابعة عشرة، وجميعها لا تزال صالحة تماما، فإن المجتمع الدولي مدعو لاتخاذ التدابير اللازمة، ولبذل كل ما يمكن من أجل القضاء على آفة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وإنه لمن مصلحة البلدان في جميع أرجاء العالم، المنتجة والمستهلكة على حد سواء، أن تعمل معا في هذا الكفاح الصعب، لأنه بدون التعاون الفعال والصادق، سيكتب علينا أن نكون الخاسرين. وإذا خسرنا المعركة جميعا، فإن أكبر الرابحين سيكون تجار المخدرات.

إن الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها مهمة صعبة ومعقدة. ونعتقد أنها يجب أن تشن في تطابق صارم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية وعدم جواز التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية. هذه مبادئ مقدسة إلى أبعد حد، تدافع عنها شعوبنا دفاع الغيور؛ ولابد من إحترامها ونحن نشجع التعاون الدولي في هذا المجال.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، تعرف العواقب الوخيمة لإساءة استعمال المخدرات. ونحن جميعا نعي نطاق المشكلة، وأنه يجب علينا أن نفعل كل ما يمكن لمكافحة هذه الآفة. وانطلاقا من تلك الفرضية، اتخذ بلدي القرار الهام بالانضمام إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، وقد شارك في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية والندوات حول مشكلة إساءة استعمال المخدرات، وكل ذلك على أمل تقديم إسهامنا المتواضع للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئصال شأفة هذه المشكلة. ونلاحظ تعقد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨؛ فهي تتضمن عددا من الالتزامات التي تتطلب تحليلا دقيقا. وتقوم السلطات المختصة في بلدي بالنظر الجدي في الاتفاقية.

في عام ١٩٩٠ أنشأنا لجنة وطنية لمراقبة ورصد المخدرات تحت رئاسة نائب وزير. وهي هيئة مستقلة تشارك فيها عدة وزارات معنية؛ وأمانتها الدائمة موجودة في وزارة الشؤون الخارجية. ومهمتها الرئيسية تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالمخدرات. وهي تضع البرامج والخطط والأنشطة الجديدة، وتتابع العمليات الجارية وتجمع البيانات عن انتاج المخدرات والاتجار بها واساءة استعمالها. ولا تزال اللجنة في بداياتها، وهي تحتاج إلى مساعدة دولية في العديد من المجالات، إذا أريد لها أن تتمكن من تحمل مسؤولياتها الثقيلة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين البلدان المنتجة للأفيون في جنوب شرقي آسيا. فإحدى الأقليات الإثنية، وهي الهمونغ، تزرع الأفيون على مدى أجيال. وبغية تخفيض إنتاج الأفيون، تقوم حكومة لاو حاليا بتنفيذ أربعة مشاريع متكاملة للتنمية الريفية. وتتلقى ثلاثة من هذه المشاريع المساعدة التقنية من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والمساهمات المالية على شكل منح من ألمانيا والسويد والنرويج واليابان. وبنفس القدر من الأهمية، يساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في منح قروض بشروط تساهلية. والمشروع الرابع تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتمويله بالكامل. وبالنيابة عن حكومة وشعب لاو، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولحكومات تلك البلدان الصديقة على مساعداتها الهامة.

والهدف الرئيسي من هذه المشاريع الانمائية هو إعطاء منتجي الأفيون، بدائل ناجعة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويسرنا أن النتائج كانت حتى الآن مشجعة إلى حد ما. فقد تخلى عدد كبير من القرويين الهمونغ طواعية عن زراعة الأفيون. وأعطتهم هذه المشاريع الانمائية الأمل في جهودهم الرامية إلى رفع مستوى معيشتهم، ويشعر الكثير منهم أن طريقة حياتهم الآن أفضل بكثير مما كانت عليه طيلة أجيال عدة. ويسلم تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الدول الأعضاء لبرنامج العمل العالمي (A/48/286) بأن

إنتاج الأفيون في لاو قد انخفض انخفاضا كبيرا. وعلى نفس المنوال، ذكرت وزارة خارجية الولايات المتحدة في تقرير صادر في عام ١٩٩٣:

(تكلم بالانكليزية)

"إن لاو، ثالث أكبر البلدان المنتجة للأفيون في العالم، هي البلد الوحيد من البلدان الثلاثة الأول الذي خفض من قدراته على إنتاج الأفيون في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية (انخفض معدل الانتاج في عام ١٩٩٢ بنسبة ١٣ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩١)".

(واصل كلمته بالفرنسية)

وفي هذا الكفاح ضد إساءة اسعمال المخدرات تشدد حكومة لاو أيضا على عملية القمع. ففي عام ١٩٩٢، ألقي القبض على ٧٧ شخصا وجدت بحوزتهم كمية من الحشيش والهيروين والأفيون، وقدموا للمحاكمة حسبما ينص عليه القانون. وفي عام ١٩٩٣، بلغ العدد ٩٩ شخصا. ونحن نزمع أن نواصل جهودنا بحزم لنتمكن من تقديم اسهامنا المتواضع في التعاون الدولي في هذا المجال. وعلى الصعيد الاقليمي، تعلق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبرى على تعاونها مع جمهورية الصين الشعبية ومملكة تايلند وميانمار، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وإن مذكرة التفاهم التي وقعنا عليها للتو هنا في نيويورك سويا مع شركائنا، جمهورية الصين الشعبية وتايلند وميانمار وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، توفر إطارا هاما للتعاون الفعال في المستقبل. ومع توفر العزيمة الراسخة والتعاون المتعدد الأوجه والصادق، نأمل أن نتمكن من تحقيق أهدافنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد كباكبو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما أكد الأمين العام في رسالته بمناسبة هذين اليومين من المناقشة الخاصة، فإن اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها أصبحا آفة حقيقية تزداد انتشارا باستمرار.

إن العدد الكبير من المتكلمين بشأن هذا الموضوع يدل في حد ذاته على القلق المستمر الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء الكارثة التي تمثلها المخدرات بالنسبة لمجتمعاتنا. وإن التصميم الجماعي على مكافحة هذه الكارثة يشكل مصدر تشجيع لوفد بلادي.

في أفريقيا، تشكل ظاهرة المخدرات، التي لم تكف عن التردي منذ الثمانينات، مشكلة اجتماعية إضافية بالنسبة لعدد كبير من البلدان التي تعصف بها أصلا الكثير من العلل. وفي الواقع، أصبحت القارة الأفريقية ملتقى الطرق للاتجار غير المشروع بالمخدرات بكافة أنواعها، نظرا للموارد المادية والمالية المحدودة للغاية المتاحة لبلداننا من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

إن النتائج المدمرة لاساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها متماثلة في كل مكان: زيادة الجريمة، وعنف متزايد، وزيادة جنوح الأحداث، وتردي الوضع الاجتماعي. بشكل عام. وهذا هو السبب الذي يجعل هذه المناقشة الجارية هامة بوجه خاص بالنسبة لنا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة حسن (مصر).

إن الجلسات المكرسة لهذه المسألة تتيح للمجتمع الدولي فرصة للتأكيد من جديد على الأولوية التي يوليها لمشكلة مراقبة المخدرات.

لقد اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة، القرار دإ - ٢/١٧، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠، الذي يحتوي على إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي، أوردت فيهما أهدافها والتدابير اللازمة لتحقيقها. كما أعلنت الجمعية العامة الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ عقد الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات.

وفي هذا الصدد، تهنىء بنن الأمين العام على التقرير الهام الذي قدمه بشأن تنفيذ الدول الأعضاء لبرنامج العمل العالمي، وتعرب عن تأييدها للتوصيات الواردة فيه.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه سعيا إلى تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي، أنشىء، في عام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولا يصح إلا أن نشدد هنا على الاسهام الايجابي للغاية الذي يقدمه ذلك البرنامج على المستوى الوطني في

سعيه إلى مساعدة البلدان النامية، بصفة خاصة، على تعزيز قدراتها على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه تم بالفعل إحراز تقدم، وبخاصة في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها، في تعزيز التعاون الاقليمي الضروري لنتمكن معا من التصدي لآفة المخدرات في أفريقيا.

ومن أجل مساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها، يتعين على الأمم المتحدة أن تعطي أولوية أكبر للتعاون التقني في رصد الادمان على المخدرات والوقاية منه وخفضه، بغية القضاء على الطلب المتزايد غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية.

ولن ننجح في وضع نهاية لإساءة استعمال المخدرات والجرائم الناجمة عنها إلا ببذل جهود وقائية تستند إلى حملات إعلامية وتثقيفية وعملية.

وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع الأجهزة التنفيذية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على إيلاء أولوية أكبر لأنشطتها في مجال مراقبة المخدرات. وينبغي مساندة هذه الأولوية بتخصيص موارد اضافية لهذه الأجهزة، ولا سيما لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

وعلى صعيد آخر، لا يمكن للتدابير التي اعتمدها المجتمع الدولي من أجل مراقبة المخدرات أن تتوج بالنجاح إلا إذا تقيدت جميع الدول الأطراف بشكل صارم بأحكام المعاهدات الدولية المنظمة لزراعة المخدرات وإنتاجها وتصنيعها والاتجار بها واستعمالها. ولهذا السبب تقوم بنن، التي صادقت بالفعل على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، باتخاذ المزيد من الخطوات للانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. إن هذه الاتفاقيات الدولية تمثل الصكوك القانونية الأساسية التي يجب على كل بلد أن يسترشد بها في إعداد تشريعه الوطني.

وفي الختام، أكرر من جديد أن وفد بنن على اقتناع عميق بأن اعتماد تدابير فعالة ومستدامة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي، هو وحده الذي سيمكننا من كسب الحرب على اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ويحدونا الأمل أن تؤدي مداولاتنا إلى تعزيز تصميم المجتمع الدولي على شن كفاح شرس ضد أخطر آفة عرفتها الانسانية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد مكاوي (لبنان): تشكل ظاهرة اساءة استعمال المخدرات آفة خطيرة تعاني منها المجتمعات على اختلافها. وقد تركت آثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجموعات كبيرة من البشر مما استدعى مواجهتها بتضافر جهود الدول والمنظمات الدولية. وقد كان للأمم المتحدة دور أساسي في الاستراتيجية العالمية لمكافحة هذه المشكلة المتنامية.

إن لبنان، إدراكا منه لخطورة هذه الظاهرة ووعيا منه لمسؤولياته تجاه المجتمع الإنساني، لم يدخر جهدا، حتى في ظروف الحروب الدامية التي عصفت به، في بذل الجهود للحد من زراعة وتصنيع المخدرات والاتجار بها رغم إمكانياته المحدودة ورغم انحسار سلطة القانون وضعف أجهزة الدولة بسبب الأحداث المعروفة آنذاك. وقد بقي لبنان عضوا ناشطا في برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، واستمر تعاونه الفعال والوثيق مع منظمة الانتربول الدولية طيلة تلك الفترة.

إن موقع لبنان الجغرافي كمركز اتصال بين الشرق والغرب، وبين مناطق الانتاج وأسواق الاستهلاك، جعل منه ممرا لشحنات الأفيون والحشيشة المصدرة الى أوروبا من جهة، ولكميات الكوكايين الواردة من أمريكا الجنوبية من جهة أخرى. كذلك فإن الأوضاع المعيشية الصعبة للمزارعين اللبنانيين وتعطل وسائل الانتاج والتصدير جعلتهم، خاصة خلال الأحداث، يجنحون الى زراعة المخدرات لسهولة تصريفها وبيعها خاصة مع غياب السلطة المركزية وضعف أجهزتها.

وقد أتاحت الأوضاع الأمنية الصعبة لتجار المخدرات فرصة زيادة إنتاجهم بحيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالمخدرات خلال عام ١٩٨٧ ستة عشر ألف هكتار، وأنشأوا المصانع لتكريرها ونظموا شبكات تجارتهم ووسعوها وأقاموا الموانئ غير الشرعية لهذه الغاية.

ولقد كان في طليعة اهتمامات الحكومة اللبنانية بعد بسط سلطتها نتيجة الاتفاق الوطني في الطائف اتخاذ القرار الفاعل والحازم على أعلى المستويات لمكافحة المخدرات على صعيد زراعتها وانتاجها وتوزيعها والاتجار بها.

لقد تم خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إتلاف جميع الزراعات المخدرة في سهل البقاع، وفي هذا العام تم إتلاف آخر هكتارين من مزروعات في مناطق وعرة، ونفخر بأن لبنان اليوم أصبح خاليا تماما من هذه الزراعة، أكرر، إن لبنان اليوم أصبح خاليا تماما من هذه الزراعة. وعلى صعيد آخر تمكنت الحكومة اللبنانية بفضل الجهود المشتركة لقوى أمنها الداخلي، وجيشها، وجماركها من ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة وتوقيف عدد كبير من المتاجرين بها، ويبين الجدول التالي تفاصيل ذلك، وعلى سبيل المثال، خلال ١٩٩٠ تمت مصادرة ٥٨٨ كغم من الحشيشة، و ٣٣ كغم من الهيروين و ١٧ كغم من الكوكايين، كما أوقف ٣٧٢ شخصا، بينما خلال هذا العام وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي تمت مصادرة ٧٠٠ ١٣ كغم من الحشيشة و ٤٥ كغم من الهروين و ٢٦٣ كغم من الكوكايين، كما أوقف ٨٥٨ شخصا.

وقد عزز مكتب مكافحة المخدرات التابع للشرطة القضائية بالعناصر والتجهيزات وتم إنشاء أربعة مكاتب جديدة في المدن الرئيسية رغم الامكانيات الضعيفة. كذلك جرى تدمير جميع الموانئ غير الشرعية التي استعملت لفترة لتهريب المخدرات.

كما تعاونت الأجهزة اللبنانية على نطاق واسع مع مثيلاتها في الدول الأوروبية والأمريكية عبر التسليم المراقب ٣٠ عملية - مما أدى الى نجاحات كبيرة في توقيف عدد من المهربين والتجار العالميين وتفكيك شبكاتهم وضبط كميات كبيرة من المخدرات.

وتنتهج الحكومة اللبنانية سياسة صارمة جدا تجاه تجار وزارعي المخدرات وقد تمكنت لحد كبير من القضاء على شبكات التوزيع المحلية التي تعتبر كمثيلاتها في بلدان العالم الحلقة الأقوى لترويج واستعمال المخدرات في العالم، كما أن الحكومة اللبنانية تعمل على استصدار قوانين جديدة تشدد العقوبات على كل من تثبت علاقته بالمخدرات. وقد تألفت لجنة وزارية عليا برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لرسم وتحديد أطر السياسة العامة لمكافحة المخدرات.

لقد تأكد للبعثات الدولية التي زارت لبنان جدية الحكومة اللبنانية في مكافحة المخدرات وفعالية إجراءاتها، كذلك فهي لا حظت أنه نتيجة سياسة الاتلاف فإن: "حوالي ٥٠٠ ألف مواطن لبناني يقيمون في ٢٤٠ قرية في الشمال الشرقي لمنطقة البقاع والذين كانوا حتى هذه المرحلة يؤمنون مداخيلهم من الأفيون والحشيش أصبحوا مضطرين الآن لإيجاد أشكال ووسائل جديدة للعيش".

لقد خرج لبنان من محنته الطويلة وقد تدمرت بنيته التحتية، وتعطلت الخدمات الأساسية لمواطنيه. وتعاني الادارة اللبنانية من نقص كبير في تجهيزها وينعكس ذلك على إمكانيات الأجهزة الأمنية ومنها المعنية بمكافحة المخدرات، في حين يستفيد المهربون والتجار من آخر ابتكارات التطور العلمي لخدمة عملياتهم وتجارتهم غير المشروعة.

لقد قام لبنان حتى الآن بما يترتب عليه في مجال مكافحة زراعة وتصنيع وتجارة المخدرات. وهو يتوقع من حكومات الدول الصديقة، خاصة منها التي تعاني مجتمعاتها من مشكلة تعاطي المخدرات، أن تعمد الى تقديم المساعدات المادية والتقنية لتحقيق قيام اقتصاد بديل في المناطق التي اعتمدت لسنوات طويلة على المخدرات كمصدر اقتصادي ومالي رئيسي لها. وتحتاج الحكومة اللبنانية الى الدعم الخارجي لمشاريعها الإنمائية المخصصة للمناطق النائية، ولإيجاد الزراعات البديلة لتأمين العيش الكريم للمزارعين، وصرفهم عن الانتاج غير المشروع. كذلك نأمل أن تقوم الأمم المتحدة ومنظماتها بمساهمات فعالة. ولا يسعنا بالمناسبة إلا الإشادة بجهود المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، السيد جياكوملي، واهتمامه بحاجات لبنان من تقديمات الأمم المتحدة التي لم يصب لبنان منها حتى الآن إلا مشروع وحيد سمي بالمتعدد الجوانب لم تتجاوز قيمته أكثر من مليون و ١٢٩ ألف دولار أمريكي، لهذا نأمل في زيادة المساعدات للبنان في المستقبل القريب.

إن التكافل والتضامن الدوليين يفترضان مكافحة هذه الآفة، أينما كانت وفي مختلف مراحلها، وإن معالجة هذه المشكلة منذ نشأتها، حيث تزرع، هو أقل كلفة وأكثر جدوى، والتصدي الجدي لها يقتضي معالجتها في منشأها للقضاء على انتاجها.

كذلك يحتاج لبنان الى المساعدة لإقامة المؤسسات الصحية والبرامج التوجيهية لمواجهة هذه المشكلة بين مواطنيه وإعادة تأهيل من وقعوا ضحايا لهذه الآفة الاجتماعية الخطيرة. وفي هذا الصدد يسعى لبنان مع وزراء داخلية الدول العربية لإقامة مصح صحي عربي على أراضيه لمعالجة المدمنين من الدول العربية والشرق أوسطية.

إن لبنان، الذي لعب دورا رائدا في النهضة العمرانية والثقافية والاقتصادية للمنطقة، مازال مؤهلا وطامحا للعب دور خلاق ورائد في محيطه والعالم. لكن ظروفه الحالية تستدعي الدعم والمساعدة الخارجية من الحكومات الصديقة والمنظمات والوكالات الدولية، بما

يمكن حكومته من تعزيز فعاليتها وتحقيق مشاريع إعادة الإعمار والإنماء في كافة المناطق اللبنانية، وتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تأهيل الانسان والمؤسسات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة للأونرابل فاندو سكيليماني المدعي العام في بوتسوانا.

السيد سكيليماني (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أصبحنا ندرك جميعا أننا نعاني منذ وقت طويل جدا من مشكلة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها وتوزيعها بشكل غير مشروع. وما فتئت أمم العالم تحاول معالجة هذه المشكلة على الأصعدة المحلي والاقليمي والدولي، بدرجات مختلفة من النجاح. ولا شك في أن زيادة التعاون الدولي العملي ضرورية لإحراز أي قدر معقول من النجاح في الحرب ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات.

وأنا موقن أننا أصبحنا الآن ندرك جميعا أنه، على الرغم من ضرورة تحقيق التقاء أمم العالم بين الحين والآخر لتوقيع معاهدات، يتعذر تحقيق تقدم حقيقي اذا لم تقم كل دولة في حدود إمكانياتها بمساعدة الدول الأخرى.

إن أسباب الاتجار غير المشروع بالمخدرات كثيرة ومتنوعة. إن الفقر والجشع والانحلال الأخلاقي، في رأيي، بعض الأسباب الرئيسية. لذلك يبدو لي أنه يتعين علينا إيلاء اهتمام أكبر لتحديد أسباب الاتجار غير المشروع بالمخدرات لأننا اذا لم نفهم بكل وضوح الدوافع التي تدفع أهلنا للانخراط في الاتجار غير المشروع بالمخدرات فلا يمكننا التوصل الى حلول فعالة. اذا لم يكن هناك محصول بديل لدى الفلاح الذي يزرع نباتات، تدر محصولا نقديا مربحا، تصنع منها المخدرات، فما هو الأمل في ثني ذلك الفلاح عن زراعة تلك النباتات؟

إنني أدرك أن القرار ٩٩/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يدعو الى مراقبة النفس. كما أعتقد أن الأعمال التي نقوم بها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ستعبر دائما عن إدراكنا لماهية الأسباب الجذرية للمشكلة. لذلك اتخذت بوتسوانا ما تعتبره الخطوات العملية الأساسية اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ وغيرها، على الرغم من أنها لم تنضم حتى الآن الى تلك الاتفاقية.

وفي عام ١٩٩٠ سنت بوتسوانا قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. وكما يرد في ذلك القانون إن هدفه هو تسهيل توفير المساعدة الدولية في المسائل الجنائية وحصول بوتسوانا عليها. وبمقتضى هذا القانون، نستطيع أن نقدم المساعدة لبلدان أخرى للحصول على أدلة والتعرف على الشهود والمشتبه فيهم داخل بوتسوانا. وبإمكاننا تنفيذ طلبات التفتيش والحجز والمصادرة للممتلكات المتأتية من جرائم. وبهذا مكنا أنفسنا من تقديم الطلبات اللازمة لمحاكمنا نيابة عن دول أو سلطات أخرى. ولدولة أيضا سلطة إيفاد الأشخاص المطلوبين لتقديم الشهادة في دول أخرى حتى لو كانوا سجناء، مادامت الدولة الأخرى توفر الضمانات المتعارف عليها.

وقمنا أيضا بسن قانون عائدات الجرائم الخطيرة لعام ١٩٩٠، ويسمح للدولة، في حالة إدانة شخص بجريمة خطيرة، أن تطلب من المحكمة أمر مصادرة عائدات تلك الجريمة. ويعتبر جريمة خطيرة أي جرم يعاقب عليه بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين. وهذا التعريف لا يسري على حالات تنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية التي، وأضيف، تنفذ مهما كان الحد الأدنى للعقوبة في البلد الآخر. كما أن هذا القانون يسمح لنا بطلب أمر تقييدي لضمان عدم تبديد العائدات التي يحتمل أن تكون قد حققتها الجريمة الخطيرة قبل انتهاء المحاكمة.

وهدف هذه التشريعات هو ضمان عدم استفاده المجرمين، ومن بينهم المتجرون بالمخدرات، من أنشطتهم الاجرامية. وعليهم أن يعرفوا أن مكاسبهم الحرام لن تكون بمأمن في بوتسوانا، لأن الإطار القانوني الموجود الآن يسمح بمتابعة المكاسب التي من هذا القبيل ومصادرتها.

وعلى الرغم من أن بوتسوانا ليست منتجة لأي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية غير مشروعة، باستثناء قدر ضئيل من الماريوانا - أو "دانما" - فقد رأينا أن من الضروري إنزال العقاب الشديد بمن يتجرون بهذه المواد. وعلى الرغم من أنني بوصفي محاميا لا أريد أن تملي السلطة التنفيذية على المحاكم العقوبة التي تفرضها في قضية بعينها، فقد تعين علينا أن ننص على حد أدنى للعقوبة، هو السجن ١٠ سنوات للمتجرين في المخدرات. ومن الواضح أن هذه العقوبة

الدنيا قد أثرت بعض التأثير، إذ انخفض عدد الأشخاص المقبوض عليهم وبحوزتهم مخدرات غير مشروعة انخفاضا ملحوظا.

ويتعين علي أيضا أن أشير الى قانوننا الصادر في سنة ١٩٩٠ المسمى قانون تسليم المجرمين. ونحن نعتقد أن مثل هذه القوانين هامة في الكفاح الدولي ضد تجار المخدرات. واستنادا الى مبدأ المعاملة بالمثل نحن على استعداد لأن نسلم حتى مواطنينا لكي يحاكموا أو تنفذ فيهم العقوبة خارج نطاق ولايتنا القضائية. وهناك استثناءات قليلة جدا فيما يتعلق بتسليم المجرمين - وهي استثناءات مقبولة على الصعيد العالمي - من قبيل عدم تسليم مرتكبي الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في بلد آخر، بينما لا يعاقب عليها بهذه العقوبة في بوتسوانا. ولكن المتهم قد يسلم على الرغم من ذلك اذا تم الاتفاق على عدم فرض عقوبة الاعدام.

ودعوني أنتقل في نهاية الأمر الى المجالات التي ليس من سلطتنا أن نشرع فيها أو لم يسهل علينا فيها التوصل الى حل فعال. لقد أصبحت قلة من مواطنينا، نتيجة لفقرها أو جشعها، أو للسببين معا، متورطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي تجعل متعاطيها معتادا عليها. ولقد حاولنا، ومازلنا نحاول، أن نعجل بالتنمية الريفية. وحصلنا على مساعدة من الكثير من أصدقائنا عن طريق ترتيبات ثنائية، بل ومن الأمم المتحدة أيضا. ولا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير؛ ولا يمكن إنجاز الشيء الكثير إلا عن طريق التعاون الدولي.

ومن الممكن تحسين التعاون العملي بين وكالات التحري ووكالات المقاضاة. وعلينا أن ندرك أنه ليس من المجدي كثيرا أن نكتفي باصطياد السمك الصغير: إن علينا أن نسعى للإمساك بباروناتالمخدرات. ونحن نحتاج الى تشريعات أكثر صرامة فيما يتعلق بالفساد وبغسل الأموال. وينبغي للمصارف ألا تكتفي بقبول ودائع ضخمة. لا يمكن تفسير أمرها. وينبغي أن يكون من الممكن زيادة إمكانية الوصول الى سجلات المصارف. والواقع أنه ينبغي إلزام الناس بتوضيح أساليب حياتهم التي تفوق المعروف عن مواردهم المشروعة. ويسعدني أن أقول إننا مشغولون في بوتسوانا بإعداد تشريع يتصدى لهذا النوع من الفساد.

إن نجاح الأنظمة القضائية الصغيرة التي تشبه نظامنا سيتوقف الى حد بعيد على المساعدة التي يمكننا الحصول عليها من المجتمع الدولي. وتحتاج وكالات إنفاذ القوانين الموجودة لدينا الى المزيد من التدريب. وعلى سبيل المثال، نحتاج الى محاسبين من الشرطة يدققون حسابات المشتبه في أمرهم. كما نحتاج الى مساعدة لإعداد برامج تعليمية للتوعية بالشرور المترتبة على إساءة استعمال المخدرات والفساد المقترن بها. ونحن بوضوح أبعد ما نكون عن تطهير مجتمعاتنا من المخدرات، وربما لن نكون قادرين أبدا على تحقيق التطهير بنسبة ١٠٠ في المائة. إلا أنه يجب علينا أن نواصل الكفاح بعزم أشد، لا سيما في مواجهة الأساليب المتقدمة التي يستعملها المتجرون بالمخدرات في العالم بأسره.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للسيد باباه جماري محمد المدير العام والرئيس التنفيذي للوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات ومساعد المفتش العام للشرطة بنيجيريا.

السيد محمد (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمما يسر وفدي أن يشترك في هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى لدراسة حالة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، لا سيما منذ اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة، المعقودة في شباط/فبراير عام ١٩٩٠.

إن التصاعد في إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها مستمر في تهديد صحة الأفراد وتهديد نسيج المجتمع ذاته، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وقد كان الإعلان السياسي، المنطوي على إعلان عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠، بمثابة اعتراف بالحاجة الى عمل وطني وإقليمي ودولي فعال لتعزيز برنامج العمل العالمي.

وقد ارتقى بلدي الى مستوى التحدي، لا سيما على الصعيدين الوطني والاقليمي. فقد عززت وكالتنا الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات، وأعيد تنظيمها. وفي هذا الصدد، أنشئت ست مناطق للعمليات؛ ويجري تنسيق أنشطة التحريم والتحري من هذه المناطق. ولكل منطقة ولاية تسمح لها بإجراء مراقبة دقيقة للمطارات الدولية، والموانئ البحرية والحدود البرية. كما أنشأت الوكالة لجنة للمبادرة في مجال الاتصالات المتعلقة بالمخدرات، وهي لجنة مكلفة بإجراء دراسة دقيقة لأساليب عمل تجار المخدرات. وبالاضافة الى ذلك، لما هو مأمول فيه أن يطور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مدرسة التدريب التابعة

للوكالة في جوس، بولاية بلاتو، لكي تصبح مركز تدريب إقليمها يخدم بلدان منطقة غرب افريقيا الناطقة بالانكليزية.

وقد كانت نيجيريا من الدول الأعضاء الأولى التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. كما أبرمت نيجيريا اتفاقات ثنائية مع بلدان عديدة في مجالي مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات، وفرضت عقوبات قاسية على مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات. ونظرا لاعتراف بلدي بالدور الذي تؤديه أنظمة التسليم المضبوط، التي تؤدي الى زيادة التنسيق وتبادل الثقة فيما بين البلدان، فقد نجحت نيجيريا في تشغيل نظام للتسليم المضبوط بالتعاون مع الحكومة البريطانية.

ويقدر وفد بلدي دور برنامج الأمم المتحدة المعني بالمراقبة الدولية للمخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ولجنة المخدرات في مكافحة آفة المخدرات. ويضطلع البرنامج، على وجه خاص، بدور رئيسي في هذا الصدد منذ إنشائه. وما فتئ البرنامج يقوم عن طريق تنظيمه حلقات دراسية وحلقات عمل، وبشكل خاص من خلال دعمه لأنشطة رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات بدور أساسي في جهود المجتمع الدولي الرامية الى استئصال شأفة تهديد المخدرات. بيد أن البرنامج بحاجة الى الموارد اللازمة لتنفيذ سياساته وبرامجه المحمودة. لهذا نأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الموارد التي تشتد حاجة البرنامج إليها.

وهناك أيضا حاجة الى استكمال جهود الدول المتضررة اقتصاديا بتزويدها بالموارد اللازمة. وفي هذا الصدد نكرر التأكيد على ضرورة إيلاء اعتبار جاد لتقاسم حصيلة الأموال المصادرة من المتجرين بالمخدرات الذين تمت إدانتهم مع الدول التي يقيمون فيها. ويكون ذلك ضروريا بصفة خاصة عندما تكون هذه الدول قد ساعدت ماديا في التحقيقات بتقديم سيل لا ينقطع من المعلومات المباشرة التي أتت في حينها وأدت الى إلقاء القبض على المتجرين بالمخدرات، ومصادرة الأموال التي اكتسبوها من جرائمهم. ومن المؤكد أن توفير هذه الموارد سيكمل جهود وكالات إنفاذ قوانين المخدرات ذات الصلة بجعلها أكثر فاعلية في مكافحة خطر المخدرات. ونحن ندعو أيضا الى زيادة مبلغ الـ ٣,٣ ملايين دولار المخصص للتعاون التقني في مجال المخدرات لأكثر من ٥٠ دولة في افريقيا من الاعتمادات الاجمالية المخصصة لهذا الغرض وتبلغ ٥٧,٧ مليون دولار.

ويرى وفد بلدي أنه بغية تيسير عملية رصد نشاط المتجرين بالمخدرات وقطع الطريق عليهم، ينبغي إجراء تبادل فوري للمعلومات التنفيذية على المستويات المناسبة. ولتحقيق هذا الهدف، ندعو الى إنشاء وصون مراكز تنسيق لتبادل تلك المعلومات بين الدول الأعضاء.

ويؤيد وفد بلدي مشروع القرار A/48/L.12 الذي ينص على إمكانية استعانة لجنة المخدرات بخدمات الخبراء حيثما يكون ذلك ضروريا، لدى قيامها بدورها في وضع السياسات. ونعتقد أن مثل هذا الترتيب من شأنه أن يتيح الفرصة لإدخال أفكار جديدة صالحة في عمليات كل من لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمراقبة الدولية للمخدرات. ونظرا للأهمية التي نعلقها عليهما نوافق أيضا على الاقتراح الوارد في مشروع القرار بإجراء المزيد من المناقشة لهذه المسائل من جانب الأوساط رفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند اجتماعه في العام القادم.

وختاما، يود وفد بلدي أن يكرر اقتناعه بأن التعاون الدولي هو المطلب الرئيسي للمكافحة الفعالة لكابوس المخدرات. إن مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات تتطلب أيضا أفكارا إبتكارية مستمرة حتى تواكب الأفكار والأساليب المتطورة للمتجرين بالمخدرات. وإني مقتنع بأنه، في ضوء التهديد المستمر لهذه الآفة المهلكة، لم نعد قادرين على التعويل على مجرد ترديد الكلام المبتذل وغير الفعال، بل علينا أن نتخذ إجراءات إيجابية.

الرئيس: المتكلم التالي هو السيد اللواء صلاح الدين ترميزي، المدير العام لقوة العمل لمكافحة المخدرات في باكستان، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ترميزي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن ألقي هذا البيان نيابة عن بلدي بشأن هذا البند الهام عن بنود جدول الأعمال عن المراقبة الدولية للمخدرات.

وأود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة على بيانه الهام بشأن المكافحة الدولية للمخدرات. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند وعلى بيانه الذي

تلاه السيد جيورجيو غياكوميلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمراقبة الدولية للمخدرات.

إن وفد بلدي يشعر بجزع بالغ حيال ضخامة الاتجاهات المتصاعدة في مجال إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والطلب عليهما وإنتاجهما وعرضهما وتوزيعهما. وتشكل هذه الأنشطة تهديدا خطيرا ومستمرا لصحة ورفاهة الأمم، وتحديا للهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المجتمعات. وهي تؤثر على حياة وكرامة الملايين من البشر، وعلى وجه أخص من الشباب. فانتشار العقاقير المخدرة لا يسهم فقط في تزايد الاجرام والعنف والفساد ولكنه يشكل أيضا استنزافا مستمرا للموارد البشرية والمالية والفكرية وغيرها، ومن ثم فإنه يضعف قدرة البلدان في جهودها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويقتضي استهلاك العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بمستوى مرتفع بشكل غير عادي، والاتجار بهما وإنتاجهما على نحو غير مشروع وضع نهج شامل للتعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات، والقيام بهجمات مضادة على الأصعدة الدولية والاقليمية والوطنية. لقد توج حرص العالم وتصميمه على بذل جهود متضافرة ومتماسكة وفعالة ضد مشكلة المخدرات باعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في عام ١٩٩٠ للإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي ويقوم برنامج الأمم المتحدة المعني بالمراقبة الدولية للمخدرات بعمل جدير بالاعجاب منذ إنشائه عام ١٩٩١ في تنسيق كل أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات، وفي تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السابعة عشرة.

لا يمكن لأية استراتيجية لمكافحة هذه الآفة أن تنجح دون معالجة كل جوانب المشكلة بكل مظاهرها. فانتاج العقاقير المحددة غير المشروعة وعرضها مرتبطان إرتباطا لا ينفصم بالطلب عليها. وحتى الآونة الأخيرة، لم تكن الجهود الدولية لكبح هذا الخطر متوازنة، إذ كان التركيز منصبا أساسا على تقليل العرض. ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ أنه يجري الآن التسليم على النحو الواجب بأهمية تقليل الطلب أيضا. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام في رسالته بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أوائل هذا العام:

> "في الوقت الذي يجب ألا تقل فيه الجهود المبذولة في المجالات الأخرى لمكافحة المخدرات، يجب أن يتحول التأكيد الآن الى تقليل الطلب".

ونحن نشاطر أيضا الرأي القائل بأن تقليل الطلب يجب أن يشكل جزءا من نهج متوازن وشامل للهدف طويل الأجل الرامي الى القضاء على إساءة استعمال المخدرات.

وتولي حكومة باكستان أهمية عالية لاستئصال شأفة تهديد المخدرات من بلدنا. وتستهدف جهودنا شتى جوانب المشكلة، وخصوصا برامج تقليل العرض والحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتشمل هذه المبادرات برامج لاستئصال شأفة إنتاج المواد المخدرة، والقضاء على عمليتي التجهيز والاتجار، وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم، وتدخل المجتمع في جهود مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وقد أتخذت تدابير إدارية وتشريعية هامة في الآونة الأخيرة لمكافحة هذه المشكلة، تشمل إنشاء فرقة عمل لمكافحة المخدرات تتولى - شأنها شأن الوكالات القائمة المشتركة بشكل مباشر في مكافحة المخدرات التحقيق في حالات الاتجار بالمخدرات ومقاضاة مرتكبي جرائمها بموجب القانون. ويعهد القانون الخاص بفرقة العمل لمكافحة المخدرات الى هذه الفرقة مهام تفتيش المشتركين في تجارة المخدرات والتحقيق معهم وإلقاء القبض عليهم. وحتى يتم البت بسرعة في الجرائم المتصلة بالمخدرات تحال هذه القضايا الى محاكم خاصة لاجراء محاكمات سريعة بشأنها.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أصدرت حكومة باكستان مرسوما بتعديل القانون ذي الصلة، لينص على تدمير المخدرات المصادرة. ونتيجة لذلك دمرت منذ ذلك الحين كميات ضخمة من المخدرات المصادرة. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام عدل قانون المخدرات الخطرة لعام ١٩٣٠، وبموجب هذا التعديل أبيح للمحاكم أن تأمر بمصادرة أصول الشخص المحكوم عليه بالسجن مدة سنتين أو أكثر. وكان القانون السابق يقضي بهذه المصادرة إذا حكم على المتهم بالسجن مدى الحياة. وفي أيلول/سبتمبر أيضا عدلت أحكام القوانين ذات الصلة لتتضمن عقوبة الإعدام في حالة بعض الجرائم الخطيرة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. وعن طريق مرسوم رئاسي، أزيلت من القوانين ذات الصلة الثغرات القانونية المتعلقة بتعريف الأفيون.

حققت باكستان تقدما كبيرا في الحد من انتاج المخدرات. فمنذ موسم الحصاد في ١٩٨٧-١٩٧٩ خفضت مساحة الأرض المزروعة بالخشخاش من ٥٠٠ ٨٠ فدان إلى حوالي ٠٠٠ ١٥ فدان في موسم ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وانخفض إنتاج الأفيون من ٨٠٠ طن في ١٩٧٩-١٩٧٨ إلى حوالي ١٥٠ طن في ١٩٩٢-١٩٩٣. وأمكن تحقيق ذلك عن طريق تطبيق مجموعة متنوعة من خطط استبدال المحاصيل وتنمية المناطق، وتوفير حوافز اقتصادية ووسائل دخل بديلة لزارعي الخشخاش التقليديين. واضطلعت الحكومة أيضا بمشاريع لتطوير الهياكل الأساسية، ببناء طرق جديدة ومدارس وقنوات للري، وذلك لضمان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في هذه المناطق.

ونتيجة لتدابير التحريم المكثفة صادرت وكالات إنفاذ القانون ٣٧٨ ٣ كيلوغراما من الأفيون و ١٢٩ ٣ كيلوغراما من الهيروين وأكثر من ٠٠٠ ١٦٠ كيلوغرام من الحشيش في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام. وتقيم وكالات إنفاذ القانون في بلدنا علاقات وثيقة مع نظيراتها في بلدان أخرى، وكذلك مع الشرطة الدولية، من أجل تبادل المعلومات بشأن المتاجرين في المخدرات واتخاذ اجراءات قانونية ضدهم.

وإلى جانب التدابير الوقائية، من خلال تنفيذ القوانين تنفيذا فعالا وصارما، يوفر التعليم إمكانية إبعاد الناس عن المخدرات. ويجري في باكستان تنفيذ برنامج لتوعية الجماهير والمجموعات المستهدفة بالآثار الضارة لإساءة استعمال المخدرات. ويولى الاهتمام أيضا لتدريب الأشخاص في ميدان الوقاية في جميع أنحاء البلاد، حتى يقوموا، بدورهم، بتدريب العمال على مستوى المجتمع المحلي.

لا يمكن للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وحدها أن تحل هذه المشكلة. ومن ثم يبذل كل جهد ممكن لاستخدام الموارد المتاحة على المستوى المحلي، بين الأسر والمدرسين والعمال الاجتماعيين والزعماء الدينيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، ولتعبئة المنظمات غير الحكومية لمكافحة هذا الوباء.

وفي السياق الإقليمي، تتابع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أنشطة مكافحة المخدرات، عن طريق لجنة فنية معنية بمنع الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. وقد قامت هذه اللجنة، في الفترة ما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢، بتنفيذ ٢٠ برنامجا رئيسيا دون إقليمي، شارك فيها صانعو السياسات ومهنيون آخرون في ميدان إنفاذ القانون وتخفيض الطلب. وباكستان طرف في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المخدرات. وبالمثل، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي المكونة من ١٠ أعضاء، لجانا لمكافحة المخدرات، ووفرت بذلك إطارا إقليميا هاما آخر للتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

يركز برنامج العمل العالمي على عدة مجالات للتعاون في السياق المتعدد الأطراف، تتضمن زيادة مشاركة الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، في أنشطة الوقاية وبرامج التنمية البديلة واستبدال المحاصيل. ومما له أهمية خاصة أن صندوق النقد الدولي أفرد مشكلة المخدرات باعتبارها إحدى المشكلات الخمس التي تحظى بأولوية على المستوى العالمي. ففي البلدان النامية يرتبط الاتجار بالمخدرات بالفقر. ومن ثم فإن برامج المؤسسات المالية الدولية المتصلة باستئصال الفقر، لها تأثير كبير في القضاء على خطر المخدرات. ولذلك من المهم أن توفر المؤسسات المالية الدولية مساعدات سخية للبلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان التي بدأت حملات جادة لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

يولي وفدي كذلك، أولوية عالية لضرورة تخصيص ما يلزم من الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد لأنشطة مكافحة المخدرات، في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، من الضروري توفير قدر أكبر من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، عن طريق الميزانية العادية، وعن طريق الاسهامات الطوعية الخارجة عن الميزانية، وذلك بغية تمكين البرنامج من أن يلبي بفعالية احتياجات ومتطلبات البلدان النامية في مكافحة مشكلة المخدرات.

وفي سياق المساعدة الاقتصادية نرى أنه ينبغي أن تعطى الأولوية للمزارعين في مناطق زراعة الخشخاش، وأنه ينبغي إنشاء وحدات صناعية لتوليد مصادر دخل وفرص عمل بديلة. ويجب أيضا أن تتاح لزراع المحاصيل البديلة فرصا أفضل لتوصيل منتجاتهم إلى الأسواق الدولية. وهنا يكتسي التعاون الدولي أهمية جوهرية. وبالإضافة إلى ذلك تحتاج وكالات إنفاذ القانون المشاركة في برامج مكافحة المخدرات في البلدان النامية، إلى معدات عصرية لزيادة مهاراتها المهنية وفعاليتها، ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدور هام في توفير هذه المعدات، وفي تحمل

تكاليف التشغيل المرتفعة، وفي تدريب العاملين في وكالات إنفاذ القانون.

وفي الختام، أود أن أكرر أن آفة إساءة استعمال المخدرات لا يمكن معالجتها إلا بالتعاون الدولي الفعال. وتوجد استراتيجية واضحة في قرارت ومقررات الدورة الاستثنائية السابعة عشرة. فلنجدد تصميمنا على إنجاح برنامج العمل العالمي، بالعمل المنسق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وما فتئت باكستان من جانبها تلتزم التزاما ثابتا باتخاذ جميع الاجراءات الممكنة للقضاء على مشاكل المخدرات واستئصالها من جذورها. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نبلغ الجمعية العامة أن رئيسة وزراء باكستان، السيدة بنظير بوتو، في أول اجتماع يعقده مجلس الوزراء أمس، حددت القضاء على مشكلة المخدرات بأنه أحد المجالات الستة ذات الأولوية لحكومتها.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد جان - ماري كاكو جيرفيه الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة.

السيد جيرفيه (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): على مدى العقدين الماضيين، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٠، تزايدت بإيقاع مخيف عملية إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ولم تستثن من ذلك أي حدود وطنية، ودون أي اعتبار للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان في جميع أنحاء العالم. ومن ثم فإن هذه الظاهرة لم تتجنب افريقيا بأكثر مما تجنبت أي قارة أخرى.

إن بلادنا التي أصابها الضعف نتيجة أزمات اقتصادية لم يسبق لها مثيل لم تكن مستعدة لمواجهتها، وجدت نفسها في قبضة مشكلة معقدة تتمثل في الجريمة والمخدرات، بكل ما تنطوي عليه من نتائج اجتماعية. وكان علينا أن نبدأ من نقطة الصفر في معرفة هذا التهديد الجديد الذي يضاف إلى قضية لا تقل أهمية وهي قضية التخلف.

وكان علينا أن نتعلم بمنتهى السرعة أن القضاء على هذه البلية يتطلب جلدا وإرادة سياسية صامدة من أجل تعبئة الموارد المادية والبشرية الرئيسية على الأصعدة الدولية والاقليمية والوطنية. وبهذا الوعي أوضحت معظم الحكومات الأفريقية إرادتها السياسية من خلال انضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ومن نفس المنطلق بذلت جهودا محمودة في سعيها إلى وقف زيادة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها أو حتى التقليل منهما. ورغم وسائلها المتواضعة، فإنها تواصل اليوم التصدي لهذا التهديد.

ومع ذلك، يبدو أن كل هذه الجهود لم تؤت بالثمار. إن أبعاد الظاهرة وتعقدها يتجاوزان كل التوقعات؛ والوسائل البسيطة المتاحة لدولنا بعيدة كل البعد عن أن تكون قادرة على الاستجابة لهذه المشكلة العالمية. وأفريقيا، رغم أنها ليست الضحية الأساسية، يبدو أنها قد أدمجت في هذه العملية غير المشروعة الشاسعة النطاق، كنقطة ارتكاز لهذا النشاط.

كيف حدث ذلك؟ ولم هذا الانفجار في الاتجار بالمخدرات واستعمالها في بلداننا؟ إن الأسباب عديدة ولكنها تتعلق أساسا بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، السائدة حاليا في أفريقيا والتي تتجلى في عدة عوامل.

وأول هذه العوامل الفقر. إن الافقار المستمر للأفريقيين يشكل عاملا رئيسيا في الاتجار الزائد بالمخدرات وانتاجها وإساءة استعمالها.

ثانيا، إن الأسعار المنخفضة لصادراتنا تدفع الفلاحين، تحت تأثير تجار المخدرات، إلى زراعة الحشيش سرا أو إلى أنواع أخرى من المشاريع الزراعية غير التقليدية. وقد تكون الأرباح غير مشروعة ولكنها أعظم بكثير من الأرباح التي تولدها المحاصيل التقليدية. وصحيح أننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة، ولكن الانخفاض المستمر في أسعار الصادرات والإفقار الجاري لجماهير السكان الريفيين تجعلنا نخشى من أن ذلك سيحدث.

ثالثا، إن الأزمة الاقتصادية، وما يصحبها من التهميش وتسريح العمال والبطالة وترك الدراسة، تشجع على اساءة استعمال المخدرات التي لم تكن معروفة من قبل في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، ولكنها الآن في طريقها لأن تصبح وسيلة تساعد الناس على نسيان ظروفهم المعيشية القاسية.

رابعا، إن الحروب الأهلية والمجاعات والكوارث الطبيعية والجفاف وما يصحبها من فقر وعنف وفساد وزعزعة استقرار المجتمعات، تشجع أيضا على انتشار المخدرات في بلداننا، وعلى الأقل فيما يتعلق بإنتاجها وبيعها بوصفها موارد بديلة.

خامسا، إن الرقابة على حدودنا غير محكمة بسبب عدم التدريب الكافي لموظفي الجمارك وأفراد

الشرطة، وبسبب عدم توفر التمويل اللازم لإحكام الرقابة والضبط. وقبل أن نتنبه، كانت أفريقيا تتحول تدريجيا إلى موقع مفضل لتجار المخدرات: منطقة عبور دون مخاطر كبرى لعمليات تهريب من مصادر عديدة. وتوضح الاحصاءات أن كمية المخدرات الشديدة المصادرة في أفريقيا في ١٩٩١ بلغت ستة أمثال الكمية المبلغ عنها في ١٩٩٠. وهذه زيادة أسية. فكيف لا يصيبنا الذهول؟

ومن البديهي أن أفريقيا لن تتمكن وحدها من تخصيص الموارد الكبيرة اللازمة لمكافحة ظاهرة بهذه الأبعاد على نحو فعال. ولاغنى عن التعاون الدولي إذا ما كان لنا أن نقضي على شبكات المخدرات في عواصمنا التي أصبحت معاقل لعبور المخدرات.

وفي هذا الصدد، لابد أن نشيد إشادة في محلها ببرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي تسهم مساعدته المستدامة لحكوماتنا في تعزيز آلياتنا في مكافحة المخدرات. ولا نحتاج هنا إلى الكلام عن الدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج في مجال نشاطه. ففي مواجهة تعقد وخطورة المسائل المتصلة بالمخدرات، ينسق البرنامج الأنشطة لتجنب الجهود الضائعة والإنفاق فيما لا يفيد. والأمين العام يزداد شرفا على شرف بأنه فكر في التنسيق بين أنشطة مكافحة المخدرات من خلال توزيع أكثر رشدا للمسؤوليات.

ويسعدنا أن المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نظم حلقة دراسية عقدت خلال الفترة من ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ في أبيدجان، للمسؤولين عن الشؤون الخارجية في الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، لإعلامهم بمشكلة المخدرات، وتدريبهم على مواجهتها. والمشتركون الذين جاءوا من ٢٧ بلدا عضوا في هاتين المنظمتين دون الاقليميتين للتكامل الاقتصادي، أوصوا باتخاذ تدابير تهدف إلى: مصادقة كل الدول على اتفاقيات ١٩٦١، و ١٩٧١، و ١٩٨٨؛ وإلى مواءمة تشريعاتها الوطنية من أجل تعزيز مكافحة المخدرات؛ وتعميق التعاون الاقليمي ودون الاقليمي من خلال إقامة هيكل لمكافحة المخدرات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، وزيادة تكثيف التعاون الدولي؛ وتوفير التدريب الأساسي والمتقدم للمسؤولين عن الوقاية من الادمان وقمعه وعلاج المدمنين وإعادة دمجهم في المجتمع؛ وتشديد الإجراءات لمكافحة غسل أموال المخدرات؛ والتسليم بضرورة زيادة المساعدة المقدمة لأفريقيا، وهي أكثر القارات ضعفا. وأوصوا أيضا بأن يقدم البرنامج المساعدة في مجال الوقاية والقمع وإعادة الإدماج في المجتمع. وهذه التوصيات تم التصديق عليها في اجتماع قمة القاهرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي أعلن فيه أن مكافحة المخدرات أولوية عليا للدول الأفريقية.

وإذا ما انتقلنا إلى بلدي، كوت ديفوار، فلا حاجة بي لأن أذكر الأعضاء بأننا كنا أول بلد في أفريقيا ينشئ وزارة لمكافحة المخدرات؛ وقد عبر ذلك عن وعينا الشديد بأخطار ظاهرة المخدرات. ولولا الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي نواجهها، لظلت هذه الوزارة قائمة لتنسق جهودنا في مجال مكافحة إنتاج المخدرات وبيعها واستعمالها. ومع ذلك، لا يزال بلدي على اقتناع بسلامة البرامج القائمة التي تنسقها لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات.

ولكن للأسف، نظرا لضخامة المهمة، فإن احتياجاتنا هائلة والامكانات المتاحة لنا قليلة بالفعل. إن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب إتاحة الوسائل لإعلام شعوبنا بالأخطار الحقيقية للمخدرات وتوعية الناس بها. وللقضاء على إنتاج المخدرات، يجب إيجاد موارد أخرى للدخل أو جعل محاصيل البيع التقليدية لدينا مربحة بشكل يحبط المضاربات الزراعية غير المشروعة التي تتضمن منتجات المخدرات والمؤثرات العقلية.

وفي تقرير ممتاز لأمانة الأمم المتحدة، جرى التنويه بأسلوب موضوعي بحقيقة أن الأموال الناتجة عن المخدرات تكمن في صلب الاقتصادات التي تمر بأزمات. وبالتالي علينا أن نخشى من أن يعمل سكاننا الريفيون - الذين تتسبب أسعار الانتاج والتصدير المنخفضة للغاية في إحباطهم - على تفاقم ذلك الخطر. ولابد أن تعتمد أية نتيجة إيجابية في الكفاح ضد المخدرات على نمونا الاقتصادي. وتعزيز التنمية هو السبيل الوحيد للقضاء على هذه الظاهرة الناتجة عن الفاقة وعن فقر الجماهير في الريف والحضر.

من هذا المنطلق، يصبح استئصال شأفة الفقر من أول التدابير التي يجب اتخاذها. ويجب على المجتمع العالمي في نفس الوقت أن يتفق على تعبئة الأرصدة الضخمة لتمكين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من استخدام الوسائل التي لا يمكن للبرنامج بدونها أن يحقق أهدافه.

فضلا عن ذلك، يجب أن تستخدم الأرصدة المجمدة لتجار المخدرات في تعزيز التعاون، ليس على المستوى الثنائي بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة

فحسب، كما كان عليه الحال حتى الآن، بل بين بلدان العبور أيضا، مثل بلداننا. إن الحاجة إلى القضاء على هذه الآفة هي التي تعطي المعنى الكامل لفكرة تقاسم المسؤولية التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٠٢/٤٧.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للسيد العقيد صالح محمد آل الشيخ، وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون الإنسانية بالمملكة العربية السعوية.

السيد آل الشيخ (المملكة العربية السعودية): من الملاحظ أن تجارة المخدرات أخذت في الاتساع دوليا، ولهذا فإن سلطات مكافحة المخدرات تدق ناقوس الخطر لما تشهده هذه التجارة من رواج ليس له مثيل من قبل. لقد هبطت أسعار بعض أنواع المخدرات مثل الهيروين في بعض المناطق بسبب كثرة المعروض. مع هذا فإن الأرباح التي حققتها تجارة المخدرات وفيرة وتختلف باختلاف المحطات على الطريق الطويل من بلد الانتاج إلى بلد التوزيع والاستهلاك. يتم التهريب باستعمال أحدث الوسائل في التمويه وتعدد المحطات وأحيانا بتوزيع الرشاوى والإغراءات المادية، وإذا دعت الحاجة، باستخدام القوة والقمع. لذا أصبحت المكافحة الدولية أكثر صعوبة خصوصا بعد أن اتجه المهربون نحو وسائل غسل الأموال عن طريق شبكات جديدة من الوسطاء، كما اكتشفت بلدان جديدة ومراكز مالية تتم فيها عمليات الغسيل دون عوائق تذكر. ومن هذا يتضح أن مهمة رجال الأمن أصبحت أكثر تعقيدا لأن المخدرات لم تعد مسألة مروجين صغار، بل أصبحت في أيدي عصابات عالمية أو إقليمية تملك أجهزة ووسائل حديثة للتهريب والتوزيع وغسيل الأموال. وتشير بعض التقارير إلى أن هذه التجارة فاقت وتقدمت في حجمها ومدخولها على سوق البترول.

ما زالت مشكلة المخدرات تقلق المجتمع الدولي لما لها من آثار خطيرة وتسبب له العديد من المشاكل الصحية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية. فآفة المخدرات تدمير للوجود البشري من غير رحمة ولا هوادة. وهذا سيؤدي حتما إلى دمار الأسرة وتفكك المجتمع. ونحن في المملكة العربية السعودية نعتبر أن خطر المخدرات يفوق بكثير أخطار الأسلحة الحديثة المستعملة في الحروب.

إن المملكة أدركت هذا الانتشار الكبير والخطير للمخدرات في كثير من دول هذا العالم. ولم تنتظر حتى يصل هذا الداء الفتاك إليها، بل اتخذت كل الإجراءات والاحتياطيات اللازمة والكفيلة لإيقاف هذا الزحف، وبذلت وما زالت تبذل كل الجهود الممكنة وعلى جميع المستويات، محليا وعربيا ودوليا. فبادرت بالتوقيع على الاتفاقات الدولية لمحاربة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وسنت القوانين للوقوف بحزم لمحاربة مهربي ومروجي هذه السموم الفتاكة. كما أنها شجعت الاتفاقات الثنائية وبالفعل قامت بالتوقيع على عدد منها.

إن جهود مكافحة المخدرات لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا من خلال تعاون وتنسيق كاملين ووثيقين مع الأجهزة والهيئات المعنية بمكافحة المخدرات في تلك الدول لاحباط الكثير من محاولات تهريب المخدرات. إن الحرب ضد المخدرات والقضاء على عصاباتها لا يتم إلا عن طريق عمل جماعي مع العديد من الجهات المعنية بهذا الشأن. ولهذا تحركت الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية منذ عدة سنوات إلى المصادقة على الاستراتيجية العربية الموحدة للتعاون من أجل مكافحة المخدرات ولتبادل المعلومات فيما بين الدول العربية وإحباط محاولات التهريب.

إن الاتفاقية الدولية لعام ١٩٨٨ تدعو وتشجع الدول الشريكة في هذه الاتفاقية على وضع التشريعات والقوانين الداخلية التي تتمشى مع أحكامها وتشكل أنجح الوسائل الفعالة لمكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تنشيط التعاون الدولي بالمساعدة القانونية المتبادلة. وكذلك اللجوء إلى الحل العقابي لضرب تجارة المخدرات لحرمان هؤلاء التجار من حصيلة أرباح تجارتهم المحرمة بوضع القواعد والأحكام الخاصة بغسل الأموال واعتبار ذلك جريمة محرمة قانونا. إضافة إلى ذلك، السعي حتى لا تكون الحدود حاجزا دون إدراك المجرمين، خصوصا وأن جريمة المخدرات هي جريمة دولية ، وأن عملية الاتجار تتخطى الحدود التي يجب ألا تكون حائلا أو حاجزا دون إدراك هؤلاء المجرمين.

وعلى هذا الأساس سعت حكومة المملكة من خلال الجهات المختصة في إعداد مشاريع الأنظمة الخاصة التالية: تسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، وجريمة غسل الأموال وضمنت مشروع نظام مكافحة المخدرات الجديد، الذي يعتبر في مراحله النهائية، نصوصا بهذه الأحكام حيث جاءت متفقة ومنسجمة مع ما ورد في هذه الاتفاقية. وبذلك تكون حكومة المملكة قد ضمنت أحدث قانون لديها وسائل إجرائية وعقابية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

يود وفد المملكة العربية السعودية أن يذكر الحضور بأنه إلى جانب كل هذه الاحترازات التي طرحت من أجل الحد من انتشار المخدرات لابد لنا من التركيز أيضا على الجهود المحلية التالية: أولا، أهمية

التوعية المكثفة للجماهير على مختلف مستوياتها بحجم المخاطر الأخلاقية والصحية والاجتماعية والاقتصادية؛ ثانيا، وضع قانون رادع للمتاجرين في المخدرات؛ ثالثا، توفير علاج لضحايا الإدمان؛ رابعا، تكوين أجهزة أمنية مؤهلة وتزويدها بالوسائل الفنية الحديثة.

أؤكد مواقف المملكة العربية السعودية الثابتة والراسخة في مجال دعم الجهد الدولي من خلال التعاون وتنمية آفاقه وتطوير إمكاناته بما يضمن توفير عالم تسوده المحبة والحوار البناء المؤسس على احترام عميق لتجارب الدول والشعوب وخصوصياتها الحضارية والثقافية.

إن اهتمام المملكة بدعم برامج الأمم المتحدة وآلية التعاون الدولي لا تنبع من ارتفاع في حجم مشكلة المخدرات في المملكة، بل انطلاقا من التزام المملكة بمسؤوليتها الدولية، من جهة، وقناعتها بأن جرائم المخدرات لا تعترف بالحدود الدولية. كما أن قراءتنا لحركة المخدرات في عقد التسعينات، على المستوى الدولي تثير القلق لنمو معدلاتها واتساع نطاق حركتها وتنوع أساليبها وتعقد أدواتها بما يطرح تحديات كبرى على المجتمع الدولي المتطلع نحو ترسيخ الفضيلة ومحاربة تجار المخدرات بكافة السبل.

إن حكومة المملكة تنظر بارتياح للجهود الدولية المبذولة لتعميق أواصر التعاون الأمني على المستوى الإقليمي والدولي، والتي تثمن بتقدير خاص ما تبذله منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في سبيل خلق مناخ مناسب لتنمية العمل الدولي المثمر في سبيل مكافحة المخدرات.

أؤكد على ضرورة بناء تصور استراتيجي شامل يجمع بين النظرية والتطبيق ويزاوج بين الوقاية والمكافحة. ولتحقيق هذا الهدف النبيل علينا أن نتضامن كدول ومنظمات ومراكز متخصصة في سبيل توفير مجتمع دولي يسوده الأمن والاطمئنان والرفاهية.

الرئيسة: الآن أعطي الكلمة لسعادة العقيد محمد عمران تريم، المدير العام لشؤون الأمن بوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد تريم: في مستهل كلمتي أو أن أشيد بالجهود المضنية والمساهمات الإيجابية والبناءة التي تبذلها وتقدمها لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، مؤكدين من جديد بتنفيذ المهام والتوصيات الواردة في برنامج العمل العالمي حول التعاون الدولي في مكافحة المخدرات وفي إطار عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

إن مشكلة المخدرات هي ولا شك من القضايا الهامة والملحة لأمن ومستقبل البشرية لما تكتنفه من أخطار مدمرة وتهديدات جسام، فهي مشكلة ذات صبغة عالمية لارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لمعظم دول العالم الى جانب مظاهرها المحلية. وإننا على قناعة بأنه لا يمكن حل هذه المشكلة حلا جذريا على المستوى المحلي وبالتفكير المحلي وحده. فمشكلة المخدرات ليست محصورة داخل حدود أية دولة بل تتعداها وتتجاوزها لدول أخرى. هذا هو المنظور العالمي لهذه المشكلة.

ولا يمكننا القول أو الإدعاء بأن هناك دولة واحدة على خريطة هذا العالم بمنأى عن مخاطر وسموم المخدرات التي تهدد البشرية بأسرها والتي تزداد حدتها وأضرارها عاما بعد عام. وزاد من تعقيدات مشكلة المخدرات وخطورتها وتفاقمها ظهور أنواع جديدة منها واستمرار تجار المخدرات بترويجها ونشرها وتوزيعها في أنحاء العالم على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في هذا المضمار.

لقد قطعت البشرية شوطا طويلا منذ إبرامها لأول اتفاقية تتعلق بالمخدرات في شنغهاي عام ١٩٠٨ ثم توالت بعدها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في محاولة لتلبية مطالب المجتمع الدولي للسيطرة على العرض والطلب والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة حتى بلغت خمس عشرة اتفاقية وبروتوكولا. ومن أهم هذه الاتفاقيات: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وبروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وهذه الاتفاقيات تجسد الجهود الدولية الحاسمة على مدى فترة طويلة لترشيد الأهداف المتعلقة بوضع استراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات وعلى كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

اعتمدت دولة الامارات العربية المتحدة استراتيجية محلية مستقاة من الخطة الشاملة التي وضعتها الهيئات الدولية والاقليمية وأيضا من خلال الاستراتيجية العربية التي وضعها المكتب العربي لمكافحة المخدرات، ومن الالتزام الكامل بتطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة في هذا الخصوص والتي تعتبر بلادنا طرفا فيها وبأسلوب يتفق وظروفنا المحلية والإقليمية. كما تقوم الهيئات المسؤولة في

بلادي بالعمل من أجل توفيق نصوص القانون المعمول به لمكافحة المخدرات ليتواءم ونصوص هذه الاتفاقيات، وكذلك إعداد صياغة لقانون غسل الأموال الناتجة عن الجرائم بشكل عام وجرائم المخدرات بشكل خاص.

وترتكز هذه الاستراتيجية على عدة محاور منها تخفيض ومنع الطلب غير المشروع على المخدرات وذلك عن طريق انتهاج خطة شاملة للتوعية والعلاج والتأهيل والمكافحة الشرطية تضطلع بالإشراف عليها ومتابعة تنفيذها لجنة وطنية عليا لمكافحة المخدرات تضم كافة الجهات المعنية بالدولة، والحيلولة دون نفاذ هذه السموم داخل الدولة والتعاون الاقليمي والدولي لتبادل المعلومات عن عصابات التهريب والترويج.

وتفعيلا للدور الدولي في المكافحة فإننا نتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وشعبة المخدرات وغيرها من الجهات الدولية المعنية، سواء في مجال بث وتلقي المعلومات والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات أو الاستفادة من البرامج التدريبية التي تقدمها هذه الجهات.

لقد استضافت دولة الامارات في الثالث من تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٢ المؤتمر العالمي لخبراء مكافحة المخدرات. وشاركت في هذا المؤتمر ٣١ دولة و ٩ منظمات دولية. وخرج المؤتمر في ختام جلساته بتوصيات شاملة وهامة دعت الى تكاتف جهود جميع الدول والهيئات والمنظمات الدولية للتعاون لدرء هذا الخطر الذي يهدد البشرية جمعاء، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات وتنظيم المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية.

إننا إذ نلمس النوايا الطيبة والجادة في تفعيل التعاون الدولي الذي لن يتم القضاء على هذه السموم إلا من خلاله، فإننا نطالب بمزيد من هذا التعاون وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي نرى فيها سندا قانونيا متكاملا يحقق هذا التعاون المأمول وعلى أعلى مستوى من الايجابية. وفي هذا الصدد نحث الدول التي لم تصدق على تلك الاتفاقية أن تبادر في أسرع وقت ممكن الى التصديق عليها والإنضمام إليها.

كما نطالب بزيادة البرامج التدريبية التي يتولاها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من حيث الكم والكيف وخاصة فيما يتعلق بتدريب كوادر رجال الشرطة والجمارك القائمين على عمليات إنفاذ قوانين المخدرات والاستمرار فيها مع قيام المختصين في برامج الأمم المتحدة وبعد استطلاع رأي الدول المستفيدة من هذه البرامج بعملية تقييم لها بغية الوصول الى برامج تدريبية تكفل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفيما يتعلق بمسألة تعويض المزارعين في الدول المنتجة للمخدرات وإيجاد زراعات بديلة فإن بلادي تؤيد التوصيات التي تقدمت بها المؤتمرات الدولية التي عقدت من أجل مكافحة المخدرات. ونرى أن هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها المتخصصة هي الجهة القادرة على أن تضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع، سعيا لزيادة التعاون الدولي في تحقيق التنمية الريفية البديلة، ووضع حد للمخاطر البيئية الناجمة عن زراعة النباتات غير المشروعة وصنع المخدرات. ومنعا لحدوث تدهور اقتصادي واجتماعي في البلدان المنتجة للمخدرات فإنه يتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدات التقنية والاقتصادية والمالية لتشجيع التنمية اللازمة في هذه البلدان لمكافحة الاتجار في بلدان العبور والحد من طلب الدول المستهلكة للمخدرات.

كما يطالب وفد بلادي باتخاذ تدابير صارمة وشديدة لمراقبة الأموال المكتسبة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المستخدمة في هذا الاتجار واعتبار غسل الأموال جريمة دولية.

إن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يمثل جزءا لا يتجزأ من المعالجة الشاملة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول العالم بما يمكنها من تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الكامل. فمن القضايا المسلم بها أن الاضطرابات السياسية وحالات الانتكاس الاقتصادي والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث الرئيسية التي تعيشها الدول تترتب عليها آثار محزنة تتمثل في زيادة عدد الفئات التي تتعرض لخطر إساءة استعمال المخدرات وادمانها وتفاقم العلل الاجتماعية.

في ختام كلمتي أود التأكيد على أن مكافحة المخدرات ليست مشكلة قطرية أو اقليمية فحسب، وإنما حالة دولية يجب معالجتها في هذا الإطار لدرء هذا الخطر الذي يهدد البشرية جمعاء.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للدكتور اسحق باريتو ريبيرو، رئيس المجلس الاتحادي لمكافحة المخدرات في البرازيل.

السيد باريتو ريبيرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتصل موضوع المخدرات بمجموعة من المشاكل التي يمكن أن نقول عنها شيئين مؤكدين: الأول أننا نسلم بالنطاق العالمي للمشكلة، والثاني أننا ندرك أن أية حلول مقترحة تقتضي تعاونا دوليا واسع النطاق.

لهذا السبب، فإن الإرادة السياسية الواضحة للدول كما تظهر من تنفيذ الاتفاقات الدولية، والتنفيذ الفعال بالاتفاق المشترك للتدابير الخاصة بمعالجة هذه المشكلة قد يقدمان لنا أسبابا كافية تجعلنا نتخيل بلوغ مستقبل لا تشكل فيه المخدرات تهديدا خطيرا لبقاء مجتمعاتنا، وإن ظلت تسبب القلق لنا.

مع ذلك، فإنه مما يبعث على الدهشة أن التقارير الأخيرة عن هذه المشكلة تعطي الانطباع بأنه على الرغم من كل الجهود التي بذلت، ظلت حالة المخدرات من نواح كثيرة على ما كانت عليه قبل سنوات. ومن المؤكد أن سبب ذلك ليس قصورا ذاتيا أو افتقار للاجراءات.

تضطلع شعبة المخدرات في الشرطة الاتحادية بأحد عشر برنامجا في الوقت الحالي في محاولتها القضاء على المخدرات.

أولا، برنامج لاستئصال شأفة نبات القنب. وقد تم خلال عام ١٩٩٢ اقتلاع أكثر من مليوني نبتة قنب. وتمت في نفس السنة مصادرة ١٩,٥ طنا من القنب المعد للاستهلاك. وفي العام الحالي قمنا حتى الآن باقتلاع ٢,١ مليون نبتة قنب. ويمكن مصادرة أراضي المزارع الريفية المستخدمة في الزراعة غير المشروعة وإعادتها الى الدولة.

ثانيا، برنامج لاستئصال شأفة نبات الايبادو المعروف أيضا باسم نبات الكوكا البرازيلي. ونتيجة لأنشطة الشرطة الاتحادية تتناقص مساحة الأراضي المزروعة بنبات الايبادو سنة بعد أخرى.

ثالثا، لدينا برنامج لمكافحة الجريمة المنظمة. ويتضمن هذا البرنامج تبادل المعلومات حول المتجرين بالمخدرات بين شتى الوكالات المتخصصة التي تتعامل في مكافحة المخدرات.

رابعا، لدينا برنامج لمكافحة العصابات المنظمة. وكدليل على نجاح هذا البرنامج، استطاعت الشرطة الاتحادية أن تمنع دخول قرابة ٧٠٠٠ طن من الكوكايين الى سوق المستهلكين.

خامسا، برنامج لمكافحة عناصر السلائف الكيميائية ومشتقاتها التي تستخدم في صنع المخدرات. وباستخدام الحسابات الالكترونية استطعنا تحقيق مكافحة أفضل لتدفق المواد التي تخضع للرقابة الدولية.

سادسا، لدينا برنامج نستخدم فيه كلاب الشرطة المدربة لقطع الطريق على شحنات المخدرات غير المشروعة.

سابعا، نضطلع الآن ببرنامج لعقد ندوات بهدف زيادة الوعي بأخطار المخدرات.

ثامنا، برنامج لرصد أنهارنا وسواحلنا.

تاسعا، لدينا برنامج لاعتراض الاتصالات اللاسلكية في منطقة الأمازون.

عاشرا، لدينا أيضا برنامج لمنع دخول المخدرات الى موانئنا ومطاراتنا.

حادي عشر، لدينا كذلك برنامج يستخدم الحسابات الالكترونية بحيث يمكننا من اقامة مصرف للبيانات.

تلك هي الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الشرطة الاتحادية في محاولتها القضاء على المخدرات غير المشروعة.

وفي مجال الوقاية وإعادة التأهيل، أقر مجلس المخدرات الاتحادي، وهو الهيئة المركزية المسؤولة عن السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات في البرازيل، الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات، التي تتضمن مبادئها التوجيهية تنظيما منهجيا للمعلومات المتاحة عن حالة المخدرات، وتدريب العناصر المسؤولة عن الوقاية من المخدرات، وتعبئة المجتمع، وتحسين التشريعات ذات الصلة.

وبغية تحقيق أهداف سياستنا الوطنية لمكافحة المخدرات حددنا الاستراتيجيات التالية: أولا، وضع نظام

احصائي رسمي للسكان يبين مدى الانتشار الوبائي للمخدرات حتى تتمكن من رؤية المشكلة من جميع جوانبها وبأكبر قدر ممكن من التفصيل؛ ثانيا، وضع نظام وطني للوقاية؛ ثالثا، شن حملات مشتركة مع الصحافة لزيادة الوعي بخطورة المخدرات والوقاية منها؛ رابعا تدريب خبراء في مجال الوقاية من المخدرات؛ خامسا، محاولة زيادة وعي المجتمعات لجعلها تؤيد حملات الوقاية من إساءة استعمال المخدرات وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم؛ سادسا، استخدام نظام التعليم كآلية أساسية للوقاية؛ وسابعا، تكييف نظام الرعاية الصحية الأساسية لعلاج مستعملي المخدرات.

إن البرازيل ما فتئت تحاول دوما المساهمة في جهود التعاون الدولي لمكافحة المخدرات. كما أنها تحاول بالمثل زيادة الموارد المتاحة للتصدي لهذا التحدي على الجبهة الداخلية.

لقد ترك الرئيس اتامار فرنكو، منذ توليه السلطة، تأثيرا كبيرا على الحكومة في مجال أهمية احترام المبادئ الاخلاقية. إن مكافحة المخدرات يجب أن تكون نضالا من أجل الأخلاق، يشن بطريقة أخلاقية. ويجب أيضا أن يكون نضالا لا تغيب فيه عن بالنا مبادئ القانون، وفوق كل شيء احترام حقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠